

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

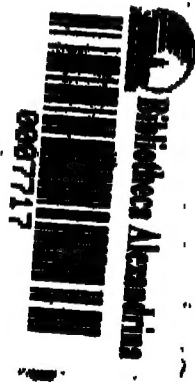
تأليف
أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق
دكتور محمد سليم سالم



المسئلة للصحة العامة للكتاب

١٩٧٨



جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
مركز تحقيق التراث

تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة

تأليف
أبي الوليد بن رشد

تحقيق وتعليق
دكتور محمد سليم سالم

منبعة دار الكتب
١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير:

جاء في كتاب الفهرست لابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٣٤٩ ، عند الكلام على ارسطوطاليس وما ترجم من كتبه إلى اللغة العربية ، ما يلي :

« الكلام على باري ارميلياس . نقل حنين إلى السرياني ، وإصحق إلى العربي الفص .

المفسرون : الاسكندر ، ولم يوجد . يحيى النحوى . املبخس .
 فورفور يوس . جوامع اصطفتن . ولسالينوس تفصير ، وهو غريب ، غير
 موجود . قويرى . متى أبو بشر . الفارابي . ولثاوفرستطس .
 ومن المختصرات : حنين . إصحق . ابن المففع . الكندى . ابن بهريز .
 ثابت بن قرة . أحمد بن الطيب . الرازى » .

وقد نقل القفطى ، تاريخ الحكماء ، طبعة ليبسك ، ص ٣٥ — ٣٦ ، كلام
 ابن النديم دون تغيير يذكر .

وقد ترجم كتاب أرسطو عن العبارة إلى اللغة السريانية قبل نقله إلى العربية
 بزمان طويل ، نقله بروبا (منتصف القرن الخامس الميلادى) ودون له شرحا .
 كما ترجمه سرجيوس الراسعيني (أوائل القرن السادس الميلادى)^(١) .

(١) تاريخ الأدب السريانى ، تأليف الدكتور مراد كامل ، والدكتور محمد حمدى البكرى ،
 ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

ومن المحتمل جدا أن كتاب العبارة كان يدرس في المدارس التي ازدهرت بعد إغلاق جستنيان لمدرسة أثينة، في جند يسابور مثلا، ومن الممكن أن شيئا منه وصل إلى العالم العربي في وقت مبكر^(١).

وقد وصلت إلينا ترجمة إسحق بن حنين في مخطوط فريد محفوظ في المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٣٤٦ عربي. وقد أشرت إلى هذا المخطوط : بمخطوط الأورغانون.

وتوجد نسخة شمسية من هذا المخطوط الثمين في مكتبة جامعة القاهرة، وأخرى بدار الكتب والوثائق.

وقد وقف على طبع هذه الترجمة بولاك في ليبسك، ١٩١٣ :

Die Hermeneutik des Aristoteles in der Arabischen Übersetzung des Ishāq Ibn Hōnain, herausgegeben von Isidor Pollak, Leipzig 1913.

كما قام بنشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتاب : منطق أرسطو، الجزء الأول، القاهرة ١٩٤٨، ص ٥٩ — ٩٩.

وترجمة إسحق بن حنين ترجمة جيدة، زادها وضوحا أنه غير في الأمثلة، وأتى بأمثلة أخرى صحيحة قريبة من ذهن القارئ العربي.

وقد أوضحت كل ذلك في تعليقاتي. كما بينت كيف يمكن استخدام هذه الترجمة في تحقيق النص اليوناني.

وقد اعتمد كل من الفارابي، وابن سينا، وابن رشد على ترجمة إسحق ابن حنين. ونرى الفارابي في شرحه الكبير لكتاب العبارة الذي حققه كوتش وماو، بيروت ١٩٦٠، يسير في أثر هذه الترجمة، مما جعل من مقتطفاته أساسا يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بينه وبين النص المحفوظ في مخطوط الأورغانون.

(١) مقدمة الدكتور إبراهيم مدكور لكتاب العبارة لابن سينا، تحقيق محمود الخضيرى.

— • —

ويرد ابن سينا ألفاظا جاءت في ترجمة إصحق، مما يدل على أنه كان يستخدم هذه الترجمة^(١). وقد وقف (المرحوم) محمود الخضيرى على تحقيق شرح ابن سينا لكتاب العبارة .

ولا ريب أن ابن رشد استخدم في تلخيصه ترجمة إصحق .

أما ابن المقفع في تلخيصه الذى وصل إلينا في مخطوط محفوظ ببيروت ، فواضح أنه لم يستخدم ترجمة إصحق^(٢) . وتوجد بدار الكتب صورة شمسية لمخطوط بيروت . وهو مخطوط ثمين فريد شوهته الأخطاء الكثيرة^(٣) .

وقد بقى لنا من قلم الفارابى في شرح كتاب العبارة : الشرح الكبير المحفوظ في مخطوط مكتبة أحمد الثالث بالإستانة ، تحت رقم ٣٤٣٩ ، وقد حققه ولهم كوتش وستانلى مارو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

وللفارابى تلخيص موجز جيد جدا محفوظ في مخطوطين ، أحدهما في مكتبة جامعة برايسلافا من أعمال تشكوسلوفاكيا ، تحت رقم ٢٣١ ، وتوجد منه صورة شمسية رائعة بدار الكتب والوثائق . والمخطوط الآخر محفوظ بالإستانة .

وقد قمت بتحقيق هذا الموجز : الفارابى — كتاب في المنطق — العبارة ، ونشره مركز تحقيق التراث ، بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

ومن محاسن الصدف أن ابن باجه كان قد علق مرتين على هذا الموجز الذى دمجته الفارابى . و بدار الكتب والوثائق صورة شمسية لهذه التعليقات المحفوظة في مخطوطين ، أحدهما : موجود بمكتبة الاسكوريال تحت رقم ٦١٢ ، والآخر

(١) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، من كتابنا هذا

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، و ص ١٣ ، ١٥ ، من كتابنا هذا

(٣) مخطوطات أساطير في المراجعة ، تأليف الدكتور عبد الرحمن بدرى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ،

- ٦ -

موجود بمكتبة بودلى بجامعة أكسفورد . وقد قمت بتحقيق تعليقات ابن باجه ومقارنتها بنص الفارابى ، وقام مركز تحقيق التراث بنشر هذه التعليقات بمطبعة دار الكتب ، ١٩٧٦ .

أما بقية الشروح والمختصرات فقد ضاعت ، ولم تصل إلينا فيما عدا شذرات قليلة جدا كتبت على هامش مخطوط الأورغانون ، ولم تنشر إلى الآن .
وقد أشرت إلى أحدها وهو تعليق أخذ من شرح أمويوس هيرمياس وهو باحث سكندرى عاش في القرن السادس الميلادى ^(١) .

تلخيص ابن رشد :

هذا المؤلف الذى ينشر لأول مرة محفوظ فى مخطوطات ثلاثة :
أولها : مخطوط دار الكتب رقم ٩ منطق (انظر: الجزء السادس من فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية ، القاهرة ١٣٠٨ هـ ، ص ٥٢) .
وهو مخطوط يحوى أربعة من كتب ابن رشد: المقولات والعبارة، والقياس، والبرهان . وقد شوته الأخطاء الكثيرة ، كما يرى الفارئ إذا نظر فى القراءات فى كتابنا هذا .

وثانيها : مخطوط محفوظ بالمكتبة اللورنتية بفلورنسه من أعمال إيطاليا ، تحت رقم ٥٤ شرق . وتوجد منه صورة شمسية بدار الكتب . وهو يحوى سبعة من كتب ابن رشد، إذ نجد فيه كتاب السفسطة وكتاب الخطابة وكتاب الشعر .
وقد كثر استخدام هذا المخطوط ، فأصبح من الأسس التى بنى عليها تحقيق مؤلفات ابن رشد . وكان لا مفر من استخدامه هنا وعند تحقيقى لكتاب السفسطة ، وكتاب الخطابة ، وكتاب الشعر لابن رشد .

(١) انظر ص ٤٢ ، ١٥ ، من كتابنا هذا .

— ٧ —

وهناك صلة بين هذا المخطوط وبين مخطوط ليدن وهو المخطوط الثالث الذي اعتمدنا عليه في تحقيق كتاب العبارة .

وهذا المخطوط موجود بمكتبة جامعة ليدن من أعمال هولندية تحت رقم ١٦٩١ شرقيات . وتوجد منه صورة شمسية صغيرة بمكتبة جامعة عين شمس ، تحت رقم ٦٩٠١ . وقد سبق لي استخدامه عند تحقيق للكتب الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها .

وقد سرت في تحقيق تلخيص العبارة على النهج الذي يتم مقابلة المخطوطات المتاحة كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، لاختيار أفضل القراءات التي يمكن أن تنسب إلى ابن رشد .

كما أنى عنيت — كما دقني — بمقابلة نص ابن رشد بترجمة إسحق بن حنين والنص اليوناني .

كما أكثر من الأخذ عن الفارابي ، سواء من شرحه الكبير ، أو من موجزه . ولم أغفل تعليقات ابن باجه .

أما كتب ابن سينا ، سواء في ذلك كتاب العبارة ، أو النجاة ، أو عيون الحكمة ، فقد كانت دائما المنهل الصافي الذي يرتوى منه المرء في سهولة ويسر .

وقد بلغت في كثير من الأحيان إلى الترجمات اللاتينية والفرنسية والإنجليزية كل ما وجدت أن غموض النص يحتاج إلى دليل من العصور الحديثة . والله أسأل أن يهديني سواء السبيل ما

محمد سليم

ملوات المسامات
في ٣٠ مارس ١٩٧٨

رموز الكتاب

د مخطوط دار الكتب

ف مخطوط فلورنسه

ل مخطوط ليدن

ت . ع ترجمة إصحق بن حنين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيان

الفصل الأول

قال :

وينبغي أن نقول أولا : ماهو الاسم ؟ وماهى الكلمة ؟ ثم نقول بعد ذلك :
ماهو الإيجاب والسلب ؟ وبالجمله : ماهو الحكم ؟ وما هو القول الذى هو جلس
الإيجاب والسلب ؟ فنقول ^(١) :

- ١ — الرسيم : + صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما ل : + صلى الله على محمد وآله ف
٦ — وما هو القول : والقول ف ، ل

(١) أرسطو ، ١١٦ — ٢ ، $\pi\rho\omega\tau\omicron\nu\ \delta\epsilon\iota\ \theta\acute{\epsilon}\sigma\theta\alpha\iota\ \tau\acute{\iota}\ \delta\nu\omicron\mu\alpha\ \kappa\alpha\iota\ \tau\acute{\iota}\ \delta\eta\mu\alpha$ ،

$\xi\pi\epsilon\iota\tau\alpha\ \tau\acute{\iota}\ \xi\sigma\tau\iota\nu\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\phi\alpha\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\nu\sigma\iota\varsigma\ \kappa\alpha\iota\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma$.

ت.ع. ١٧٩ — ٤ : « ينبغي أن نضع أولا ما الاسم ، وما الكلمة ، ثم نضع بعد

ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم ، وما القول » .

نجد فى الهامش إلى يسار المتن فى الترجمة العربية القديمة — وهذا الهامش غير موجود فى طبعة يدعى ،
ص ٥٩ — ما يلى : « إنما رتب فى هذا الموضع الإيجاب والسلب والقول الجازم والقول المطلق بهذا
الترتيب ، وغالفة عند تعدده لكل واحد منها ، لأنه قدم فى هذا الموضع ما غرضه الكلام فيه ، وقدم
فى ذلك الموضع ما يحتاج إلى استعماله فى تحديد الجزء » .

شرح القارائى لكتاب أرسطوطاليس فى العبارة ، تحقيق وللم كوتش وستانلى مارو ، المطبعة
الكاثوليكية ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٧ : « غرض أرسطوطاليس فى كتابه العبارة هو الكلام
فى القول الجازم الحلى البسيط من جهة تأليفه ، لا من جهة مادته ، وفى أصناف الأقوال إلى الحلية الجازمة
البسيطة المتقابلة من جهة تأليفها ، وماذا تألف القول الجازم ، وكيف تألف ، وماذا يرتبط ،
وأنه تألف من اسم وكلمة . . . » .

إن الألفاظ التي ينطلق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب دالة أولاً على هذه الألفاظ. وكما أن الحروف المكتوبة، أهي الخلط، ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الأمم^(١). ولذلك كانت دلالة هابن بتواطؤ^(٢)، لا بالطبع.

٢ — الألفاظ : ألفاظ ل — ٣ — بها : لها د

== ابن باجة، في كتاب باري أرمينياس لأبي نصر الفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ١١١ : قال : « غرض أبي نصر في كتاب باري أرمينياس أن يعطى ما منه تألف القول الجازم الحل من الإيجاب والسلب المقابل من جهة الألفاظ الدالة على المعاني، وكيف تألف، ويحصر على العموم أصناف ما منه تألف، وإحصاء أصناف القول الجازم على العموم وما فيه تألف تلك الأصناف التي أحصاها وكيف تألف لجميع الصنائع القياسية الخمس ... »

ابن باجة، من كتاب العبارة للفارابي، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٧، ص ٢٩ : « ولما أعطانا في كتاب المقولات مبادئ الفكر ... فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف تفكر بها. ولما كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضايها، وكانت القضايا أحوالاً، وكانت الأقوال مركبة من ألفاظ، وجب أن يتكلم أولاً في الألفاظ المفردة، فعرفنا ماهي، وكما أجناسها، وأعطى في كل واحد منها ما يتميز به من جهة الدلالة، ثم إنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك ».

(١) أرسطو، ١٦١٦ — ٦

ἔστι μὲν οὖν τὰ ἐν τῇ φωνῇ τῶν ἐν τῇ ψυχῇ παθημάτων σύμβολον, καὶ τὰ γραφόμενα τῶν ἐν τῇ φωνῇ. καὶ ὥσπερ οὐδὲ γράμματα παῖσι τὰ αὐτά, οὐδὲ φωναὶ αἱ αὐταί.

== ث.ع. ١٧٩ — ٧ : « إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت. وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه لجميع، كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحداً بعينه لهم ».

نقل المترجم كلمة παθήματα بلفظ الآثار، أعنى كل ما يؤثر على النفس، كما نقل كلمة γράμματα بالكتاب، بمعنى الكتابة، والكلمة اليونانية تعني حروف الهجاء.

فان : أرسطو، ٢٢١ — ٢٢ : αἱ γὰρ τὰ μὲν ἐν τῇ φωνῇ ἀπολογουμένης : ٢٢ — ٢٢ : τὰς ἐν τῇ διανοίᾳ.

وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع ، كما أن الموجودات التي
المعاني التي في النفس أمثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع .^(١)

١ — وأما : فأما د // واحدة : وحده د

٢ — و (موجودة) : سقطت من د

شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارد ، ص ٢٤ : « وقال : « الآثار التي في النفس » ، ولم يدل
« المقولات » ، لأنه أراد أن يجمع كل ما يحصل في النفس بعد فنية المحسوسات عن الحس . فان النفس
تحصل فيها مقولات وخصالات المحسوسات كما أحست ، مثل خيال زيد في الحس ، وأشياء أخرى يترجمها
النفس بتركيب الخيالات بعضها إلى بعض ، مثل عز أيل وأشياءه . فأراد أن يجمع هذه كلها فيها
« الآثار » التي في النفس . »

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٢ — ٣ : « فإيخرج بالصوت يدل على ما في النفس ،
وهي التي تسمى آثارا . والتي في النفس تدل على الأمور ، وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس .
استعمال ابن سينا لكلمة « آثار » يدل دلالة قاطعة على أنه كان يستخدم ترجمة إسحق بن حنين ، كما
أن استعماله لكلمة معاني يبرز هذا الرأي . وقد استخدم ابن المقفع ، لخص كتاب العبارة ، بخطوط
بيروت ، ورقة ٣٤ ، كلمة المصوم . بدلا من الآثار . »

(٢) عن معنى كلمة تواطى ، انظر هامش ١ ، ص ٢١ ، من كتابنا هذا .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٦ — ٨ : τὰ μὲν ταῦτα σημεῖα πρώτως, ταῦτα : πᾶσι παθήματα τῆς ψυχῆς, καὶ ὧν ταῦτα δμοιώματα, πράγματα ἤδη
ταῦτα .

ت . ع . ١٧٩ | ٧ — ٩ : « إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولا —
وهي آثار النفس — واحدة بعينها للجميع ، والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد
أيضا واحدة للجميع . »

نقل المترجم كلمة δμοιώματα بأمثلة ، بمعنى صور . قارن : ترجمة Edghill : images .
ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٩ : « وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة
طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه . »

ابن سينا ، النجاة ، ص ١١ : « الشئ إما عين موجودة ، وإما صورة موجودة في الوجود
أو العقل ، مأخوذة منها . ولا يختلفان في التواضع والأمم . »

ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم ، وقد تكلم عنه في كتاب النفس^(١) .

٢ — عنه ، عليه د

— ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت : ورقة ٣٤ : « كانت الذي افصح أرسطاطاليس من كتاب فارمازانيس أن حال الأمور على أربعة أوجه : إما ثابتة بأعيانها ، وإما ثابتة في هوم القلب ، وإما في الكلام ، وإما في الكتاب . فثان من هذه الأسماء الأربعة متفقان ، واثنتان مختلفتان . والمتفقان : الأعيان والهوم . فإنه ليس السماء بفارس يفسر السماء بالروس ، ولا الأرض بغير الأرض ... » .

لاحظ نقل كلمة παθήματα بالهوم .

(١) أرسطو ، ١٦ | ٨ — ٩ : περὶ μὲν οὖν τούτων εἴρηται ἐν τοῖς περὶ

ψυχῆς .

— ت . ج . ١٧٩ | ٩ — ١٠ : « لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه

في كتابنا « في النفس » . » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٥ : « فأما أنت النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ... فليس من هذه الصناعة » بل من علم آخر » .

أفادت الإشارة هنا إلى كتاب « عن النفس » جدلا حول صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو . فقد شك أندرونيكوس الرودى الذى وقف على تشرؤفات أرسطو في رومه بعد أن نقل القائد الرومانى Sulla مكتبة أپليكون Appellicon إلى رومه في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، لأنه لم يتبين بسهولة الموضوع الذى أشار إليه أرسطو .

قارن شروح أرسطو العتيقة Scholia في طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٤ ، ص ٩٧ | ١٣ وما يسده . ولاحظ الهامش الموجود في الصحيفة نفسها وهو متعلق مأخوذ من Boëthus ، ٢ ، ص ٢٨٤ ، وقد ذكر فيه أن أندرونيكوس شك في صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو ، ولكن الإسكندر الأفروديسى دافع بشدة عن صحة نسبة كتاب العبارة إلى أرسطو :

Andronicus librum hunc Aristotelis esse non putat, quem Alexander vere fortiterque redarguit.

والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولا من غير أن يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير أن يتصف بصدق ، ولا كذب .

وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب .

والصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض ، أو فصل بعضها من بعض .
وأما متى أخذت مفردة ، فإنه ليس تدل على صدق ، ولا كذب^(١) .

٤ — يتصف : منتصف د

— ويوافق كل من روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ١٠ ، و Edghill في تعليقه على هذا الموضوع في ترجمته لكتاب العبارة ، ١٨ ، على دفاع H. Maier في Arch. f. Gesch. d. Phil. ، ١٣ ، ٢٣ — ٧١ ، من صحة نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو . وهم يرون أن هذه الإشارة موجودة في كتاب النفس ، ٣ ، ٦ ، ٤٣٠ ، ٢٦ — ٢٨ (طبعة الأكاديمية البروسية ، ١٩٠٤) :

ἡ μὲν οὖν τῶν ἀδιαίρετων νόησις ἐν τοῦτοις, περὶ δὲ οὐκ ἔστι τὸ ψευδὸς ἐν οἷς δὲ καὶ τὸ ψευδὸς καὶ τὸ ἀληθές, σύνθεσίς τις ἡδη νοημάτων ὥσπερ ἐν ὄντων.

— ترجمة إسماعيل بن حنين ، طبعة بدوي ، ص ٧ : « فالإدراك لما لا تجزئ له لا يكون إلا بما لا كذب فيه . والتي فيها كذب وصدق ولما تركيب معان كأنها قائمة في نفسه » .

— ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١١٤ : « يحصل بمقل الأشياء اللامتنسمة في الأمور التي لا يمكن أن يقع فيها غلط . ولكن الأشياء التي يجوز عليها انطباع الصواب ، ففيها تركيب من معان ، وكأنها معنى واحد » .

(١) أرسطو ، ٩١٦ — ١٣ : ἔστι δ' ὥσπερ ἐν τῇ ψυχῇ ὅτε μὲν νόημα : ἄνθρωπος τὸ ἀληθεύειν ἢ ψευδὲσθαι, ὅτε δὲ ἡδη ὁ ἀνάγκη τούτων ὑπάρχειν θάτερον, οὕτω καὶ ἐν τῇ ψυχῇ περὶ γὰρ σύνθεσιν καὶ διαίρεσιν — ἔστι τὸ ψευδὸς καὶ τὸ ἀληθές .

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ، ولا تكذب ، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : إنسان ، وبياض .
فإنه متى لم يقترب به : يوجد ، أو ليس يوجد ، فليس هو بعد لا صادقاً ، ولا كاذباً . بل إنما يدل على الشيء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ، ولا كذب^(١) .

١ - التي : التي د

٣ - هو : سقطت من د

ت. ع. ١٧٩ | ١٠١ - ١٣ : « وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولا من غير صدق ، ولا كذب ، وربما كان الشيء معقولا ، قد لزمه ضرورة أحد هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يخرج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هما في التركيب والتفصيل » .
لاحظ أن القراءة التي نجدتها في طبعة Pollak هي : « إنما هما » وهي قراءة مخطوط الأورفانون . أما القراءة التي نجدتها في طبعة بدرى « فهو » .

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٢ - ١٦ : τὰ μὲν οὖν ὀνόματα αὐτὰ καὶ τὰ ῥήματα : ١٦ - ١٢ | ١٦ : εἶπε τῷ ἀνευ συνθέσεως καὶ διαίρεσεως νοήματι, ὅλον τὸ ἀνθρώπου ἢ τὸ λευκόν, ὅταν μὴ προστεθῇ τι· οὔτε γὰρ ψεῦδος οὔτε ἀληθές πω. σημείον δ' ἐστὶ τοῦδε .

ت. ع. ١٧٩ | ١٣ - ١٥ : « فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل . مثال ذلك قولنا : « إنسان » أو « بياض » ، متى لم نستثن معه شيء . فإنه ليس هو بعد حقاً ، ولا باطلاً ، إلا أنه دال على المشار إليه به » .

فستثن : هكذا في مخطوط الأورفانون . ولكننا نجد : يستثن في طبعة بولاك وبدرى :
أين سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٦ : « فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ، ولا كذب » .

أرسطو ، من النفس ، ٣٢ | ١٠ - ١٢ = ترجمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، ص ١٢٠ : « ومع ذلك فالتخييل يتميز عن الإثبات والنفي ، إذ يجب أن تترتب المعاني لتكوين الصادق ، أو الكاذب » .

وانظر : تعليقات روس في طبعة ، ص ٣١٠ .

ولذلك كان قولنا : هنز أيل ، وحنقاء مغرب ، ليس يتصف بصدق ،
ولا كذب ، ما لم يقرن بذلك قولنا : يوجد ، أو ليس يوجد ، إما مطلقا ،
وإما في زمان ، فنقول هنز أيل موجود ، هنز أيل غير موجود ، هنز أيل
يوجد أو لا يوجد^(١) .

٢ — كذب : يكذب د // يقرن : يقترن د // قولنا : سقطت من ف
٣ — فنقول : نقول د

(١) أرسطو ، ١٦ | ١٦ — ١٨ : καὶ γὰρ ὁ τραγέλακος σημαίνει μέν
τι, οὕτως δὲ ἀληθὲς ἢ ψευδὲς, εἰ μὴ τὸ εἶναι ἢ εἶναι προστεθῇ ἢ ἀπλῶς
ἢ κατὰ χρόνον.

— ت . ع . ١٩٧ | ١٥ — ١٧ : « فان قولنا أيضا هنز أيل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس
هو بعد حقا ولا كذبا ، ما لم يستثن معه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان » .

يوجد في هامش مخطوط الأورفانون ، ١٧٩ ، إلى يسار المتن ، تعليق نصه : « أبو بشر
يقول : إن بعض المفسرين يزعم أنه يريد بقوله « مطلقا » الزمان الحاضر ، وبالزمان الزمانين المطلقين
بالحال . وقوم قالوا : إنه إنما أراد بقوله « مطلقا » الزمان الدائم ، وبالزمان الزمان حينه ، أحيى
الحال بالمستقبل والماضى » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضير ، ص ٦ : « وأعلم أنه إذا كان الشيء معدوما في نفسه ، محالا
في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، ما لم يقترن به
أنه موجود أو غير موجود اقترانا في الذهن أو في اللفظ . مثلا بأن ينتقد أن هنز أيل موجود ، أو ينتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن هنز أيل موجود ، ويقال إن هنز أيل غير موجود ، إما مطلقا بلا اشتراط
زمان ، أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه ، أو يكون موجودا فيه ، أو زمان حاضر » .

القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل واحد من أجزائه — إذا أفرد — على جزء من ذلك المعنى ، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل زيد أو عمرو ، أو مركباً مثل عبد الملك الذي هو اسم لرجل . وذلك أن عبد الملك الذي هو اسم لرجل ، إذا أفرد « عبد » أو « الملك » لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجوعهما ، كما يدل عليه في قولنا « عبد الملك » إذا أردنا أنه عبد الملك ، فإن « عبداً » يدل هاهنا على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا « عبد الملك » ، وكذلك « الملك » يدل على جزء من المعنى^(١) .

٢ — لفظ : صوت ف

• — عبد : العبد د

٧ — الملك : الملك د // يدك هاهنا : هنا يدل د

(١) أرسطو ، ١٩١٦ — ٢٢ : *ὄνομα μὲν οὖν ἐστὶ φωνὴ σημαντικὴ κατὰ συνθήκην ἄνευ χρόνου ، τῆς μηδὲν μέρος ἐστὶ σημαντικὸν κεχωρισμένον· ἐν γὰρ τῷ Κῶλλιππος τὸ ἵππος οὐδὲν αὐτὸ καθ' ἑαυτὸ σημαίνει ὅσπερ ἐν τῷ λόγῳ τῷ καλὸς ἵππος.*

— ت.ع . ١٧٩ ب ٢ — ٤ : « فالاسم هو لفظ دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالا على انفراد . وذلك أن « قليس » إذا أفرد منه « ايس » لم يدل بانفراده على شيء . كما يدل في قولك « قالوس ايس » أي « فرس قاره » .

في هامش في ورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورفانوس في أهل الصحيفة إلى يمين المتن نجد التعليق التالي : « قليس » اسم لإنسان . وهذه اللفظة في اليوناني مركبة من « ايس » وهو فرس ، ومن « قالوس » وهو قاره . ونظير ذلك في العربي قولنا « عبد الملك » إذا جعل اسماً لرجل . فإنه إذا أفرد منه الملك لم يدل على حاله على شيء ، مثل ما يدل إذا كان وصفاً لرجل بأنه عبد الملك .

والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركبة ، مثل عبد قيس وبعليك ، أن الجزء من الاسم البسيط ، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم ، ليس يدل على شيء أصلا ، لا بالذات ولا بالعرض ، مثل الزاي من زيد .
وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدل — إذا أفرد — إلا بالعرض ، مثل أن يتفق لمن اسمه « عبد الملك » أن يكون عبداً ملكاً ^(١) .

١ — الأسماء البسيطة : الأشياء البسيطة د

٣ — الزاي : الزاء د // من : في د

== قارن : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٣٠ : « فان قالوس ابن اسم مركب في اليونانية وهو قد يستعمل لقباً لشخص إنسان ، مثل قالوس الذي يذكره أرسطوطاليس في كتاب ما بعد الطبيعة [١٠٧٣ ب ٣٢] وقد يستعمل لقباً لفرس فارو » .

واقطر : أرسطو ، عن فن الشعر ، ١٤٥٧ ب ١٠ وما بعده ، ت ٥٠ ح . طبعة بدرى ، ص ١٢٧ — ١٢٨ . قارن : بدرى ، فن الشعر ، ص ٥٦ .

ابن رشد : تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٦ — ١٣٧ = طبعة بدرى ، ص ٢٣٦ . الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ .

ابن باجة ، في كتاب باري أرمنياس لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣ . ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ .

. (١) أرسطو ، ١٦ ب ٢٢ — ٢٧ : οὐ μὴν οὐδ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἀπλοῖς : ٢٧ — ٢٢ ب ١٦ .
ὀνόμασι, οὕτως ἔχει καὶ ἐν τοῖς συμπλεγμένοις· ἐν ἑκαίνοις μὲν γὰρ τὸ μέρος οὐδαμῶς σημαντικόν, ἐν δὲ τοῦτοις βούλεται μὲν, ἀλλὰ οὐδενὸς κχωρισμένον, οἷον ἐν τῷ ἐπωκτροκέλης τὸ κέλης οὐδὲν σημαίνει καθ' ἑαυτό .

= ت ٥٠ ح . ١٧٩ ب ٥ — ٨ : « وليست الحال أيضا في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الأفراد ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة » .

في هامش في أهل الورقة ١٧٩ ب من مخطوط الأورخانوف إلى الإسار نجد : « الاسم البسيط هو ما دل على معنى مفرد مثل قولك « يد » ، وليس يدل جزءا هذا الاسم ، أعني الياء والذال ، على معنى أصلا .

وإنما زيد في حد الاسم «بتواطؤ» من قبل أن الألفاظ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع ، مثل كثير من الأصوات التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات التي لا تكتب . فإن الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان ، أو من مقاطع مؤلفة

٢ — الأصوات : الألفاظ ل

٣ — الأصوات : الألفاظ ل // الأصوات : الألفاظ ل

٤ — الألفاظ : الأصوات د ، ف

والاسم المركب هو ما دل على مركب بوجه من الوجوه ، مثل قولك « فيلوسوفس » أى مؤثر الحكمة . فانه في لسان اليونان اسم واحد مركب . إلا أن هذا الاسم قد يؤم الجزء منه ، كقولك « الحكمة » على أنه يدل ، وليس ذلك على الحقيقة . وذلك أن مؤثر الحكمة إنما يدل على الإنسان . فالحكمة في هذا الاسم ليست تدل على الانفراد ، ولكن مع شيء آخر أضيف إليها .

ضرب أربطو مثلا بكلمة نادرة هي لفظة $\epsilon\pi\alpha\kappa\tau\rho\kappa\acute{\epsilon}\lambda\eta\varsigma$ وكلمة $\kappa\acute{\epsilon}\lambda\eta\varsigma$ وحدهما معنى حصانا ، كما معنى زورقا . أما كلمة $\epsilon\pi\alpha\kappa\tau\rho\kappa\acute{\epsilon}\lambda\eta\varsigma$ فتدل على قارب سريع يستخدمه القراصنة .

رواى أن المترجم العربى استعمل كلمة من أصل يونانى أصبحت ذاتمة في عصره وهي كلمة « فيلوسوفس » ، أى فيلسوف .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « كقولنا هيد الملك ... فن حيث هو صفة يدل جزؤه على جزئ المعنى ، ومن حيث هو لقب فليس بذاته يدل جزؤه على جزء المعنى ، بل بالعرض » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٧ — ٨ : « ومعنى قولنا : « وليس ولا واحد من أجزائه دالا على انفراده » معناه أنا لا أقصد فى دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبته ، من حيث هو منفرد ... وليس هذا فى مثل لفظة « الإنسان » فقط ، بل وفى الألفاظ التى هى بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « هيد الملك » ... » .

من حروف تقاربها في المخرج ، وهي دالة على معان في أنفسها ، أعني عند
الحيوان^(١).

١ - أعني : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١٦ | ٢٧ - ٢٩ : τὸ δὲ κατὰ συνθήκην , ὅτι φύσει τῶν : ὀνομάτων 'οὐδέν ἐστιν , ἀλλ' ὅταν γίνηται σύμβολον , ἐπεὶ δηλοῦσι γέ τι καὶ οἱ ἀγράμματοι ψόφοι , οἷον τιθῶν , ὧν οὐδέν ἐστιν ὄνομα .
= ت. ح . ١٧٩ ب ٨ - ١٠ : « أما قولنا » بتواطؤ « فن قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ،
إلا إذا صار دلالة . فإن الأصوات أيضا التي لا تكتب مجدها قد تدل على أصوات البهائم ، إلا أنه
ليس شيء منها اسما » .

مجدها : بدون نقط في مخطوط الأروغانون . والقراءة الموجودة في شرح الفارابي هي : نجهدا .
أما قراءة الدكتور بدوي : مجدها ، فلا سند لها .

قد تدل : نجهد في طبعي بدوي وبرلاك : فندل . وهذا سهو . فالقراءة واضحة في مخطوط الأروغانون ،
كما هي موجودة في المتن الذي خلق عليه الفارابي (انظر شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٣١ ،
سطر ٨) .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضير ، ص ٣ : « فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم
أحدًا من الناس أن يجعل لفظًا من الألفاظ موقوفا على معنى من المعاني ، ولا طبيعة الناس يحملهم عليه ،
بل قد واطأ قائلهم أرطيم على ذلك وسأله عليه . . . » .

وهناك حكاية طريقة ذكرها هيرودوت في تاريخه ، ٢ ، ٢ : من الملك بساتيك عندما أراد أن
يعرف أي الشعوب أقدم ، فهد بطقلين ولدا حديثا إلى راح ، ورحم عليه التحدث على مسمع منهما ،
وأصره أن يأتي بمنزلة لإعلام الطفلين . ولما بدأ الطفلان في الكلام الواضح ، قال : بيكوس bekos .
رواشرح أن هذه الكلمة إن هي إلا محاكاة لثناء العنز .

يوجد تعليق إلى يمين المتن في مخطوط الأروغانون ، ١٧٩ ب ، نصه كالآتي : « بعض القدماء
يرى أن الأسماء بالطبع ، ومنهم من يرى أنها بتواطؤ . ومن يرى أنها بالطبع : بعضهم رأى أنها بمنزلة
الاشاق والجليلات ، مثل ارموجنس ؛ وبعضهم يرى أنها ملائمة مناسبة للسميات ، بمنزلة أفلاطون .
ومن يرى أنها بتواطؤ : بعضهم يرى أنها كيف ما اتفق ، بمنزلة إفراطيس الذي ملى أحد أولاده
ألف ، والآخر باء . ومنهم من يرى أنها بتواطؤ إلا أنها مناسبة ملائمة للسميات ، مثل أوسطوطالس » .
وهناك تعليق آخر نصه كالآتي : « يجب أن يغير ترتيب هذا الكلام ويصير هكذا : أما قولنا بتواطؤ فن
قبل أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع ، فإن أصوات البهائم قد تدل ، وليس شيء منها اسما إلا إذا صار دلالة » .

والاسم منه محصل ، ومنه غير محصل .

١ — منه سقطت من ف

الذى أرى فهو هذا : كأنه يقول : أما ز يادتنا في حد الاسم يتواطون قبل أن ليس من الأسماء اسم بالطبع . وأما ز يادتنا هـا ك فلائن ليس من الأصوات ما يكون اسما إلا إذا صار دليلا .

شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٣١ : «وقوله الأصوات أيضا التى لا تكتب ، يعنى بها الأصوات التى لم يتفق أن دل عليها بالخطوط . فهدما قد تدل : يعنى تدل تلك البهائم التى تصدرت بها بعضها بعضا على ما فى قومها من مفرع أو ملأ أو وؤذ . فان كثيرا من الحيوانات تنذر بعضها بعضا .

وقوله مثل أصوات البهائم يعنى أن فهم منه على هذا التفسير مثل أصوات البهائم التى تنطق بالفاظ .

شرح الفارابى ، ص ٥٠ — ٥١ : «هذا رأى أرسطوطاليس فى القول وفى الألفاظ المفردة جميعا . فان قوما يرون فى الألفاظ المفردة الدالة أنها ليست على طريق المواظاة . فبعضهم يرى أنها بالطبع ، وبعضهم يرى أنها آلة استخرجت بالإرادة على ما استخرج آلات الصنائع . وذلك أنهم يقولون إن كل لفظة دالة فىنبغى أن تكون محاكية للمنى المدلول عليه ومعرفة بطبيعتها لذات ذلك الشيء . أو لمرض يكون ملازمة للدلول عليه خاصة وتكون اللفظة بطبيعتها محاكية . مثل قولنا : هدهد ، للطائر الذى يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به ، ومثل العقق ، ومثل تحرير الماء . وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل زنبور وطنبور ، فان المطلع الأول من زنبور يحاكي ذمبه إذا طار ، وطنبور يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة . وربما كان حرف واحد من حروفه يحاكي له أو لمرض من أمراضه . وذلك أنه إن كان آلة وكانت كل آلة فينبغى وحلقها خلقة يصدر عنها الفعل المطلوب بتلك الآلة ، مثل المثقب للثقب ومثل المبخار ، ومثل سائر الآلات الأخر . كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغى أن تكون نفس صيغتها صيغة تعرف المدلول عليه ، وإنما يكون ذلك بأن يحاكيها .

وآخرون رأوا أن الألفاظ المفردة الأولى باصطلاح ومواظو . وأما المشتق من الأول والأسماء المركبة من الأول فليست باصطلاح ، وإنما ألزمت طبيعة الأمر المدلول عليه أن يدل عليه باسم مركب ، أو باسم مشتق من الألفاظ المفردة الأول .

وقوم آخرون رأوا هذا فى الأقاويل ، لا فى الألفاظ المفردة . فانهم يزعمون أن تركيب الأقاويل تابع لتركيب الأمور ، وأنها محاكي بها الأمور المركبة . وقول هؤلاء أشد اقناعا ، لأنها إنما تركيب الأقاويل من الألفاظ التى تدل على أجزاء الأمر المركب الذى يدل عليه القول . وأرسطوطاليس يرى أن جميع ذلك باصطلاح ومواظو . فان الأقاويل ليس تركيبها من نوع تركيب الأمور ، وإنما اصطلاح على أن يكون تركيب كذا هـا على تركيب أمر ما . ولو جعل للقول تركيب آخر يصطلح على أنه دال على هذا التركيب لكان يدل عليه ، مثل ما يدل عليه التركيب الأول . ومحاكاة تركيب المعانى بتركيب اللفظ هى مصطلح عليه ، فكأنه اصطلاح على أن يكون محاكيها له لا على أنه فى طباع الأمر أن يكون تركيبه مقابلا لتركيب اللفظ بالطبع ، لكن بالاصطلاح . فان محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هى محاكاة بالطبع . ومحاكاة التركيب فى اللفظ لتركيب المشار إليه فى المعنى هو بالاصطلاح .

- فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات ، مثل إنسان ، وفرس .
- وأما غير المحصل فهو اسم الذى يركب من اسم الملكة وحرف « لا » فى الألسنة التى يستعمل فيها هذا النوع من الاسم . مثل قولنا : لا إنسان ، ولا حيوان^(١) .
- وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسما غير محصل ، لأنه لا يستحق أن يسمى اسما بإطلاق ، إذ كان لا يدل على ملكة ، ولا هو أيضا قول سالب .
- لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد ، وإن كان مركبا . ولذلك قد يلحقه السلب ، كما يلحق الاسم المحصل .

١ — إنسان : الإنسان .

— رأما الألفاظ المفردة فإن الألفاظ الأولى بين أنها ليست تحاكى شيئا من المعاني أصلا ولا عرضا من أضراره . رأما المشتقة منها فإنها باصطلاح دلت على ما دلت عليه غير المشتقة . وكذلك الأسماء المركبة فى اللسان التى توجد فيه الأسماء المركبة ، مثل الفارسية واليونانية .

(١) أرسطو ، ١١٦ ٣٠ — ٣٢ : οὐ μὴν οὐκ ἄνθρωπος οὐκ ὄνομα . οὐ μὴν οὐδὲ οὐδὲ κεῖται ὄνομα ὃ τι δεῖ καλεῖν αὐτό· οὕτε γὰρ λόγος οὕτε ἀποφασίς ἐστιν . ἔστω ὄνομα ἀόριστον .

— ت . ح . ١٧٩ ب ١٠ — ١٢ : « رأما قولنا : « لا — إنسان » فليس باسم ، ولا وضع أيضا اسم يبنى أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة . فليكن اسما غير محصل . »

< قضية > : غير موجودة فى مخطوط الأورطانون ولا فى طبعة Pollak ولا فى شرح الفارابى ، تحقيق كوثش ومارد ، ص ٣٢ .

انظر : الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١١ .

والمرجع نفسه ، ص ٣٩ و ٤٠ .

ابن باجه ، فى كتاب بارى أرميناس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والاسم المحصل وغير المحصل يوجد فى جميع المقولات . فإن المقولات إذا أخذت معانيها فى موضوعاتها التى شأنها أن توجد فيها ، دل عليها باسم مشتق ، ويسمى ذلك الاسم المشتق ، مثل جميع الفصول فى مقولة الجواهر ، مثل قاطن ، وحاس . »

والاسم أيضا إذا نُصب أو خُفض، أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه أنه اسم باطلاق، بل اسم مصرف، فتكون الأسماء منها أيضا مصرفة، ومنها غير مصرفة. والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا^(١).

-
- ١ — إذا : إن د ٢ — اسم مصرف : أسما مصرفا د
 // منها أيضا : أيضا منها د
 ٣ — الاسم : + لعلهما د
-

== وإذا أخذت معاني مرتفعة من موضوعاتها التي شأنها أن توجد فيها . دل عليها باسم مسمى من اسم الملكة ومن لفظ يدل على ارتفاع الملكة ، مثل قولنا : حيوان لا فائق ، وجسم لا منفذ .
 ابن جاح ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « وقول أبي نصر : « كقولنا عدد لا زوج » فانه إيجاب معدول وهو رفع الشيء عما شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطراب زوجا من أجل أن السمة والثمانية وسائر الأعداد التي هي زوج ليست زوجا بما هي ستة ولا ثمانية بل بما هي عدد . فقد لحق إذا هذه الطبيعة باضطراب ، وإن كانت زوجا على معنى أنها لا تلحق طبيعة أخرى غير هذا الشيء أو بعضه . فكانت الضرورة هنا ضرورة الحسب ، لا ضرورة الغلب » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢ — ١٣ : « لكن لقائل أن يقول : إنك جعلت حد الاسم » أنه ولا جزء منه يدل ، وما هنا أسماء كقولك : « لا إنسان » ، « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ... وكيف وقولنا : « لا بصير » ، يقوم مقام قولنا « الأعمى » ، ثم نجد لفظ « اللا » ولفظة « الإنسان » ، ولفظة « اللا » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ، ويتألف من معنيهما معنى الكل . فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المولدة التي في قوة المفردة كالحدود ، كما يقال : راعي الشاة ، راعي الحجارة ، وإن لم يكن ذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس من ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فانه مركب من اسم ومن أداة سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ، فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن يفتقد دخول حرف السلب فيها ، أن فيها سلبا ، كلا بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ، بل تصلح أن توجب وأن تسلب ، وأن توضع للإيجاب والسلب . فإذا كانت قريبة المجازفة للأسماء ، فلان اسم أسماء غير محصلة » .

إلا أن الفرق بين المصرف وغير المصرف ، وهو المرفوع في كلام العرب ، أنه إذا أضيف إلى الأسماء ، وهى التى تسمى المسئلة أيضا : كان أو يكون ، أو هو الآن ، فقليل : زيدا كان بالنصب ، أو زيد يكون بالخفض ، لم يصدق ولم يكذب .

٢ — أيضا : + مثل د

(١) أرسطر، ١٦ — ٢٢ — ١٦ — ٢ : «τι ὁμοίως ἐπ' ὁτουοῦν ὑπάρχει καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος. τὸ δὲ Φίλωνος ἢ Φίλωνι καὶ ὅσα τοιαῦτα, οὐκ ὀνόματα ἀλλὰ πικύσεις ὀνόματος. λόγος δὲ ἐστὶν αὐτοῦ τὰ μὲν ἄλλα κατὰ τὰ αὐτὰ.

ت. ج. ٠٠ . ١٧٩ ب ١٢ — ١٤ : « فاما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا آخر مما أشبه ذلك ، فليس يكون اسما ، لكن تصريفا من تصارييف الاسم . وحد الأسماء المصرفة هو ذلك الحد الذى للأسماء إذا لم تصرف بعينه » .

آخر : سقطت من طبعة بدرى ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون .
لاحظ أنه لا يوجد في الترجمة العربية القديمة ما يقابل الجملة اليونانية : καὶ μὴ ὄντος
مما يبرز رأى القائلين بحذفها .

كما أنه لا يوجد في الترجمة مقابل للتعبير اليونانى τὸ δὲ Φίλωνος ἢ Φίλωνι وقد استعاض المترجم العربى عنه بما يودى المعنى بوضوح أكبر : فاما الاسم إذا نصب أو خفض .
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٢ : « والاسم قد يكون مائلا ، وقد يكون مستقيما » .

ابن باجه ، في كتاب بارى أرمينيا ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٩ : « ولذلك قال :
إنه يكون أكثر إعراب الاسم المستقيم الرفع ، وأكثر إعراب الأسماء المسئلة النصب والخفض .
وقال : والأسماء المسئلة تسمى المصرفة ، لأن الاسم المستقيم من حيث هو الموضوع المعد لأن يسند إليه صارتاينا ، وصارت الأسماء المأخوذة معه مصرفة » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، ص ٣٦ — ٣٧ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤ ؟

والاسم الغير مصروف، وهو المسمى المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه،
كان صادقاً أو كاذباً، مثل قولنا : زيدٌ كان، أو زيدٌ وجد، بالرفع ^(١).
فهذا هو ما ذكره من حد الاسم، وأصنافه.

-
- ١ — مصروف : المصروف د // المستقيم : بالمستقيم د
٢ — صادق : صادق د // وجد : يوجد د
-

(١) أرسطو، ١٦ ب ٢ — ١٥ : « οὐκ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται οὐκ : οὐδὲν γὰρ πῶ οὕτι ἀληθεύει οὕτι ψεύδεται. ἀληθεύει ἢ ψεύδεται, τὸ δὲ ὄνομα ἀεὶ ὅλον Φιλωνός ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν »
— ت. ع. ١٧٩ ب ١٤ — ١٥ : « إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى
الأسماء المصروفة — كان، أو يكون، أو هو الآن — لم تصدق ولم تكذب. والاسم إذا أضيف إليه
واحد من هذه كان أهداً صادقاً أو كاذباً. ومثال ذلك : « فلان » بالخفض كان أو لم يكن. فان
هذا القول ليس هو بصدق صادق ولا كاذباً ».

الفارابي، كتاب العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٤ : « وخاصة المسائل أنه إذا أضيف
إلى شيء من الكلم الوجودية لم يحصل منها قضية، ولم تصدق ولم تكذب، كقولنا : زيد كان أو يكون ».
ابن باجة، في كتاب باري أرمينياس، تحقيق محمد سليم سالم، ص ١٩ : « فان من خاصة المسائل
أنه متى أضيف إليه الكلم الوجودية لم يكن منه قول تام ».
ابن سينا، العبارة، تحقيق الخضير، ص ١٤ .

القول في الكلمة

والكلمة ، وهي التي تسمى عند العرب الفعل ، هي لفظ دال على معنى ، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وليس واحد من أجزائه يدل أيضا على انفراده ، وذلك بالذات ^(١) .

وخاصة الكلمة أنها تكون أبدا خبرا ، لا تخبرا عنه ، ومحمولا ، لا موضوعا .
ولذلك تدل أبدا على معنى شأنه أن يحصل على غيره ، وذلك إما بأن تكون بصفتها

-
- ٢ — وهي : سقطت من ف // عند : + نحوى ف
٣ — الأزمان : الأزمنة د ٣ — أوالحاضر أو المستقبل : أوالمستقبل أوالحاضر د
٥ — منه : عنها د
-

(١) أرسطو ، ١٦ ب ٦ — ٧ : οὗτο δὲ ἐστὶ τὸ προσσημαίνον χρόνον, οὗ μέρος οὐδὲν σημαίνει χωρὶς, καὶ ἐστὶν .

ت.ع. ١٨٠ ٢ — ٣ : « وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ،

وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده » .

الفارابي ، العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ : « والكلمة لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، ويدل بنتيجته ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى . والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل » .

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٤ : « وقد توجد معاني المقولات من حيث تلحقها نسبة محصلة بالماضي والمستقبل والحاضر ، فبدل عليها بلفظ يسمى الكلمة . فان معاني المقولات عامها وخاصها قد توجد داخلية في زمان محصل بالماضي والمستقبل والحاضر » .

المراجع نفسه ، ص ١٦ : « فلذلك نظم حد الكلمة : أنه لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم وحده وبنفسه ويدل بنتيجته ، لا بالعرض ، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى ، ويدل على موضوعه من غير تصريح ، ويدل على وجود المعنى لثي خارج النفس في الزمان المحصل » .

تدل على المعنى المحمول ، وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك حيث تكون خبراً بنفسها ، مثل قولك : زيد يصبح ، زيد يمشى ، وإما أن تكون بصفتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، إذا كان المحمول اسماً من الأسماء ، مثل قولك : زيد يوجد حيواناً .

والمحمول الذى يدل على ارتباط بالموضوع : إما أن يكون مما يقال فى موضوع ، وذلك إذا كان عرضاً فى الموضوع ، وإما أن يكون مما يقال على موضوع ، إذا كان المحمول جزءاً من الموضوع .

وما زيد فى حد الكلمة من أنها تدل — مع دلالتها على المعنى — على زمان ذلك المعنى هو التفصيل الذى به تفارق الكلمة الاسم . وذلك أن قولنا : « يصبح » ، وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا : « صحى » وهو اسم ، وعلى الزمان الحاضر ، أو المستقبل الذى فيه توجد الصحة^(١) .

٧ — المحمول : الموضوع ل // الموضوع : المحمول ل
٩ — قولنا : سقطت من ف ١١ — فيه : سقطت من ل

== ابن سينا ، العبارة ، بمحقيق الخضرى ، ص ١٧ : « قيل فى التعليم الأول : وأما الكلمة فأنها تدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراد » .
لاحظ أن جملة « قيل فى التعليم الأول » قد حذفت فى طبعة الخضرى ، مع أنها موجودة فى كثير من المخطوطات . ولاحظ أيضاً أن ابن سينا يرد هنا كلمات الترجمة العربية القديمة .
وقارن : أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤١٤٥٧ وما بعده :

ῥῆμα δὲ φωνῆς συνθετὴ σημαντική, μετὰ χρόνου, ἥς οὐδὲν μέρος σημαίνει καθ' αὐτό, τὸ δὲ βαδίζει ἢ βεβήκει προσσημαίνει τὸ μὲν τὸν παρόντα χρόνον τὸ δὲ τὸν παρεληλυθότα.

== ت . ح . • طبعة يدوى ، ص ١١٢٨ : « أما الكلمة فهي صوت دال أو لفظ دال تدل — مع —

والكلمة أيضا منها محصلة ، ومنها غير محصلة . والمحصلة هي التي تدل على

ما تدل عليه — على الزمان ، من أجزاء لا يدل على أفراد ، كما يدل جزء من أجزاء الأسماء على أفراد . وذلك أن قولنا : « إنسان » أو « أبيض » ليس يدلان على الزمان . أما ذلك فعلى الزمان الحاضر ، وأما هذا فعلى الزمان الماضي » .

ابن رشد ، تلخيص الشعر ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٣٧ — طبعة بدوى ، ص ٢٣٦ .
(١) أرسطو ، ١٦ ب ٧ — ١١ : *dei tōn kath' heterou legoménōn σημείον* .
λέγω δ' ὅτι προσσημαίνει χρόνον, οἷον υἱαία μὲν ὄνομα, τὸ δὲ υἱαίνει δῆμα προσσημαίνει γὰρ τὸ νῦν ὑπάρχειν. καὶ δεῖ τῶν καθ' ἑτέρου λεγομένων σημείον εἶναι, οἷον τῶν καθ' ὑποκειμένου ἢ ἐν ὑποκειμένῳ .
= ت . ع . ١٨٠ ٣ — ٨ : « وهو أبدا دليل ما يقال على غيره — ومعنى قول أنه < يدل > مع ما تدل عليه [تدل] على زمان هذا المعنى الذى أنا راصفه . أما قولنا صحة فاسم ، وأما قولنا صح ، إذا عيننا الآن ، فكلمة . وذلك أن هذه اللفظة تدل — مع ما تدل عليه — على أن الصحة قد وجدت للذى قيل فيه إنه صح فى الزمان الحاضر . والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، أو ما يقال فى الموضوع » .

وهو : وهى فى طبعة بدوى . غيره : غيرها فى طبعة بدوى .
لاحظ الخطأ الذى وقع فى طبعة بولاك ، إذ نجد : « الذى قيل فيه » والصواب : للذى قيل فيه ، كما فى مخطوط الأورفانوس وفى طبعة بدوى ، ص ٦١ .
شرح القارائى ، تحقيق كوشى ومارو ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال : كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضوع » .

فقوله : ما يقال فى الموضوع يعنى به الأمراض من حيث هى أمراض فى الشيء الموضوع لها .
فإن هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت بموضوعاتها بالكلم الوجودية ...
وقوله : ما يقال على الموضوع يعنى الجواهر الكلية وكلية الأمراض ، إذا حلت على أنواعها ... » .
ابن سينا ، الممارسة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ : « وفسر هذا فى التعليل الأول ، فقيل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ، ولا تدل على زمان مقترن به .
وأما صح فيدل على صحة موجودة فى زمان » .

المراجع نفسه ، ص ١٧ : « وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ تدل — مع ما تدل عليه — على زمان » .

— ٣٠ —

المعنى الذى يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى .

والغير محصلة هى التى تدل على ما يدل عليه الاسم الغير محصل وعلى زمان ذلك المعنى . وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل ، أعنى العدم الذى حد فى كتاب المقولات ^(١) . مثل قولنا : « لاصح » ، فإنه يدل على ما يدل عليه قولنا : « صح » ، وعلى زمان ذلك المعنى ^(٢) .

٢ — ٣ — والغير محصلة ... ذلك المعنى : سقطت من د

٤ — مثل : سقطت من د

(١) أرسطو ، المقولات ، ١٢ ، ٢٦ وما بعده : στερεαίσις δὲ καὶ ἕξις λέγεται : μέν περὶ ταυτὸν τι, οἷον ἡ ὄψις καὶ ἡ τυφλότης περὶ διφθαλμόν· καθόλου δὲ εἰπεῖν, ἐν ᾧ ἡ ἕξις πέφυκε γίνεσθαι, περὶ τοῦτο λέγεται ἐκότερον αὐτῶν .

ت. ح . طبة بدوى ، ص ٤١ — طبة Bouyges ، ص ٩٧ : « فأما العدم والملكة فانهما يقالان فى شئ واحد بعينه » ، مثال ذلك : البصر والعسى فى العين . وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ، ففيه يقال كل واحد منهما » .

قارن : ابن سينا ، المقولات ، تحقيق الأرب قنواقي والخضيرى والدكتور الأهواى وسعيد زايد ،

ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

(٢) أرسطو ، ١٦ ب ١٢ — ١٥ : τὸ δὲ οὐκ ὑγιαίνει καὶ τὸ οὐ κάμνει : οὐ ῥῆμα λέγω· προσσημαίνει μὲν γὰρ χρόνον καὶ ἀεὶ κατὰ τινος ὑπάρχει, τῇ δὲ διαφορᾷ ὄνομα κεῖται· ἀλλ' ἔστω ἀόριστον ῥῆμα ὅτι ὁμοίως ἐφ' ὅτουσιν ὑπάρχει, καὶ ὄντος καὶ μὴ ὄντος .

ت. ح . ١٨٠ — ١٢ : « وأما قولنا « لاصح » أو قولنا « لا مرض » فست أمميه كلمة .

فانه وإن كان يدل — مع ما يدل عليه — على زمان ، وكان أيضا < دائما على شئ » ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فلتسم كلمة غير محصلة . وذلك أنها يقال على شئ ، من الأشياء موجدوها كان أو غير موجود على مثال واحد » .

والكلمة الغير محصلة هي نوع من أنواع الكلمة ، إذ كانت داخلية تحت الحد المتقدم للكلمة بإطلاق ، وموجود لها الخاصية المتقدمة للكلمة وهو أنها أبدا

١ — الغير محصلة : غير المحصلة .

== وكان : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأورفاقون وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٣٧ ، سطر ١٤ . لكننا نجد « فكان » في طبعة بولاك ويدر . لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني $\alpha\mu\alpha$.

> دالا < : غير موجودة لا في المخطوط ولا في شرح الفارابي ولا في طبعة بولاك ، وإنما هي إضافة من الدكتور بدر .

على مثال واحد : ترجمة لكلمة $\delta\mu\omega\sigma$ في النص الأرسطي .

يقول الفارابي في شرحه ، تحقيق كوش وماور ، ص ٣٨ — ٣٩ ، في تعليقه على قول أرسطو : « وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد » : وقوله هذا فسرته جل المفكرين على ظاهره ، فيقولون إن هذه الأصناف من الكلم تدل على أي شيء اتفق من الأمور ، كان موجودا أو غير موجود ... وأما ما عندنا في ذلك فانا نقول إن معنى هذا القول أن الاسم غير المحصل والكلمة غير المحصلة كل واحد منهما يدل على شيء ما من الأشياء ، موجبا كان أو سلبا ، فهو على مثال واحد في الحالين جميعا ، أي في حال الإيجاب والسلب ، وإن ذلك المعنى الذي يدل عليه كل واحد من هذين غير المحصلين هو المدم الذي ذكره في كتاب المقولات ... » .

انظر هامش ١ ، ص ٣٠ ، قفا مر .

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٧ — ٢٨ : « وقد قيل في التلميح الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن معنى فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة ، حتى يكون قولنا : « لاصح » ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب « لاصح » قد يصدق على الموجود وغير الوجود ، فهذا مما يمنع من في مباحث أخرى . وإن في ذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المصنوع من أمور مخالفة لدلالة لفظة « صح » حتى يكون « ماصح » بمعنى به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلا آخر غير الصحة كله يدخل تحت « ماصح » كان سديدا ، بل عدى أن الفرض في هذا أن اللفظة تصدق على المسمى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المسمى العدمي الذي لا يحصل له في نفسه . فقولنا : « ما أسود » يصدق على الشيء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط هادما ويصدق إذا كان عاما لقول كيف كان ويكون ، كما يقال : صار غير أسود » .

إنما تدل على ما شأنه أن يحمل على غيره : إما حمل الشيء على الموضوع ،
أو في الموضوع ^(١) .

وإنما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة ، لأنها مشتقة من اسم غير محصل .
وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب ، كما كان الاسم غير المحصل
غير موجود .

والكلمة : منها الكلم المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها
بإطلاق . والكلمة الغير مصرفة هي التي تدل في لسان كثير من الأمم على الزمان
الحاضر ، والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان
الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل ^(٢) .

٢ — أ : واما ف

٦ — الكلم : الكلمة د : سقطت من ف // غير : الغير د

٦ — ٧ — وهي المصرفة : سقطت من د لتكرير كلمة مصرفة .

٨ — والمصرفة : + والمصرفة د

٩ — وهو الزمان ... والمستقبل : سقطت من د

(١) الفارابي ، شرح كتاب العبارة ، بتحقيق كوش وماور ، ص ٣٦ — ٣٧ : « ثم قال :
كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع . فقلوه : ما يقال في الموضوع ، يعني به
الأعراض من حيث هي أعراض في الشيء الموضوع لها . فان هذه إذا دل عليها بأسماء مشتقة ارتبطت
بموضوعاتها بالكلم الوجودية ... وقلوه : ما يقال على الموضوع ، يعني الجواهر الكلمة وكلهايات
الأعراض ، إذا حملت على أنواعها » .

وقارن ترجمة Edghill ، ولا سيما قوله : Moreover a verb is always a sign
of something said of something else, i. e. of something either
= predicable of or present in some other thing .

وليس الزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب . وإنما الصيغة التي توجد
له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل ، مثل قولنا : يصبح ، ويمشي .

١ — وليس الزمان الحاضر : سقطت من د

٢ — مشتركة : مشترك د

= (٢) أرسطو ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ — ١٨ : $\delta\mu\omega\iota\omega\varsigma\ \delta\epsilon\ \kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\ \theta\upsilon\gamma\alpha\iota\alpha\iota\epsilon\nu\ \eta\ \tau\omicron\ \theta\upsilon\gamma\alpha\iota\alpha\iota\epsilon\iota$: $\sigma\upsilon\ \theta\eta\mu\alpha$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \pi\epsilon\tau\omega\sigma\iota\varsigma\ \theta\eta\mu\alpha\tau\omicron\varsigma$ διαφέρει δὲ τοῦ θήματος , ὅτι τὸ μὲν τὸν παρόντα προσσημαίνει χρόνον , τὸ δὲ τὸν πέριξ .

= ت . ج . ١٨٠ . ١٢١ — ١٥ : « وعلى هذا المثال قولنا » صح « الذي يدل به على الزمان الماضي ،
أو » يصح « الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة .
والفرق بين هذين وبين الكلمة : أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان
الذي حوله . »

به : سقطت في المرتين من شرح الفارابي ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ و ٢٠ .
الزمان الماضي : هذه هي القراءة التي نجدها في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ، تحقيق
كويتش ومارو ، ص ٣٩ ، سطر ١٩ — ٢٠ . أما القراءة التي نجدها في طبعة بولاك : الزمان
الماضي « خطأ . ولا حاجة بنا إلى تصحيح بدوي ، ص ٦٢ : زمان الماضي .

من معنى كلمة $\pi\epsilon\tau\omega\sigma\iota\varsigma$ ، انظر : أرسطو ، هن فن الشعر ، ١٤٥٧ ، ١٨١ وما بعده .
ولاحظ أن قول المترجم العربي : الذي يدل به على الزمان الماضي والذي يدل به على الزمان
المستأنف ، لا مقابل له في الأصل اليوناني ، لأن لفظ $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\alpha\iota\epsilon$ يدل على الزمان الماضي و $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\alpha\iota\epsilon\iota$
تدل على المستقبل ، والفعل الدال على الحال (المضارع) هو $\theta\upsilon\gamma\alpha\iota\alpha\iota\epsilon\iota$ ، ولاحظ اختلاف النبرة accent
في المضارع والمستقبل .

ليس لكلمة ما أشبههما مقابل في النص اليوناني .

وقارن : الفارابي ، كتاب المعاني ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلمة أيضا قد
تكون مستقيمة ومائلة . فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل ، والمستقيمة هي الدالة على
الزمان الحاضر . »

ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ : « ولذلك هي الكلمة
الماضية والمستقبل مائلة ، لأنها مائلة في الترتيب في النفس من » الآن « إلى جهة » .

— ٣٤ —

ولذلك قال نحو يومهم إنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين
أو سوف ، فقالوا : سيصبح ، أو سيمشي^(١) .

والزمان الحاضر هو الزمان الذى يأخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا إليه ،
مثل قولنا : هذه الساعة ، وهذا الوقت . ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بإطلاق ،
إذ كان هو الأحرف عند الجمهور ، وكان بالإضافة إليه يفهم الزمان الماضى
والمستقبل . فإن الماضى هو المتقدم لهذا الزمان ، والمستقبل هو المتأخر عنه .
وأما هل ما تخيله من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما تخيله ، أو ليس بموجود ،
فذلك مما ليس يحتاج إليه فى هذا الموضع .

-
- ١ — نحو يومهم : نحو يوم العرب ف
 - ٢ — أو : ول
 - ٦ — فان الماضى... والمستقبل : سقطت من د تكرير كلمة والمستقبل
 - // والمستقبل : + الذى د
 - ٧ — ما تخيله : ما يتخلوه ف : يتخله د
 - ٨ — بما : ما د // ليس : + بموجود د // يحتاج : يحتاج د
-

(١) شرح الفارابى بتحقيق كوتش وماور ، ص ٤٠ — ٤٣ : « وقوم من الناس ينكرون أن
تكون كلمة تدل على الزمان الحاضر . فانهم يزعمون أنه لا يوجد زمان حاضرا أصلا ، وأن الزمان هو
ماض أو مستقبل ... » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ١٧ — ١٨ : « والكلمة هى ما يسميها أصحاب النظر
فى لغة العرب « فعلا » ، وقد كانت الكلمة فى الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل على الزمان على
الزمان الحاضر ، ثم إذا أراد أن يدل بهذا على الزمان الماضى أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل .
وأما العرب فلم يجرعهم العادة بأفراد كلمة الحاضر... فيقال : « إن زيدا يمشى » أى فى الحال ،
« ويمشى » أى فى المستقبل . فإذا حاولوا زيادة البيان ، قالوا : « إن زيدا هوذا يمشى » فافتضى
الحال ، أو قالوا : « سيمشى » أو « سوف يمشى » فافتضى المستقبل ... وليس للحال شكل خاص . » .

— ٣٥ —

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في أنها إذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل بذاته ، كما يفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته . ولذلك إذا سمعها السامع قنع بها ، إلا أنه لا يفهم من المعنى المدرك منها أن الشيء بعد موجود ، أو غير موجود ، مثل قولنا : كان أو يكون . هذا إذا كانت هذه الكلم أخبارا بذاتها ، وأما إذا كانت روابط ، فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه ، كالحال في الحرف ، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع ، ولا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة^(١) ، وذلك يكون عند التصريح بها ، مثل قولك : زيد يوجد عالمًا ،

-
- ٢ — بذاته : لذاته د ٣ — الآلهة : الآلهة د
 ٥ — روابط : روابطه د // بنفسه : في نفسه ل // كالحال في الحرف : كالحرف ف
 ٦ — التركيب دون فهم : سقطت من د
 ٧ — المركبة : المركب د
-

(١) أرسطر ، ٤ ، ١٦ ب ١٩ — ٢٥ : *Αὐτὰ μὲν οὖν καθ' ἑαυτὰ λεγόμενα* : ٢٥ — ١٨٠ ١٥١ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على انفرادها — فهي تدل على شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإنا ولا لو قلنا : « كان » أو « يكون » دللنا على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لو قلنا : « إن » مجردا على حواله ، دللنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

— ت . ح . — ١٨٠ ١٥١ — ٢٠ : « وأقول إن الكلم — إذا قيلت على انفرادها — فهي تدل على شيء ، وذلك أن القائل لما يقف بذاته عليه ، وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو . فإنا ولا لو قلنا : « كان » أو « يكون » دللنا على المعنى . وكذلك قولنا : « لم يكن » أو « لا يكون » . ولا لو قلنا : « إن » مجردا على حواله ، دللنا عليه . وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل — مع ما يدل عليه — على تركيب ما . وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة » .

أوليس "يوجد" هالما .

< هو > : سقطت من مخطوط الأورغانون .

فلذا : أشار الدكتور بدوى إلى أن هذه الكلمة أصلها في مخطوط الأورغانون : أن . ولكننا نجد لها في طبعة بولاك : فإن ، وفي طبعة بدوى : فانه . غير أن القراءة الصحيحة : «فانا» واضحة في مخطوط الأورغانون وموجودة في شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٢ .

إن (مجرد حل حياله) : إنه في طبعة بدوى ، ولكن ذكرى هامش ٢ ، أن أصلها في المخطوط : إن ، وهى كذلك في شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، سطر ٢٣ ، وص ٤٤ ، سطر ٢١ . قارن مخطوط الأورغانون ، ١٨٠ ١٩١ : إن ، والقراءة واضحة جدا في المخطوط .

المركبة : المركبة في شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٤ ، سطر ٢ . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

قارن ترجمة Edghill :

Verbs in and by themselves are substantival and have significance, for he who uses such expressions arrests the hearer's mind, and fixes his attention; but they do not, as they stand, express any judgement, either positive or negative. For neither are 'to be' and 'not to be' and the participle 'being' significant of any fact, unless something is added; for they do not themselves indicate anything, but imply a copulation, of which we cannot form a conception apart from the things coupled .

قارن تعليق Edghill ، هامش ١ : The words 'to be' and 'not to be' are here regarded in their strictly copulative sense.

لاحظ أن τὴν δίδουσαν تشير في ترجمة Edghill إلى السامع ، arrests the hearer's mind . ولا نستطيع أن نعين من الشخص ابن رشد أو فرج ابن سينا إن كانت تشير إلى القائل أو السامع . ولكن الترجمة العربية واضحة في أنها تشير إلى القائل . وهكذا فهما الفارابى : انظر شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٤٣ ، « يعنى أن الناطق بالاسم أو بالكلمة وحدها دون شئ . آخر ليس ينطبق بها إلا وقد وقف بذهنه على معنى محصل ، فإذا سمعه منه السامع والمخاطب — وإن لم يسمع منه لفظة أخرى — اكتفى به ، ولم يحتاج إلى زيادة تقرر بواحد منهما » .

فيكون الكلم صنفين : صنف يفهم بذاته وهى الكلم التى تكون بذاتها
خبرا ، وصنف لا يفهم بذاته وهى الكلم الروابط التى تسمى الوجودية ^(١) .

١ — صنفين : صنفان د // الكلم : الكلمة د // بذاتها : بنفسها د ، ف
٢ — صنف : صنف د // الروابط : الرابط د

(١) الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٥ : « والكلم منها وجودية ، ومنها
غير وجودية » .

فالوجودية هى الكلمة التى تقرر بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده له ، وعلى
الزمان المحصل الذى فيه يوجد الاسم المحمول للوضوع ، كقولنا : زيد كان عادلا ، زيد يكون عادلا .
فتى استعملت هذه الكلم روابط لم تكن محمولات بأنفسها ، وإنما تستعمل محمولة ليصح بها حمل
غيرها . وربما استعملت محمولات بأنفسها فيحصل منها قضايا ، كقولنا : زيد وجد ، زيد كان ،
إذا عني به « حدث وجوده » .

ابن باجة ، فى كتاب بارى أرميناس للفارابى ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٨ — ١٩ : « والكلمة
الوجودية منها ما تكون تامة ، ولذلك أدخل « ما » فقال : كلمة ما وجودية ، ليخصص التامة ،
لا الناقصة ، فيكون على هذا اسم « زيد » فى قولنا : زيد ضرب ، أو ضرب زيد ، مستقيما .
ابن باجة ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٨ : « وقال : « فالوجودية
هى الكلمة التى تقرر بالاسم المحمول فتدل على ارتباطه بالموضوع ، ووجوده ، وعلى الزمان المحصل الذى
فيه يوجد الاسم المحمول للوضوع » ، ليس معنى « يوجد » هنا الوجود الذى هو خارج الذهن ، بل
معناه : أن الكلمة التى تدل على الزمان المحصل ، تدل مع ذلك أن اسم المحمول محمول للوضوع ، وبالجملة
على الارتباط . « فوجود » هنا ليست الرابطة ، بل هى دالة على الرابطة . وإنما قال : تقرر باسم
المحمول ، ولم يقل باسم الموضوع ، لأن الكلمة لا تكون رابطة إلا إذا كان المحمول اسما ، والموضوع
لا يكون أبدا إلا اسما » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٢٨ — ٢٩ : « والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات .
والكلمات الوجودية هى كقولنا ، صار ، يصير ، وكان ، يكون ، لا الدال على الكون مطلقا ، بل على
الكون شيئا لم يذكر ، بل هى الكلمات التى إنما تدل من المعانى التى يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع
غير معين وفى زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعى . متظفر أن يقال ، ولا يتضمن ضمن الكلمة الحقيقية إياه .
والدليل على أن هذه ، أى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل : ماذا فعل
زيد ؟ لقيل : « صار » ، أو قيل : أين زيد ؟ لقيل : « فى » ، لم يقب الذهن معها على « فى » . »

فهذا ما قاله في حد الاسم والفعل ومعرفة أصنافها الضرورية هاهنا وهي التي تختلف القضايا باختلافها . وأما الحروف فهو يذكرها في كتاب الشعر^(١).

— أفاض الفارابي في تعليقاته على الترجمة العربية فقال : شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٤٤ : « فان المفسرين يجعلون هذا القول موصولا بقوله : إن الكلمة لا تدل على إيجاب أو سلب . ويعملونه حجة على أن الكلم لا تدل على إيجاب أو سلب . قالوا إن الكلم الوجودية لمالك تكن تدل لا على إيجاب ولا على سلب ، كانت الكلمة غير الوجودية أخرى أن لا تدل لا على إيجاب ولا على سلب ، من قبل أن غير الوجودية إنما توجد فيها الوجودية بالقوة ... »

وأما أنا فاني أرى أن الغرض والوضوح في أمر الوجود أنها دالة على إيجاب أو سلب ، أو غير دالة مطلقا في غير الوجودية إذا أخذت الوجودية محمولة بأنفسها وبدواتها ، لا لأجل غيرها . وأما إذا أخذت محمولة لأجل غيرها ، كقولنا : يوجد ماشيا ، ويوجد عادلا ، فأمرها أخفض ... فلذلك كان الأشبه عندى أن لا نجعل هذا حجة لذلك الأول ، ولكن نجعل القول إبانة عن قوة الكلمة الوجودية من حيث هي وجودية ... »

قارن : ابن سينا ، المعاد ، ص ٢٨ : والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية بحسب الأسماء ، فان كل واحد منها ينطق به فيصور معناه . فان قائلا لو سأل : ماذا عمل زيد ؟ فقال : مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التي للخبر . كما إذا سئل فقيل : من في الدار ؟ فقال : زيد . وإن كان « زيد » و « مشى » كل واحد منهما بافتراده لا يدل على إيجاب وسلب » .

(١) أرسطو ، فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ، ٦١ — ١٠ : ἀρχὴν δ' ἐστὶ φωνή : ἁρμονία ἢ λόγος ἀρχὴν ἢ τέλος ἢ διορισμὸν δηλοῖ. [οἷον τὸ ἀμφὶ καὶ τὸ περὶ καὶ τὰ ἄλλα . ἢ φωνὴ ἁρμονία , ἢ οὔτε καλύπτει οὔτε ποιεῖ φωνήν μίαν σηματικὴν ἐκ πλείονων φωνῶν] , περὶ μουσικῆς τίθεσθαι καὶ ἐπὶ τῶν ὁμιλῶν καὶ ἐπὶ τοῦ μέσου .

— ت . ح . (طبعة يدري ، ١٢٧) : « وأما الواصلة فهي صوت مركب غير مدلول ، إما لا ابتداء القول ، وإما لا آخره ، أو حد ذلك بمنزلة فاء (أ) أو « من أجل » أو « إلا » . ويقال صوت مركب غير مدلول الذي لا يمنع ولا يفعل الصوت الواحد المدلول الذي من شأنه أن يركب من أصوات كثيرة ، وعلى الزروس ، وعلى الوسط » .

ابن سينا ، النجاة ١١٦ — ١٢ : « وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنى يصح أن يوضع أو يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلمة ، كقولنا : في ، وعلى » .

... ..

- الفارابي ، كتاب المباشرة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٧ :
- « والأداة لفظ يدل على معنى مفرد ، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده ، دون أن يقرن باسم أو كلمة ، مثل : من ، وحل ، وما أشبه ذلك » ، المرجع نفسه ، ص ١٦ : « والأداة لا تكون خبرا ، ولا خبرا عنها وحدها ، وإنما تكون جزءا محمول ، أو جزءا لموضوع » .
- ابن باجة ، في كتاب باري أرميناس للفارابي ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « وتلك الأمور المضافة ألقاظ تدل عليها ، وهي الألقاظ التي تسمى الأدوات ، وتسمى حروف المعاني . وسميت أدوات لأنها دالة على أمور إذا أخذت في المعاني تصرفت بها المعاني بحسب ما يقصد بها ، فلا تصرف المعاني إلا بأحد هذه الأمور مضافة إليها ، فسميت أدوات لأنها إذا أخذت فيها تصرفت بحسب الفرض فيها . وسميت حروف المعاني لأنها معان بها تصرف هذه » .
- ابن باجة ، المرجع نفسه ، ص ١٧ : « ولما كان هذا المعنى مضافا لذاته ، قيل في حده إنه لا يمكن أن يفهم وحده وب نفسه ، بل إنما يفهم إذا قرن باسم ، أو بكلمة ، أو بهما جميعا ، بأنه مضاف إليهما » .
- السوى ، البصائر النصيرية ، ٤٨ : « وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتصل ، بل على نسبة بين ممتين لا تعقل إلا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينهما ، مثل : من ، وفي ، وحل ، ولا ، ولذلك إذا قيل : خرجت من ، لم يكن اللفظ دالا لدلالة المطلوبة ما لم يقل : من الدار ، أو ما أشبهه » .

الكلام في القول

والقول هو لفظ دال ، الواحد من أجزائه الأول ، أى البسيطة ، قد يدل على انفراده ، على جهة الفهم والتصور ، لا على جهة الإيجاب أو السلب^(١) ، مثل قوله : الإنسان حيوان . فإن لفظ « الإنسان » الذى هو جزء أول من هذا القول يدل

- ٢ — دال : يقال على معنى د // أى البسيطة : سقطت من ف
٣ — على جهة الفهم أو السلب [والسبب د] : من جهة أنه لفظ على أنه جزء مفرد لا على أنه إيجاب أو سلب ف — — (لفظ) الإنسان : الحيوان د

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٦ — ٢٨ : Λόγος δὲ ἔστι φωνῆ σημαντικὴ κατὰ συνθήκην , ἥς τῶν μερῶν τι σημαντικὸν ἔστι χωρισμένον , ὧς φάσις ἀλλ' οὐχ ὧς κατάφασις ἢ ἀποφασις .
— ت . ع . ١٨٠ ب ٢ — ٣ : « وأما القول فهو لفظ دال ، الواحد من أجزائه قد يدل — على انفراده — على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب » .

لاحظ أنه لا يوجد فى الترجمة العربية ما يقابل الكلمات . κατὰ συνθήκην .
الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٦ : « والقول لفظ مركب دال على جملة معنى ، وجزؤه دال بذاته ، لا بالعرض ، على جزء ذلك المعنى . وإنما قيل فيه جزء دال على جزء ذلك المعنى ليفصل بينه وبين اللفظ المركب الذى يدل على معنى مفرد ، كقولنا : « هذا الملك » الذى هو لقب لشخص » .
أرسطو ، من فن الشعر ، ٢٠ ، ١٤٥٧ ب ٢٣ وما بعده : Λόγος δὲ φωνῆ συνθετὴ σημαντικὴ , ἥς ἔνια μέρη καθ' αὐτὰ σημαίνει τι . . .
ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٠ : « وأما القول فهو اللفظ المؤلف ، وهو اللفظ الذى قد يدل بجزءه على اللفظ — راد دلالة اللفظ ، أى المفظة التامة ، لا كأداة وما معها ، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب . فإن دلالة الإيجاب والسلب أحسن من دلالة اللفظ . فإن قولنا : الإنسان كاتب ، قول ... وليس كالمقطع من لفظة « الإنسان » فإنه لا يدل أصلاً من حيث هو جزء منه . وأما اللفظ المركب فى المسحوح كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضاً بذاته ، من حيث هو جزء منه ، وإن كانت له دلالة فى استعمال آخر ، وليس يدل بها الآن بذاته ، بل بالعرض » .

— ٤١ —

على شيء مفرد . وكذلك لفظ « الحيوان » الذى هو الجزء الثانى من هذا القول^(١) . وهذا الذى أخذ فى حد القول من أن الواحد من أجزائه الأول يدل على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول الاسم .

فإن الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه — وهو المقطع — على شيء أصلاً . والاسم المركب أيضاً ليس يدل الجزء منه على شيء إلا بالعرض ، مثل أن يمرض الإنسان اسمه « عهد الملك » أن يكون عهداً للملك^(٢) .

والقول إنما يدل على طريق التواطؤ ، لا بالطبع ، ولا على طريق أن لكل معنى مركب لفظاً مركباً يدل عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة فى لفظ آخر غيره ، كما لا يوجد فعل الآلة فى غير الآلة^(٣) .

-
- ١ — مفرد : + لا على جهة أن ذلك الشيء موجود غير موجود ف : + على جهة التصور
لا على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجودا د // الجزء الثانى : الخبر والثانى د
٢ — يدل : + على انفراده د ٣ — مفرد : مفرد د ٥ — يمرض : يفرض د
٦ — لاسم : الانسان د // ملك : للملك د
٨ — يدل عليه : بما كره د // بالطبع : + ويدل عليه د
// (من) غير : سقطت ن د
-

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦ ب ٢٨ — ٣٠ : ἐμὴν δὲ, ὅτιον ἀνθρώπος σημαίνει : λέγειν τι, ἀλλ' οὐκ ὅτι ἔστιν ἢ οὐκ ἔστιν· ἀλλ' ἔσται κατὰ φύσιν ἢ ἀπόφασιν, εἰν τι προστεθῇ.
= ت . ح . ١٨٠ ب ٣ — ٥ : « وأخى بذلك أن قول : « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء .
لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً . إن أضف إلى شيء آخر .
(٢) انظر ص ١٨ ، هامش ١ .

(٣) أرسطو ، ٤ ، ١٧ ب ١٩ — ٢ : ἔστι δὲ λόγος ἵππου μὲν σημαίνει, οὐκ ὡς ὄργανον δὲ, ἀλλ' ὡς προεῖρηται, κατὰ συνθήκην.
= ت . ح . ١٨٠ ب ٧ — ٨ : « وكل قول قدال ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا ، على طريق المواطأة » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخليل ، ص ٣٠ : « والقول أيضاً حكمه حكم الألفاظ المفردة فى أنه لا يدل ، من حيث هو قول ، إلا بالتواطؤ » .

لارن ترجمة Edghill :

Every sentence has meaning, not as being the natural means by which a physical faculty is realised, but, as we have said, by convention .

فإن قوما يرون أن الألفاظ هكذا دلالتها ، وقوم آخرون يرون أن الألفاظ تدل بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا ، لا اختيار تركيب وضعي ، ولا اختيار تركيب طبيعي ، وهو رأى من يرى أن هاهنا تركيب للألفاظ تدل بالطبع على معنى معنى .

والقول : منه تام ، ومنه غير تام .

والنعام : منه الجازم ، ومنه غير الجازم ، مثل الأمر والنهي .

٢ — وضعي وصفي د ٣ — تراكيبي : تركيبا د

٤ — معنى معنى : معنى د : + وقد يمكن أن يقال إنما قال أرسطو في حد الاسم لفظ يدل بتواطؤ لهذا المعنى وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوت أن قيل أن اللفظ الذى يشترك فيه

الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم وهذا هو الصحيح ف

٥ — والقول : القول د

(١) يوجد فى أمل ورقة ١٧٩ إلى اليسار فى خطوط الأروغانون تعليق طريق هذا نصه : « أصناف الألفاظ على رأى أمنيوس أربعة : المتضرع ، والسائل ، والأمر ، والجازم . ويقول إن النداء ليس هو صنفا من أصناف القول ، لكنه جزء من أجزائه ، لأنه يستعمل فى جميع أصناف القول . ويبين أنه ليس بقول هكذا : كل قول مؤلف من اسم وطلب . والنداء فليس هو مؤلفا من < اسم > وكلمة . فليس هو إذا قولا » .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول منه تام ، ومنه غير تام . والقول التام أجناسه عند كثير من القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، وتضرع ، وطلب ، ونداء ... والأمر والتضرع والطلب أشكلها فى المربية واحدة ، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له » . ابن باجة ، فى كتاب بارى أرميقاس ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٠ : « والقول التام هو القول المؤلف نحو عرض مقصود ، طوله وقصره بحسب طول الفرض المقصود . وهو قسبان : إما أن يفيد به القائل عرضا مقصودا ، وإما أن يستفيد به القائل عرضا مقصودا ... والكلم الذى يقصد به أن يستفيد القائل والمخاطب أمرا يتقصد أربعة أقسام : نداء ، وأمر ، وتضرع ، وطلب ... وإنما تختلف منه الثلاثة بحسب القائل والمقول له ، كما قال » .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخطيبى ، ص ٣٢ .

والقصد ها هنا إنما هو التكلم في القول الجازم . وأما ما عداه من
الافاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر^(١) ، كما أن أصناف
الافاويل الغير تامة ، وهى الحدود والرسوم ، يتكلم فيها في كتاب البرهان .
والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق أو الكذب^(٢) .

وهو صنفان : بسيط ومركب .

والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد ، لا من محمول أكثر

٦ — المركب : مركب ف

(١) أرسطو، ١٧٤٤ : ١٧ — ٧ : *δητορικῆς* οἱ μὲν οὖν ἄλλοι ἀπερίστωσαν· *θητορικῆς* γὰρ ἡ ποιητικῆς οὐκαιοτέρᾳ ἢ σκέψις· ὁ δὲ ἀποφαντικὸς τῆς νῦν θεωρίας
= ت. ح . ١٨٠ ب ١١ — ١٣ : « فاما سائر الافاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ،
إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر » .
أرسطو ، من فن الشعر ، ١٤٥٦ ب ١١ وما بعده = ت . ح . طبعة يدوى ، ص ٥٤ .
فان كذلك : المرجع نفسه ، ص ١٢٥ .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٣٢ : « والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق
أو كاذب . وأما الافاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ،
فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر » .

(٢) أرسطو، ١٧٤٤ : ٢١ — ٢٠ : *ἀποφαντικὸς δὲ οὗ πᾶς, ἀλλ' ἐν τῷ* *ἀληθεύειν ἢ ψεύδεσθαι ὑπάρχει. οὐκ ἐν ἀπασιν δὲ ὑπάρχει, οἷον ἢ εὐχῇ*
λόγος μέν, ἀλλ' οὔτε ἀληθὴς οὔτε ψευδής.

= ت . ح . ١٨٠ ب ٨ — ١١ : « وليس كل قول جازم . وإنما الجازم القول الذى وجد فيه
الصدق أو الكذب . وليس ذلك بموجود في الافاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فانه قول ما ،
لكنه ليس بصادق ولا كاذب » .

بجازم : هذه هى قراءة مخطوط الأورفانوس . أما القراءة : بجازم ، فجدها فى طبعة يدوى ،
كما نجدها فى شرح الفارابى ، ص ٥١ ، سطر ٩ .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ١٧ : « والقول الجازم هو الذى يصدق
أو يكذب ، وهو مركب من محمول وموضوع » .

— ٤٤ —

- من واحد وموضوع أكثر من واحد . وهذا نوعان : النوع الأول المتقدم الإيجاب ، والثاني المتأخر السلب .
- والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد . وكذلك المحمول .
- ويكون القول الجازم كثيراً متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة ، أو الموضوع ، أو كلاهما .
- والقول المركب يكون واحداً برباط يربطه ^(١) ، ويكون كثيراً إذا لم يكن له رباط يربطه .

- ١ — (أكثر) من : + موضوع د // المتقدم : المقدم د
- ٢ — السلب : + والمركب هو المركب من قولين بسيطين د : + وقد يقال في القول إنه واحد إذا كان حداً لشيء واحد مثل قولنا في الإنسان : حيوان ناطق . إلا أن هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له في هذا الكتاب ف
- — القول الجازم : سقطت من ل : + أيضا ف // يدل فيه : فيه يدل ف

(١) أرسطو ، ص ١٧ ، ٨ — ٩ : ἔστι δὲ εἰς πρῶτος λόγος ἀποφαντικός ، εἴτα ἀπόφασις· οἱ δ' ἄλλοι πάντες συνδέσμων εἰς .

— ت . ج . ١٨٠ ب ١٣ — ١٥ : « إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . وأما صائر الأقسام كلها فلأنما يصير واحداً برباط يربطها .

ابن سينا ، العبارة ، ٣٤ : « وأما الإيجاب فهو وجودي مستثنى من أن يعرف بالسلب ، فيكون السالب بعد الموجب » .

فأرن : أرسطو ، البرهان ، ١ ، ص ٢٥ ، ٨٦ ب ٣٣ — ٣٦ : ἡ δὲ καταφατικὴ τῆς ἀποφατικῆς προτέρα καὶ γνωριμωτέρα (διὰ γὰρ τὴν κατάφασιν ἡ ἀπόφασις γνώριμος ، καὶ προτέρα ἡ κατάφασις ، ὅσπερ καὶ τὸ εἶναι τοῦ μὴ εἶναι) .

— ت . ج . طهة بدوى ، ص ٣٩٣ : « وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) » .

فلذلك كل قول إما أن يكون واحداً أو كثيراً . فإن كان واحداً

١ — قول : + أفى من البسيط والمركب د

ابن سينا ، العبارة ، ٣٩ : « وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أحرف أو السلب ، حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أحرف ، وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أحرف من الإيجاب ، فنزع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه » .

أرسطو ، مابعد الطبيعة ، ١٠٨ | ١٦ — ١٨

شرح الفارابي ، ص ٥٥ : « وقوله : فأما سائر الأقاويل كلها وإنما تصير واحداً برباط يربطها ، فإن معناه عندي : سائر الأقاويل الجازمة التي هي شرطية . . . وقد يحتمل أن يكون الأمر على ما يقوله كثير من المفسرين وهو أن يؤخذ قوله : سائر الأقاويل ، أنه أراد به الأقاويل الجازمة كلها ، كانت شرطية أو غير شرطية » .

قارن : روس ، أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٨ :

The primary formal division of judgements is into affirmative and negative . Affirmation and negation are for the most part treated as co-ordinate , but occasionally affirmation is described as prior to negation . Aristotle does not mean that it is , psychologically prior . Negation is not the rejection of a previous affirmation . It is the rejection of a suggested connexion ,

شرح الفارابي ، تحقيق كوثش ومارو ، ص ٥٣ : « معنى بالواحد الذى محموله معنى واحد ، وموضوعه معنى واحد . ومعنى بالأول المتقدم لسائر الأقوال كلها في البساطة وقلة الأجزاء . والمتقدم في الكمال هو الإيجاب ثم من بعده السلب . وإنما جعل الإيجاب متقدماً للسلب لأن السلب أكثر ألفاظاً من الإيجاب ، وذلك لزيادة حرف السلب فيه ، وهو قولنا : « لا » أو « ليس » . وأيضاً فإن الإيجاب يفيد معرفة أكل من المعرفة التي يفيدها السلب . فإن الإيجاب يعرفنا ما هو الشيء وجوهره ، والسلب يعرفنا ما ليس هو الشيء وما هو خارج عن جوهره . وأيضاً فإن البراهين أكثرها من مقدمات موجبة تنتج نتائج موجبة . والسلب يوجد في البراهين أقل ذلك ، فلذلك صار الإيجاب أقدم من السلب » . المرجع نفسه ، ص ٤ : « ويلهني أن تعلم أن الأقاويل التي تصير واحدة بأنحاء كثيرة ... » . وقد حدد الفارابي ، ص ٥٤ ، ٥٥ : ثمانية طرق . المرجع نفسه ، ص ٥٥ : « وقوله : القول الواحد الأول الجازم وهو الإيجاب معنى به القول الذي لا ينقسم إلى أقاويل ، فالأول منه هو الإيجاب ، ثم من بعده السلب . فإن هذين ليس ينقسمان إلى أقاويل ، إذ كان معنى المحمول في كل واحد منهما معنى واحداً . ومعنى الموضوع في كل واحد منهما معنى واحداً » .

فإذا أن يكون واحدًا من قبل أن الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد .
 وإذا أن يكون واحدًا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها
 أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد ، مثل المقاييس الشرطية والجملية . فإن
 الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي ، مثل قولنا : إن كانت
 الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين
 وهو قولنا : الشمس طالعة ، والنهار موجود ، قولاً واحداً^(١) .

-
- ١ — فيه : سقطت من د // (معنى) واحد : + كافي أو البسط د
 ٢ — قبل : سقطت من د
 ٢ — ٣ — وأما أن يكون . . . موضوع واحد : سقطت من ف لتكرير كلمة واحد
 ٣ — المقاييس : مقاييس د
 ٦ — واحداً : + وأما في الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا إن
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإنما هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس
 طالعة والنهار موجود قولاً د
-

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٩ : « والقضية الشرطية تكون
 واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة ، وربطتا بشرطية واحدة » .
 ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٥ : « والقضية الشرطية تكون
 واحدة إذا كانت من جملتين ، كل واحدة منهما جملة واحدة وربطت بشرطية واحدة . معنى قوله
 بشرطية واحدة أن يكون فيها حرف واحد ، مثل أن نقول : إن كان المطر ، ابتل الأرض » .
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٣ — ٣٤ : « وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة ، لا قضية
 واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لم يخلق المقدم من فصلتها ، أو فصولها ، حمله ،
 بفعله غير صادق ولا كاذب ، كالحق « إن كان » بقولنا : « الشمس طالعة » ، وكالحق لفظة
 « إما » بالمتكالم الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يتعرف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر
 بعد ما هو في نفسه بمحتمل لو اقرء كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة
 صادقة أو كاذبة ، لا المقدم وحده » .

وأما الجملة فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، على ما سيأتى بعد^(١) .

وإن كان القول كثيراً ، فإما أن يكون كثيراً من قبل أن المحمول فيه ، أو الموضوع ، أو كليهما يدلان على معان كثيرة ، وإما من قبل أنه ليس لما رباط يربطهما^(٢) .

٢ — بعد : سقطت من د

٣ — • — أن المحمول فيه ... يربطهما : سقطت من د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والقضية الجملة إنما تكون واحدة إذا كان محمولها واحداً بالمعنى ، لا بالاسم ، وموضوعها واحداً أيضاً في المعنى ، لا في الاسم . وتكون كثيرة بأن تكون محمولاتها معاني كثيرة ، أو موضوعاتها معاني كثيرة » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٧ — ٣٨ : « القضية الجملة تتم بأكثر من ثلاثة : فإنها تتم بمعنى الموضوع ، وبمعنى المحمول ، وبنسبة بينهما » .

ابن سينا ، عمود الحكمة ، ص ٤ : « والقضية الجملة : هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول ، لشيء هو الموضوع ، أو بعدمه : كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، والأول يسمى إيجاباً ، والثاني يسمى سلباً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ ، ١٥١ — ١٧ : $\xi\sigma\tau\iota\ \delta\epsilon\ \epsilon\iota\varsigma\ \lambda\acute{o}\gamma\omicron\varsigma\ \alpha\pi\omicron\varphi\alpha\upsilon\tau\iota\kappa\omicron\varsigma\ \eta\ \delta\epsilon$: $\xi\nu\ \theta\eta\lambda\acute{\omega}\nu\ \eta\ \delta\ \sigma\upsilon\nu\delta\acute{\epsilon}\sigma\mu\omega\ \epsilon\iota\varsigma$, $\pi\omicron\lambda\lambda\omicron\iota\ \delta\epsilon\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \kappa\alpha\iota\ \mu\eta\ \xi\nu\ \eta\ \omicron\iota\ \alpha\sigma\iota\eta\nu\delta\epsilon\tau\omicron\iota$.
= ت . ح . ١٨٠ ب ٢٠ — ١٨١ أ ٢١ : « فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد ، أو كان بالرباط واحداً ، ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ، أو لم يكن مرتبطاً » .
أولاً (لم يكن مرتبطاً) : ولم يكن مرتبطاً في طهية بدرى . ولكن القراءة واضحة في المخطوط ، وهي القراءة الصحيحة ، إذ أن « أو » يقابلها في النص اليوناني $\eta\ \delta\epsilon$.

فرح الفارابي ، ص ٥٨ : « يريد أن معنى الواحد في القول الجازم هو أحد هذين المعنيين . أما في الجازم البسيط فإن يكون محموله معنى واحداً ، وموضوعه معنى واحداً . وأما في الجازم الشرطي فإن تكون الشريطة تربط أحد القولين بالآخر . ويكون القول الجازم كثيراً متى كان محموله أو موضوعه دالاً على معان كثيرة ، أو أن تكون أقاويل كثيرة ليست مرتبطة بمعرف الشريطة » .

وكل قول جازم فهو مركب من اسم وكلمة، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط
المحمول بالموضوع^(١).

- ١ — وكل قول في : سقطت من د
// فهو مركب من اسم وكلمة : فلا بد من كلمة أخرى فلا ف
٢ — المحمول : الحمول د

(١) أرسطو، ١٧٤، ١٢ — ١٨ : ἀνάγκη δὲ πάντα λόγον ἀποφαντικὸν ἐκ ῥήματος εἶναι ἢ πτώσεως ῥήματος· καὶ γὰρ ὁ τοῦ ἀνθρώπου λόγος, εἰ μὴ τὸ ἔστιν ἢ ἦν ἢ ἔσται ἢ τι τοιοῦτον προστεθῇ, οὐπω λόγος ἀποφαντικός.

= ت. ع. ١٨٠ ب ١٥ — ١٨ : « وقد يجب ضرورة في كل قول جازم أن يكون جازما من كلمة أو من تصريح من تصاريص كلمة . وذلك أن قول . الإنسان ، مالم يستثن معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو هي . من نظائر هذه ، فليس هو بعد جازما » .

فانتر ترجمة Edghill : Every proposition must contain a verb or the tense of a verb . The phrase which defines the species ' man ' , if no verb in present , past , or future time be added , is not a proposition . ابن سينا العبارة ، ص ٣٧ : « وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فانه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين ، إلا ما كان الأصل بمبته كلمة » .

شرح الفارابي ، ص ٥٥ — ٥٦ : « يعرف بهذا القول الشيء الذي به يلتزم القول الجازم لأجله يصير المحمول بالفعل محمولا على موضوع . فإنه مالم يكن شيء ما يربط الشيء بالشيء لم يصير أحدهما محمولا والآخر موضوعا . فأخبر أن الذي يربط بين الشيئين حتى يصير منهما قول جازم هو كلمة غير مصرفة أو كلمة مصرفة . وبشبه أن يكون الزمان المدلول عليه بالكلمة ليس له مدخل مع أن يصبر القول به جازما... فذلك لا فرق إذا بين أن يكون الدال على الوجود كلمة أو امما ... وإلا فإن كان للزمان مدخل كما يظهه كثير من المفسرين ، فكيف تكون الأقاويل الجازمة في الأمور الضرورية والتي ليس يمكن أن تكون في الزمان » .

شرح الفارابي ، ص ٤٦ — ٤٨ : « وكيف قال أرسطو ليس إنه ليس يكون قول جازم خلوا من كلمة . وبشبه إذا أن يكون أرسطو ليس لم يأخذ في كتابه هذا من القضايا إلا ما كان محمولا مرتبها بموضوعها بكلم دون قولنا : أون [ὄν] أو موجود من قبل أنه إنما أخذ منها الأعراف . والأعراف هي هذه ، وهي التي إنما ترتبط بكلم . ومع ذلك فكيف تصح القضايا في الأشياء التي ليست في زمان أصلا ، وفي الأشياء الضرورية ... » .

وذلك أن القول الجازم الذى الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة ، تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ، وذلك إما بالفعل مصرحاً به ، كما يوجد الأمر فيما هذا لسان العرب ، وإما بالقوة ومضمراً كما يوجد الأمر فى الأكثر فى لسان العرب .

- فإنه لما كان هاهنا ثلاثة معان : موضوع ، ومحمول ، ونسبة تربط بين المحمول والموضوع ، وجب أن يكون هاهنا ثلاثة ألفاظ : لفظ يدل على الموضوع ، ولفظ يدل على المحمول ، ولفظ يدل على النسبة .

- واللفظ الذى يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه فى الزمان الماضى أو المستقبل أو الحال ، كقولك : زيد يوجد الآن عالماً ، أو زيد وجد عالماً ، أو زيد سيوجد عالماً . وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان ، وهذا هو الحمل الضرورى ، وذلك مثل قول القائل : المثلث موجود زواياه مساوية لثلاثين .

وليس فى لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط ، وهو موجود فى سائر الألسنة ، وأقرب الألفاظ شها بها فى لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ « هو »

-
- ٢ — بالفعل : يفعل ل
 - ٣ — مصرحاً : ومصرحاً ل : مصرح د ٣ — ٤ — فيما هذا لسان العرب ... كما يوجد الأمر : سقطت من د لتكرير كلمة كما يوجد الأمر ٤ — فى (لسان) : من ل
 - ٥ — هاهنا : هما د // ثلاثة : ثلاث د
 - ٥ — ٦ — المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول د ٦ — وجب : + ضرورة د // هاهنا : هما د
 - ٨ — الذى : الذى د // دل : سقطت من د // ارتباطه : ارتباط د
 - ٩ — أرو : وف // أرو : وف
 - ٩ — ١٠ — أرو : وجد عالماً : سقطت من د ١٠ — وربما : أرو : ربما د
 - ١١ — الحمل : الجمل د
 - ١٤ — الألفاظ : ألفاظ د // ما يدل عليه : سقطت من د

في مثل قولنا : زيد هو حيوان ، أو « موجود » في مثل قولنا : زيد موجود حيواناً^(١) .

والاسم والكلمة ليس تصديق ولا تكذب . وأما القول فإنه الذي يصدق أو يكذب . والقول الذي يصدق أو يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم .
والحكم البسيط : يشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء ، والسلب انتزاع شيء من شيء . والمؤلف من هذا هو القول المركب .

وقد يرسم أيضاً الحكم البسيط بأنه لفظ يدل على أن الشيء موجود ، أو غير موجود ، وذلك إما في الزمان الماضي ، وإما في المستقبل ، وإما في الحاضر ، وإما بإطلاق^(٢) .

-
- ٣ — تصديق : يصدق ف // تكذب : تكذب ف // وأما : فأما د
٥ — البسيط : + منه من موجب وسالب الموجب د // حمل : جعل ف
٦ — المؤلف : المركب ل — ٧ — موجود : موجودا د
-

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ : « فإن لفظة « يوجد » ، ولفظة « هو » ليست داخلية على أنها بقسمها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للوضوع . وأما لفظة « يوجد » فتدل على وجود المحمول للوضوع في زمان مستقبل ، وأما لفظة « هو » فتدل على وجود المحمول للوضوع مطلقاً » .

(٢) أرسطو ، ص ١٧٤ ب ٢٠ — ٢٤ : « τούτων δὲ ἡ μὲν ἀπλή ἐστὶν ἀπόφασις ، ὅσον τι κατὰ τινος ἢ τὸ ἀπὸ τινος ، ἡ δὲ ἐκ τούτων συγκειμένη ὑπάρχειν τι ἢ μὴ ὑπάρχειν ، ὥς οἱ χρόνοι διήκονται . ὅσον λόγος τις ἤδη σύνθετος . ἔστι δὲ ἡ ἀπλή ἀπόφασις φωνὴ σημαντική περὶ τοῦ . »

— ج . ح . ١٨١ أ ٤ — ٨ : « وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمثلة لإقناع شيء على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والمؤلف من هذه فبمثلة القول الذي قد صار مركباً . »

والحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمتنا للزمان » .

قسمتنا للزمان : نسبة الأزمان في طبقة يدعى . وفي شرح الفارابي ، ص ٥٩ ، سطر ١٥ : قسمتنا للزمان . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس فوق كلمة « هذه » الأولى كتب في مخطوط الأورفانوس : معنى من الأسماء والكلم ، وفوق كلمة « هذه » الثانية كتب معنى من الأحكام البسيطة .

وأما الإيجاب فلأنه الحكم بإثبات شيء لشيء ، والسلب هو الحكم بنفي شيء

(١)
عن شيء .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤١ — ٤٢ : « وهما يعلم أن الألفاظ كيف يدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة لإيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها كل سبيل لإيقاع أحدهما على الآخر ، أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ، كذا قيل في التعليم الأول .

وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للعمل فقط ، فيكون النزع هو السلب الذى للعمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به كلامهما .

والوجه الثانى : أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالعمل والتلويح... لكن أظهر الوجه هو الوجه الأول .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٢ : « فيكون الحكم البسيط هو الذى يدل على أن شيئاً موجوداً لشيء ، أو ليس بموجود له » .

شرح الفارابى ، ص ٥٩ : « فهذا أحد الحكم البسيط على ما يقوله المقصرون ، وزعموا أنه حده فى هذا الباب بثلاثة حدود : أحدها أن الجازم هو القول الذى يوجد فيه الصدق والكذب . والثانى : أن الحكم البسيط هو بمنزلة إيقاع شيء على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والثالث : أن الحكم البسيط لفظ دال على أن الشيء موجود ، أو غير موجود على حسب قسمتنا للزمان ، يريد فى أحد الأزمان الثلاثة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ : *κατάφασις δέ ἐστὶν ἀπόφανσις* : *τινος κατὰ τινος . ἀποφασις δέ ἐστὶν ἀπόφανσις τινος ἀπὸ τινος* .

— ت . ح . ١٨١ ، ١٠١ : « وأما الإيجاب فلأنه الحكم بشيء على شيء ، والسلب هو الحكم بنفي

شيء عن شيء » .

الفارابى ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٠ — ٣١ : « أن السلب هو أهم صدقاً من غير المحصل ، لأن السلب يشتمل على رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه ، وعما ليس شأنه أن يوجد فيه » . المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

ابن سينا ، العبارة ، ٤٢ — ٤٣ : « والإيجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر ، والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر ، وليس ما ترجم به التعليم الأول ، فقيل : إن السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء . فإن النفي والسلب واحد ، فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء من شيء ، أو يعنى بالنفي ما هو أهم من السلب ، إذا قيل : لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى معنى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع للتفسير ما وضع له النفي بوجه ، ولا هو الاصطلاح العامى ، بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء » .

ما ترجم به : فى طبعة الخضيرى ، ص ٤٢ — ٤٣ : ما ترجم به ، وهو خطأ .

لاحظ أن هنا دليلاً ساطعاً على أن ابن سينا كان يستخدم ترجمة لمصنفين آخرين وصلت إلينا .

ولما كان قد يمكن أن يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس أنه موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود، وعلى ما ليس بموجود أنه ليس بموجود، وذلك إما حكما مطلقا، وإما في أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل، فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلبه سالب، وفي كل ما سلبه سالب أن يوجبه موجب^(١).

١ — أن : بأن د

٢ — موجود خارج... هو: سقطت من د // (موجودا) خارج النفس: سقطت من ل

٦ — سلبه : سالبه د : يسلبه ل

(١) أرسطو، ٦، ١٧، ٢٦ — ٣١ : ἐπεὶ δὲ ἔστι καὶ τὸ ὑπάρχον ἀποφαίνεσθαι ὡς μὴ ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ ὑπάρχον ὡς ὑπάρχον καὶ τὸ μὴ ὑπάρχον ὡς μὴ ὑπάρχον، καὶ περὶ τοῦ ἐκτὸς δὲ τοῦ ὁ κατέρησέ τις ἀποφῆσαι καὶ ὁ ἀπέρησέ τις καταφῆσαι.

— ت. ح. ١١٨١ — ١٥ : « وإذا كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود، وعلى ما هو موجود بأنه موجود، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود، وفي الأزمان أيضا الخارجية من الزمان الذي هو الآن، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب، وفي كل ما سلبه أن يوجب ».

وفي (الأزمان) : كتب فوقها : وعلى ، في مخطوط الأورفانون .

وهي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

« من » : غير موجودة في طبعة بولاك ، ولكنها ضرورية لتمام المعنى . والقراءة واضحة جدا في مخطوط الأورفانون . ونجد في طبعة بدري : « من < وهو سهو ، فلا ضرورة للأقواس ولا لتغيير من إلى عن . انظر : شرح الفارابي ، لتحقيق كوثش ومارو ، ص ٦١ ، سطر ٢٣ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٤٣ : « ولما كان كل ما يوجب موجب فقير متعار أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فقير متعار أن يوجب موجب ، سواء كان زمانيا ، أو غير زمانيا » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فكل إيجاب سلب يقابله ، ولكل سلب إيجاب يقابله ،
وذلك من حيث السلب والإيجاب موجودان في النفس ، لا خارج النفس . فإنه
ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ، ولا للأشياء
المسلوبة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها ، لكن النظر في الإيجاب والسلب
هو من حيث هما في النفس .

والسلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول
فيهما واحداً من جميع الجهات ، وكذلك المعنى الموضوع . وأما متى لم يكن واحداً
إما من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في كتاب

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| ١ — فكل : سقطت من د | // سلب : سلب د |
| ٣ — سلب : سالب د | // يقابلها : يقابلها د |
| ٤ — يقابلها : يقابلها د | // النظر : الطر د |
| ٦ — في الحقيقة : بالحقيقة ف | // المعنى : + كان د : سقطت من ل |
-

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٧ ، ٣٠ — ٣٧ : ὅστε διῆλον ὅτι πάση κατάφασις ἐστίν : ١٨ — ١٥ | ١٨١ - ع . ث . ع .
ἀπόφασις ἀντικειμένη καὶ πάση ἀποφάσει κατάφασις . καὶ ἔστω ἀντίφασις
τοῦτο , κατάφασις καὶ ἀπόφασις αἱ ἀντικείμεναι . λέγω δὲ ἀντικείμεναι
τὴν τοῦ αὐτοῦ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , μὴ δμωνύμως δὲ καὶ ὅσα ἄλλα . τούτων
προσδιορίζομεθα πρὸς τὰς σοφιστικὰς ἐνοχλήσεις .

ث . ع . ١٨١ | ١٥ — ١٨ : « فن البين إذا أن لكل إيجاب سلبا قبالة ، ولكل سلب
إيجابا قبالة . فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجابا وسلبا متقابلين . وأعني بالتقابل أن يقابل الواحد
بمعنى في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ، وسائر ما أشبه ذلك مما استثنينا به
كله لمطاحن المغالطين » .

مما استثنينا به كله : هذه هي قراءة مخطوط الأورفانوس ، ولا فوار عليها . أما القراءات التي نعهدا
في طبعة بولاق : مما استثنينا به كلمة ، وفي طبعة يدري : مما استثنينا به كلمة ، وفي شرح الفارابي ،
ص ٦٢ ، سطر ١٤ : مما قد استثنينا به كله ، فقد جاءت عن الصواب .

السفسطة فليسا بإيجاب ولا سلب متقابلين .

= وقد استخدم المترجم كلمة : يستثنى فيما سبق لكي ينقل الفعل اليوناني *προσδιορίζω* ، والمعنى الدقيق للفعل *προσδιορίζω* المستعمل هنا هو التحديد : *delimit, define* . تارن ترجمة
Indeed there are definitive qualifications besides this : Edghill
which we make to meet the casuistries of sophists.

شرح السارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٦٢ : « ليس يريد التناقض ما هنا التناقض الذي نجهده فصلا بعد ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، بل يريد بالتناقض ما هنا التقابل وتماثل الأفاويل ، وذلك بالمعنى الأهم » .

هناك في رأي خطأ في طبعة كوتش وماور في النص السابق ويجب أن تقرأ : ليس يريد بالتناقض...
مفصلا ، ليستقيم المعنى .

ابن سينا ، العبارة ، تحقيق الخضيرى ، ص ٤٣ : « فيبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلبي إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض . أهي أن يكون لإيجاب وسلبي متقابلين بالحقيقة » .
المرجع فيه ، ص ٤٤ : « وهذه الأشياء إذا أهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما سنذكر في تعليلنا تيكوت المغالطين » .

الفصل الثاني

والمعاني صنفان : إما كلية ، وإما جزئية ، أى شخصية . وأغنى بالكلية الذى من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، مثل حمل الحيوان على الإنسان والقرص وسائر أنواع الحيوان ، وبالجزئى ما ليس ذلك من شأنه ، مثل زيد وعمرو المشار إليهما .

١ — الفصل الثانى : الفصل ب ل : تركت مسافة بيضاء فى د
٤ — وبالجزئى : وبالجزئية د // شأنه : + أغنى أن يحصل على أكثر من واحد ف

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ، ٣٨ — ١٧ ب ١ : "Επει δ' ἐστὶ τὰ μὲν καθόλου : τῶν πραγμάτων τὰ δὲ καθ' ἕκαστον (λέγω δὲ καθόλου μὲν δ' ἐπὶ πλείονων πέφυκε κατηγορεῖσθαι, καθ' ἕκαστον δὲ δ' μὴ, οἷον ἀνθρώπος μὲν τῶν καθόλου, Καλλίας δὲ τῶν καθ' ἕκαστον.

— ت . ح . ١٨١ — ١٩١ ب ٢ : « ولما كانت المعاني بعضها كلية ، وبعضها جزئية ، وأغنى بقول : « كلية » ما من شأنه أن يحصل على أكثر من واحد ، وأغنى بقول : « جزئية » ما ليس ذلك من شأنه . ومثال ذلك أن قولنا : « إنسان » من المعاني الكلية ، وقولنا « زيد » من الجزئية . بعضها : فى الموضعين : بعضا فى مخطوط الأروغانون . الجزئية : الجزئيات ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأروغانون . فارد شرح الفارابى ، بتحقيق كوش ومازو ، ص ٦٦ ، سطر ٦ .

قد يكون من نافلة القول أن Καλλίας فى النص اليونانى يقابله « زيد » فى الترجمة العربية . الفارابى ، كتاب العبارة ، بتحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٨ : « والمعنى الواحد : إما أن يكون شخصيا ، وإما أن يكون كلية . والمعنى الكلى يكون واحدا إما بأن يكون غير منقسم فى القول بأن تدل عليه لفظة مفردة ، وإما أن يكون مركبا من معان فريد بعضها ببعض ، وتدل عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد . فإن التقييد يجعل جعلتها معنى واحدا ، كقولنا : « زيد كاتب مجيد » ، « زيد إنسان أبيض » ، « الثلاثة عدد فرد » ، « العدد الزوج ينقسم بقسمين متساويين » .

« شخصيا » : فى الأصل : شخصا

وإذا كان الأمر كذلك، فواجب ضرورة متى حكمتنا بإيجاب أو بسلب لشيء أن يكون ذلك الحكم إما لمعنى من المعاني الشخصية ، وإما لمعنى من المعاني الكلية .

ثم إذا كان لمعنى من المعاني الكلية ، فلا بد من أن يكون إما مأخوذاً

١ - بسلب : سلب ف

= ابن سينا ، العبارة ، ص ١٤٥ : « وما كان موضوع القضية لا يتخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، فالحكم إما على الكل ، وإما على الجزء . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاذب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه . وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإما أن يكون الحكم عليه كلياً ، أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما يحتمل ، أو أن السلب عن كل واحد منه ... » .

أرسطو ، التحليلات الأولى ، ١ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٢٥١ وما بعده : *πάντων δὴ τῶν ὄντων τὰ μὲν ἐστὶ τοιαῦτα ὥστε κατὰ μηδεὶν ἄλλου κατηγορεῖσθαι ἀληθῶς καθόλου οἷον Κλέων καὶ Καλλίας καὶ τὸ καθ' ἑκάστων καὶ αἰσθητόν* ، κατὰ δὲ τούτων ἄλλα (καὶ γὰρ ἀνθρώπος καὶ ἕρως ἐκάτερος τούτων ἐστὶ) .

= ت . ح . طهارة بدوى ، ص ١٨٨ : « فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتة قولاً حقيقياً كلياً مثل < قلوب > وقلوب وقلوب وكل شيء جزئى محسوس وأشياء آخر تحصل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً ... » .

ترجمة A . J. Jenkinson :

Of all the things which exist some are such that they cannot be predicated of anything else truly and universally, e. g. Cleon and Callias, i. e. the individual and sensible, but other things may be predicated of them (for each of these is both man and animal).

(١) أرسطو ، ١٧ ، ٤٧ ب ١ - ٣ : *ἀνάγκη δὲ ἀποφανέσθαι ὡς ὑπάρχει* :

τὴν ἢ μὴ ὅτε μὲν τὴν καθόλου τινί, ὅτε δὲ τῶν καθ' ἑκάστων.

= ت . ح . ١٨١ ب ٢ - ٤ : « فواجب ضرورة متى حكمتنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية ، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية » .
انظر الهامش السابق .

- (١) بشير سور ، أو مأخوذاً بسور ، وأغنى بالسور لفظ : كل ، وبعض .
 ثم إذا كان مأخوذاً بسور ، فلا يخلو أن يكون مأخوذاً بسور كلي ، أو جزئي .
 فالمتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى الشخصية ، مثل قولنا : زيد منطلق ، زيد ليس بمنطلق .
 والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بشير سور ، أي ليس بمحمل .
 كل ذلك المعنى الكلي ، ولا كل بعضه ، بل يكون الحمل مطلقاً ، تسمى المهمة ، مثل قولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض .^(٣)

- ١ — أورد د // وأغنى : أغنى د ٢ — إذا : إنه إن د
 ٣ — قسمي : قسمي ل
 ٥ — أي ليس : سقطت من ل
 ٥ — ٦ — بمحمل ... مطلقاً : سقطت من ل
 ٦ — كل : سقطت من ف

- (١) ابن سينا ، النجاة ، ١٤ : « والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر ، مثل : كل ، ولا واحد ، وبعض ، ولا كل » .
 ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٧ — ٧٨ : « فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع . فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول ، وكان السور معدوداً في جانب الموضوع » .
 شرح الفارابي ، ص ١٢٧ : « فان السور هو الذي يدل على كمية الحكم ، لا على كمية الموضوع » .
 (٢) ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « والقضايا الخمسة ثمان : شخصية موجبة ، كقولك : زيد كاتب ؛ وشخصية سالبة ، كقولك : زيد ليس بكاتب . والموضوع فيهما جميعاً لفظ جزئي ... » .
 (٣) ابن سينا ، النجاة ، ١٣ : « المهمة قضية حملية موضوعها كلي ، ولكن لم يبين أن الحكم في كده أورد في بعضه ، كقولنا : الإنسان أبيض .
 وتكون موجبة وسالبة .
 وإذا لم يبين فيها أن الحكم في كل أورد في بعض فلا بد أنه في بعض ، وشك في أنه في الكل ، أو أحمل ذلك ، فلذلك كان حكم المهمة حكم الجزئي » .
 ابن سينا ، هيون الحكمة ، ص ٤ : « ومهمة موجبة ، كقولك : « إن الإنسان لقي خسر » ؛ ومهمة سالبة ، كقولك : « الإنسان ليس في خسر » ، والموضوع في كليهما كلي ، وتقدير الحكم عليه مهملي » .
 ابن سينا ، المبادئ ، ص ٥٠ : « وأغنى بالمحمل ما موضوعه كل قسم بين كميته الحمل فيه ، ولم يبين كميته » .

وأما التي يقرن بأحدهما سور كل وبالآخر سور جزى فتسمى المتناقضة^(١).
وهذه صنفان :

إما أن يكون الكل مقرونا بالإيجاب ، والجزى مقرونا بالسلب ، مثل قولنا :
كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، أو بعض الناس ليس أبيض .
فإن السالب الجزى يعبر عنه بهاتين العبارتين .
ولما أن يكون عكس هذا ، أعني أن يقرن السور الكل بالسلب ، والجزى
بالإيجاب ، مثل قول القائل : إنسان ما أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض^(٢) .

• — السالب : السلب د

(١) السوى ، البصائر النصيرية ، ٦٥ : « والتناقض نوع من التقابل ... وهو اختلاف قضيتين
بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ... » ، المرجع
نفسه ، ص ٦٧ : « لحاصل الأمر في التناقض أن الخصومتين يكفى في تناقضهما اختلافهما في السلب
والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى السلب والإيجاب . وفي المصنوعات يشترط مع اختلافهما
في السلب والإيجاب اختلافهما في الكلية والجزئية . أما الشرائط الأخرى فلا خلاف فيها بين الخصوص
والحصر . وإذا رويت هذه الشرائط في التناقض صرف أن نقض كل قضية واحدة . لأن المحمول الواحد
في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين » .

(٢) أوسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٦ : ἀμα : οὐκ ὅτι οὐκ ὅτι ἀμα : ٢٦ — ٢٢
ἀληθεὶς εἶναι , τὰς δὲ ἀντικειμένους αὐταῖς ἐνδέχεται ποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ
ἀμα ἀληθεὶς εἶναι , ὅτι οὐκ ὅτι ἀνθρώπος λευκός καὶ ἔστι τις ἀνθρώπος
λευκός .

— ت . ع . ١٨١ ب ١٨ — ٢٠ : « ومن قبل ذلك صارت هامان لا يمكن أن تكونا معا
صادقتين . فأما المقابلتان لما فقد يمكن ذلك فيما في المعنى الواحد بعينه ، مثل قولك : « ليس كل
إنسان أبيض » ، و « قد يكون إنسان واحد أبيض » .

We see that in a pair of this sort both propositions : Edghill ترجمة
cannot be true , but the contradictories of a pair of contraries can
sometimes both be true with reference to the same subject ; for
instance 'not every man is white' and 'some men are white'
= are both true .

وأما التي يقرن بكل واحد منهما سور جزئى فتسمى ما تحت المتضادة ، مثل قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض^(١) .

فتكون أصناف المتقابلات بالإيجاب والسلب ستة : شخصية ، ومهملية ، ومتناقضة وهذه صنفان ، ومتضادة ، وما تحت المتضادة^(٢) .

١ - بكل : لكل د

٢ - أبيض ... بأبيض : ليس أبيض إنسان بأبيض د

== شرح الفارابى ، ص ٧٢ : « وأما المقابلان للمتضادين ، يعنى ما تحت المتضادين ، فقد يمكن أن تصدقا جميعا حل موضوع واحد بعينه . وذلك لأنها لا تكذبان معا ، ولكن قد تقسمان الصدق والكذب فى الضرورية ، والمثنية ، وتصدقان معا فى المادة الممكنة . مثل قولك : ليس كل إنسان أبيض ، قد يكون إنسان واحد أبيض » .

(١) السامى ، الهوائر الصيرية ، ٦٦ ، هامش ٢ (تعليقات الإمام محمد مهدي) « داخلتين تحت التضاد : إنما ممينا بذلك لأنها لما خرجتا من المتناقضتين لصددهما ، كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكليتهما . وإن كان الشبه بالضدين موجودا فى الكليتين دون الجزئيتين لأن الضدين لا يصدقان فى القول على شيء واحد . وأفضل من هذا أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين فى الحقيقة مبنيا على أن الأفراد التي ثبت لها المحمول هي غير الأفراد التي سلب عنها ، وإن كان العنوان واحدا . فلم تخرجنا بذلك عن حال الضدين ، فأنهما يصدقان معا متى اختلفت الأفراد الموضوعة لكل منهما . ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد . ففسد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع ، وصدق الجزئيتين لاختلافه فى الحقيقة . لحكمهما هو بنية حكم الضدين » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٩٤ : « لأن الأقسام المتعابلة من جهة الإيجاب والسلب ، كالصدق ، هي حصة أصناف شخصيتان ، ومتضادتان ، وما تحت المتضادين ، ومتناقضتان ، ومهملاتان ... مطالبات ذلك »

أما فى الشخصيتين ، فقولنا : زيد خير ، زيد ليس بخير .

وأما فى المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان خير ، ولا إنسان واحد خير .

وأما ما تحت المتضادتين ، فقولنا : كل إنسان ما خير ، ليس كل إنسان خير .

وفى المتناقضتين ، قولنا : كل إنسان خير ، ليس كل إنسان خير .

وفى المهملات ، قولنا : الإنسان خير ، الإنسان ليس بخير » .

لاحظ أن ابن رشد يجعل المتقابلات ستة أصناف ، لأنه يلزم الحقائق إلى قسمين :

وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول فأعدا هذه الأقسام ،
لأن السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا ، وإما فضلا .

أما الكذب ففي مثل قولنا : كل إنسان هو كل حيوان ، وأما الفضل فمثل
قولنا : كل إنسان هو بعض الحيوان ، أو كل إنسان هو كل ضحاك^(١) .

١ — بالمحمول : بالمحمول بالموضوع د // ما عدا هذه الأقسام : سقطت من ل

٣ — فني : سقطت من د // هو : سقطت من ف ، ل // لمثل : مثل د

٤ — أو كل إنسان هو كل ضحاك : سقطت من ل

(١) أرسلو ، ٧ ، ١٧ ب ١٢ — ١٦ : ἐπὶ δὲ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου : κατηγορεῖν τὸ καθόλου οὐκ ἔστιν ἀληθές· οὐδεμία γὰρ κατάφασις ἀληθὴς ἔσται, ἐν ᾗ τοῦ κατηγορουμένου καθόλου τὸ καθόλου κατηγορεῖται, οἷον ἔστι πᾶς ἀνθρώπος πᾶν ζῷον .

— ت . ع . ١١١٨ : « وأما في المحمول فإن حل الكلي كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً
> حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمول كلي < ومثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان » .
> حقاً ... كلي < : في طبعة بدوي ، هامش ١ : ص ٦٧ ، تطبق يذكر أن هذه الزيادة مترجمة
من الأصل اليوناني ، ١٧ ب ١٥ — ١٦ ، وراخ أن ما يقابل هذه الزيادة في الأصل اليوناني يتبدى
من كلمة ἀληθὴς ἔσται إلى κἀπολογεῖται . وقد لاحظت هؤلاء أن النص هنا
في مخطوط الأورفانوس مضطرب .

وفي شرح الفارابي ، تحقيق كوش ومازو ، ص ٧٠ ، سطر ٩ — ١٠ ، نجد بعد كلمة إيجاباً :
يحمل فيه في محمول كلي محمول كلي . وهذه هي قراءة مخطوط الأورفانوس ، ويمكن تصحيح النص بتغيير
كلمتي : « في محمول » إلى : « حل موضوع » فتصبح الجملة : يحمل فيه حل موضوع كلي محمول كلي .
شرح الفارابي ، ص ٧٠ : « كأنه قال : أما الموضوع في المقابلات ، إذا كان كلياً ، فقد يقرن
به السور حيناً ، ويحذف عنه حيناً . وأما المحمول في المقابلات ، فإنه إذا كان كلياً ، فإنه ليس ينبغي أن
يقرن به سور أصلاً . وذلك أن حل المعنى الكلي ، إذا كان مع سور كلي ، ليس يحمل صادق أصلاً .
وإنما يصدق فيه الحمل ، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلاً » .

وإذا تقرر أن أصناف القضايا فنقول : أما الشخصية فإنها تقسم الصدق والكذب دائماً ، أعني أنه متى كذبت إحداهما ، صدقت الأخرى ، ومتى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى ، وليس يمكن أن يجتمعا معاً لا على صدق ولا على كذب ، مثل قولك : زيد خرج ، زيد لم يخرج . وذلك بين بنفسه عند التصريح^(١) .

١ — تقسم : بقسم د

٢ — قولك : قولنا د // زيد (لم يخرج) ، وزيد د // التصريح : التأمل ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٥٩ : « أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلي ، والمحمول كذلك ، فلا يصدق موجه في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من اليونان ... فإن كان سور المحمول كلياً سالماً ، كقولك : كل إنسان لا واحد من كذا ، كذب في الواجب ، كقولك : كل إنسان لا واحد من الحيوان ، أو الضاحك » .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٠ — ٢٢ : ἐναντίας δὲ τὴν τοῦ καθόλου κατὰφασιν καὶ τὴν τοῦ καθόλου ἀπόφασιν , ὅσον πᾶς ἀνθρώπος λευκός - οὐδὲς ἀνθρώπος λευκός .

ث . ع . ١٨١ ب ١٦ — ١٨ : « ويكونان متقابلين على طريق «التضاد» متى كان فيما الإيجاب الكلي والسلب الكلي . ومثال ذلك : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » . واحد : في مخطوط الأورطانون . واحد : في طبعة بدوى .

يوجد في طبعة الأكاديمية البروسية ، الموضوع عينه ، ١٧ ب ٢٢ — ٢٣ ، مثل آخر هو :

πᾶς ἀνθρώπος δίκαιος - οὐδὲς ἀνθρώπος δίκαιος

ولكنه غير موجود في الترجمة العربية ولا في شرح الفارابي مما يبرز رأى Waitz في حذفه . وقد أضافه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى في طبعة ، ص ٩٧ ، ولكن بولاك لم يصفه .

يقول أرسطو هنا إن الإيجاب الكلي يقابله السلب الكلي على طريق التضاد ἐναντίας .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « فقد ميز بهذين القولين بين المتناقضين وبين المتضادين . ولم يذكر ما تحت المتضادين ولكن ذلك في قوة كلامه ، حل أنه ذكرهما في هذا ليل » .

وكذلك المتناقضات تنقسم الصدق والكذب في جميع الواجبات.

وأما المتضادة فتقسم الصدق والكذب في الضروري والمنتهى ، وتكذبان معا في الممكنة . وليس يمكن فيها أن يصدقا معا ، بل متى صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى .

وأما ما تحت المتضادة فتقسم الصدق والكذب أيضا في الضرورية والمنتهى ، وتصدقان معا في الممكنة ، ومتى كذبت إحداهما صدقت الأخرى ضرورة .
مثال كذب المتضادتين معا في الممكنة قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض .

- ١ — تنقسم : يقدم د // الصدق : للصدق د // جميع : سقطت من د
- ٢ — المتضادة : المتضاد د // فتقسم : منقسم د ٢ — : فتقسم ... الأخرى :
- ٣ — فلا يمكن أن يصدقا معا ف
- ٤ — ٦ — فتقسمان ... ضرورة : فيمكن فيهما الصدق معا ف
- ٥ — ٦ — معا : في الصدق والكذب أيضا في الضرورية والمنتهى ، وتصدقان معا في الممكنة ه
- ٦ — تكرر واضح لما سبق
- ٧ — مثال ... كل : سقطت من ف

- (١) أرسطو، ص ١٧، ب ١٦ — ٢٠ : ἀντιπαρῆσθαι μὲν οὖν κατὰ φασιν :
- ἀποφράσει λέγω ἀντιπαρῆσθαι τὴν τὸ καθόλου σημαίνουσαν τῷ αὐτῷ ὅτι οὐ καθόλου, οἷον πᾶς ἀνθρώπος λευκός — οὐ πᾶς ἀνθρώπος λευκός, οὐδεὶς ἀνθρώπος λευκός — ἔστι τις ἀνθρώπος λευκός
- ت ع ١٨١ ب ١٣ — ١٦ : « أقول الآن : إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق » التناقض « متى كان يدل في الشيء الواحد بعينه أن الكل ليس بكل واحد . ومثال ذلك :
- كل إنسان أبيض ليس كل إنسان أبيض .
- ولا إنسان واحد أبيض قد يكون إنسان واحد أبيض .
- (ولا إنسان) واحد : واحد في مخطوط الأورفانوس . واحدا في طبعة بدري .

— ٦٤ —

ومثال صدق ما تحت المتضادتين قولنا : إنسان ما أبيض ، إنسان ما ليس بأبيض .

وأما المهملات فقد يمكن فيها أن تصدق معا في المادة الممكنة ، وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة .

والسبب في ذلك أن الألف واللام وما قام مقامها في سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الكلية ، ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية . فإذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة .

١ — ٢ — ومثال صدق ... بأبيض : سقطت من ف

// صدق : صدقت د

٣ — ما : وما د // المادة : مادة د

٢ — ٤ — أن تصدق ... يمكن فيها : سقطت من ف لتكرار : يمكن فيها

٦ — الأسوار : أسرار د ٦ — ٧ الأسوار : الأسرار د

== قانون ترجمة Edghill : An affirmation is opposed to a denial in the sense which I denote by the term 'contradictory' when, while the subject remains the same, the affirmation is of universal character and the denial is not.

وقانون ريمه التوضيحي ، هامش ١ .

شرح الفارابي ، ص ٧١ : « يريد متى كان يدل في الموضوع الواحد المتشكك لعلنا أن الحكم الكلي الذي فيه ليس بحكم كلي . يعني أنه إذا كان في أحدهما سور كلي كان في الآخر سور جزئي . وأنه إذا كان في أحدهما سور كلي ، كان في الآخر رفع ذلك الكلي . فإذا كان الإيجاب إيجابا كلياً ، كان السلب المناقض له رفع ذلك الكلي . وإذا كان السالب هو الكلي ، كان المناقض له إيجاباً كلياً فيه إبطال السالب الكلي » .

ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية، كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة^(١).

وذلك أنه قد يمكن أن يصدقاً معاً، كقولنا : الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض ، متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض ،

١ — الجزئية : + فا إذا دلت على ما تدل عليه الأسوار كانت قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية د

٣ — يصدق : يصدق ف // كقولنا : قولنا ف ، ل

٤ — هو : وهو د // ما : سقطت من د // عليه : + السور د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٥١ — ٥٢ : «والذى قال إن الألف واللام في المصطلحات تدل على الحصر الكلى ، فاذن لا مهمل إلا وهو كلى ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، فسمى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبة . والثاني : أن الألف واللام في لغة العرب أيضاً لا توجب الحصر . فإنك تقول : إن الإنسان نوع ، ولا تقول ألبة : كل واحد من الناس نوع ، وتقول : إن الضحاك محمول على زيد ، ولا تقول : كل ضحاك محمول على زيد ، فليس ما ظنه هذا المتحلق بصحيح » .

الساوى ، البصائر النصيرية ، ٥١ : وقد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم في لغة العرب . فإن كان كذلك ، فلا مهمل في لغة العرب ، مع أنه ليس كذلك على الطرد . فإنه وإن استعمل للمعوم في بعض المواضع ، فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً ، فتستعمل لفظة «الإنسان» بمعنى به الإنسان من حيث هو إنسان . والإنسان من حيث هو إنسان ليس بهام . وإلا لما كان الشخص «إنساناً» . وليس بهام أيضاً . وإلا لما كان في العقل «إنسان» كلى عام لجميع جزئياته . بل هو في نفسه وراء المعوم والخصوص : يلحقه المعوم تارة ، والخصوص أخرى . ولو كان يقتضى المعوم ، لكان قولك «الإنسان» بمنزلة قولك : «كل إنسان» ، حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر ، وليس كذلك . إذ يصدق أن تقول : الإنسان نوع ، ولا يصدق قولك : كل إنسان نوع .

وقد يمكن أن يكونا معا كاذبين متى كان ما تدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلى^(١).

وانما يمكن أن توجد أصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائماً ، وصدق بعضها معا ، وكذب بعضها معا ، متى تحفظ فيها بأن يؤخذ للإيجاب الواحد منها سلب واحد ، وللسلب الواحد إيجاب واحد مع سائر الشرائط التي قبلت ، لا متى أخذ للإيجاب الواحد أكثر من سالب واحد ، مثل أن يؤخذ للوجب الكلى سالب كلى وسالب جزئى ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : كل إنسان أبيض : ولا إنسان واحد أبيض ، وليس كل إنسان أبيض ، أو يؤخذ للسالب الكلى موجب جزئى وموجب كلى ، مثل أن يؤخذ مقابل قولنا : ولا إنسان واحد أبيض : إنسان ما أبيض ، كل إنسان أبيض .

٦ — الشرائط والشروط ف ٧ — يؤخذ : تأخذ ل ٨ — ولا : لا هـ ١٠ — يؤخذ : تأخذ ل // ولا إنسان : الانسان د

(١) شرح الفارابى ، ص ٦٨ — ٦٩ : « فلهذا الأسباب لست أرضى ما يقول المفسرون ، ولكننى أقول شيئاً هو أليق باللفظ والموضع وغرض الكتاب . وذلك أن الموضوع في القولين المتقابلين المهملين تكون العبارة منه بألف ولام التعريف . وهذا عام في كل لسان ... وألف ولام التعريف وما قام مقامه في الألسنة يستعمل في أربعة أمكنة : أحدها إذا أرادوا أن يدلوا بهما على المعنى الكلى الذى أطلق بلا تقييد . والثاني نفي به أحياناً ما نفى بقولنا : « كل » . فان أرسطوطاليس قد صرح بهذا في آخر الفصل الخامس [٢٤ | ٦ - ٧] من هذا الكتاب . فانه قال : وذلك أن المقدم في الخير أنه خير الذى يعتقد في الخير على المعنى الكلى هو المقدم بعينه في أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقدم أن كل ما كان خيراً فهو خير . والمفسرون متطابقون بهما في تفسير هذا الموضوع من الفصل الخامس أن ألف ولام التعريف إذا ريد بها معنى كل ، فلا فرق بين أن تقول إن الخير هو خير وبين أن تقول كل خير فهو خير . فهذان هما معنا ألف ولام التعريف إذا قرنا بموضوع المهمل » .

شرح الفارابى ، ص ٢١٨ .

وإنما كان ذلك كذلك ، لأن السلب الواحد إنما يكون سلباً لإيجاب واحد ، وكذلك الإيجاب الواحد إنما هو إيجاب لسلب واحد . والدليل على ذلك أن السالب إنما يسلب المعنى المحمول بعينه الذى أوجبه الموجب من الشيء الموضوع بعينه الذى أوجبه له الموجب ، سواء كان ذلك الموضوع من المعانى الكلية أو من المعانى الشخصية ، قرن به سور كل أو سور جزئى^(١) .

فإنه إن كان المحمول فى الإيجاب غير المحمول فى السلب ، أو الموضوع فيه غير الموضوع فى السلب ، كان لذلك الإيجاب سلب آخر ، ولذلك السلب إيجاب آخر^(٢) .

• — الكلية : الشخصية ف // الشخصية : الكلية ف

٦ — ٧ — أو الموضوع ... فى السلب : سقطت من د .

(١) أرسطو ، ص ١٧ ، ب ٣٨ — ٣١٨ : φανερόν δὲ ὅτι καὶ μία ἀπόφασις : ἡ μία καταφάσεως ἔστι· τὸ γὰρ αὐτὸ δεῖ ἀποφῆσαι τὴν ἀπόφασιν ὅπερ κατέφησεν ἢ κατὰφασις, καὶ ἀπὸ τοῦ αὐτοῦ, ἢ τῶν καθ' ἑκαστὰ τινος ἢ ἀπὸ τῶν καθόλου τινός, ἢ ὡς καθόλου ἢ ὡς μὴ καθόλου. λέγω δὲ οἷον ἔστι Σωκράτης λευκός — οὐκ ἔστι Σωκράτης λευκός.
— ت . ج . ١٨٢ — ١٢ : « ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذى أوجبه الإيجاب ، ومن شيء واحد بعينه ، من المعانى الجزئية كان ، أو من المعانى الكلية ، وكلها كان ، أو جزئياً ، وأخى بذلك ما أنا مثله : « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » .

وفى من البين أن سقراط فى النص اليونانى يقابله زيد فى الترجمة العربية .

فرح الفارابى ، ص ٧٦ : « يلغى أن نفهم إنما أراد أن السلب الواحد إنما يكون لإيجاب واحد متى كانا متناقضين ... »

وكذلك فيما تحت المتضادين والى المهملين ... »

(٢) أرسطو ، ص ١٨ ، ب ٣١ — ٤ : ἐὰν δὲ ἄλλο τι ἢ ἀπ' ἄλλου τὸ αὐτό, : οὐκ ἢ ἀντικειμένη ἀλλ' ἔσται ἐκείνης ἐτέρα .

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيما معنى واحداً ، سواء كان الموضوع معنى جزئياً أو كلياً ، فون بالمعنى الكلى سور كلى أو لم يقرب به ، مثل قولنا : كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض ، الإنسان أبيض ، الإنسان ليس بأبيض^(١) ، إذا وضعنا أن الإنسان

١ — أو السلب : سقطت من د

٢ — فيما : فيها د // قرن : + بالمحمول د

٣ — كل : الكلى د : سقطت من ل // يقرب : يقرب د

— ت.ع. ١٨٢ ١٢ — ١٤ : « فأما إن كان الشيء مختلفاً ، أو كان واحداً بمعنى

إلا أنه من شيء مختلف ، لم يكن مقابلاً ، لكنه يكون لدال آخر غيره .

شيء : سقطت من شرح القاربي ، ص ٧٧ ، سطر ١ .

كتب في مخطوط الأورفانوف فوق كلمة « مختلف » : معنى الموضوع ، وفوق « لم يكن » : معنى السلب ، وفوق كلمة « لدال » : معنى الإيجاب ، وفوق « آخر » : معنى سلماً .

(١) أرسطو ، ص ٧ ، ب ١٧ — ٢٩ : ٣٧ : « οὐκ ἐστὶν ἀνθρώπου λευκός καὶ οὐκ ἐστὶν ἀνθρώπου καλός . εἰ γὰρ αἰσχροί , καὶ οὐ καλός ' καὶ εἰ γίνεσθαι τι , καὶ οὐκ ἐστὶν - δόξεις δ' ἀν-
βλαίνης ἄτοπον εἶναι διὰ τὸ φαίνεσθαι σημαίνει τὸ οὐκ ἐστὶν ἀνθρώ-
πος λευκός , ἀλλὰ καὶ ὅτι οὐδεὶς ἀνθρώπου λευκός ' τὸ δὲ οὕτως ταῦτόν
σημαίνει οὐδ' εἰς ἀνάγκης .

— ت.ع. ١٨٢ ٢ — ٨ : « وما كان منها في معان كلمة وليس بكلى فليس أيذا يكون

أحد الحكمين من المتناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكننا أن نقول قولاً صادقاً ما :

« إن الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، و « إن الإنسان جهل » و « ليس الإنسان

جهلاً » وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجهل ، وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الفطن

على ظاهر النظر أن هذا خلف ، من قبل أنه قد يظهر أن قولنا : ليس الإنسان أبيض ، يدل معاً

على هذا القول أيضاً وهو أنه : ولا إنسان واحد أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ،

ولا هما ضرورية معاً .

والأبيض يدلان على معنى واحد^(١) .

= يقصد أرسطو بقوله $\alphaὐτὸν \deltaὲ \deltaυναμικῶς$: « ولاهما ضرورة معا » ، أن العبارتين لا تصدقان معا أو تكذبان معا ضرورة » .

لارن ترجمة Edghill : nor are they at the same time necessarily true or false .

(وهو) أنه : سقطت من طبعة بدوى .

(وذلك أنه قد) يمكن : هكذا في طبعة بدوى : ولكننا نجد يمكننا في مخطوط الأورفانوس ، ويمكننا في شرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٧٣ ، سطر ٢٥ .

شرح الفارابي ، ص ٧٣ وما بعده . على الفارابي ، ص ٧٤ — ٧٥ ، على قول أرسطو : « وقد يسبق إلى الظن ... ولا إنسان واحد أبيض » . بقوله : يريد أن ألقاها الموضوعات في المتقاطعات المنكحة لما كانت إنما تكون العبارة عنها بألف ولام التعريف ، وكانت الألف واللام إنما تستعمل مكان قولنا : كل ، صار قولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، فقد يظن أنه أراد به قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض . وأيضاً فإن الألف واللام المقرونين بالاسم الهدال على الكلى قد تدلان على المعنى مطلقاً غير مقيد بشرطة . ومعنى الإطلاق يوهم في ظاهر النظر أنه يشمل على جميع جزئياته كلها . حينئذ يظن بقولنا : الإنسان أبيض ، ليس الإنسان أبيض ، أن قوتها قوة المتضادين وهو قولنا : كل إنسان أبيض ، ولا إنسان واحد أبيض » .

شرح الفارابي ، ص ٧٥ — ٧٦ ، تعليقاً على قول أرسطو ١٧٤ ، ٣٦ — ٣٧ : « ليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذلك ولاهما ضرورة معا » : « معنى ليس ما يدل عليه قولنا : ولا إنسان واحد أبيض ، هو الذي يدل عليه دائماً قولنا : ليس الإنسان أبيض ، ولكن إنما يكون ذلك إما من طريق لفظة فالي ما يريد القائل . فإن أراد بألف ولام التعريف : « كل » ، صار القولان حينئذ متضادين . وإن لم يرده به « كل » ، كانت ألف ولام التعريف حينئذ إنما تدل على المعنى مطلقاً بلا شرط » .

لاحظ أن من الفارابي هنا في قوله : « ولكن إنما ... القائل » مضطرب ، والمعنى يتطلب أن العبارة بما يريد القائل ، كما يتبع بعد ذلك .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ١٣ — ١٧ : $\muία δὲ ἐστὶ κατὰφασιν καὶ ἀπόφασιν$: $\eta \epsilon\upsilon\kappa\alpha\theta' \epsilon\nu\delta\omicron\varsigma \sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\omicron\upsilon\sigma\sigma\alpha, \eta \kappa\alpha\theta\acute{o}\lambda\omicron\upsilon \theta\upsilon\tau\omicron\varsigma \kappa\alpha\theta\acute{o}\lambda\omicron\upsilon \eta \mu\eta \delta\omicron\mu\omicron\iota\omega\varsigma, \omicron\lambda\omicron\nu \pi\acute{\alpha}\varsigma \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma \epsilon\iota\sigma\iota\nu — \omicron\upsilon\kappa \epsilon\iota\sigma\iota\nu \pi\acute{\alpha}\varsigma \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma, \epsilon\iota\sigma\iota\nu \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma — \omicron\upsilon\kappa \epsilon\iota\sigma\iota\nu \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma — \epsilon\iota\sigma\iota\nu \tau\iota\varsigma$ = $\acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\varsigma, \epsilon\iota \tau\omicron \lambda\epsilon\upsilon\kappa\acute{o}\nu \epsilon\nu \sigma\eta\mu\alpha\iota\nu\epsilon\iota$.

فأما إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد ،
فليس الإيجاب واحداً ، ولا السلب واحداً . مثال ذلك : إن وضع واضح للإنسان
والفرس اسماً واحداً وهو ثوب مثلاً ، فقال : الثوب أبيض ، الثوب ليس
بأبيض ، لم يكن هذا الإيجاب إيجاباً واحداً ، ولا هذا السلب سلباً واحداً .
وذلك أن قولنا حيثئذ : الثوب أبيض ، يدل على إيجابين ، لأنه يدل على ما يدل
قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض ، وهما قضيتان ، لا واحدة . وكذلك
قولنا : الثوب ليس بأبيض ، يدل على سلبين ، وهو قولنا : الفرس ليس بأبيض
والإنسان ليس بأبيض .

١ — يدل : يدلان د

٥ — إيجابين : إيجابين د

٦ — ر : سقطت من د

ت . ح . ١٨٢ ١٨١ — ٢١ : « والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل بشيء واحد على
شيء واحد : إما كل على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ، مثال ذلك : « كل إنسان أبيض » ،
« ليس كل إنسان أبيض » ، « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » ، « لا إنسان
واحد أبيض » ، « قد يكون إنسان ما أبيض » . هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى
واحد » .

لاحظ أن $\delta\mu\omega\varsigma$ لم يقد نفقها المترجم نقلاً حرفياً ، ولذا غمض المعنى ، ولو أنه اقتصر على
وإما لا ، لكان المعنى أكثر وضوحاً .
بشيء ، لشيء ، في طبعة بدوى .

مثال ذلك : مثل ذلك في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون ، انظر شرح
الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٧٨ ، سطر ٢٠ .

قارن شرح الفارابي ، ص ٧٧ : « يعني أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك المحمول بعينه الذي
أوجبه الإيجاب ، ومن ذلك الموضوع بعينه الذي فيه أوجب المحمول ، كان ذلك الموضوع من
الأشخاص أو من المعاني الكلية ، كان معه سود أو لم يكن ، كان السود كلها أوجبتها » .

وإنما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا : ثوب^(١) .

١ - ثوب : ثوب د : الثوب ف

(١) أرسطر ، ٨ ، ١٨ ، ١٧ - ٢٣ : ὅν ἐξ ὧν καίτιαι ἐν οὐνοῖν εἰς δὲ

μή ἐστιν ἐν , οὐ μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία , οἷον εἴ τις θεῖτο
ὄνομα ἱμάτιον ἱπποῦ καὶ ἀνθρώπου , τὸ ἐστιν ἱμάτιον λευκόν , αὕτη οὐ
μία κατάφασις οὐδὲ ἀπόφασις μία . οὐδὲν γὰρ διαφέρει τοῦτο εἰπεῖν ἢ
ἐστιν ἱππος καὶ ἀνθρώπος λευκός . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ εἰπεῖν
ἐστιν ἱππος λευκός καὶ ἐστιν ἀνθρώπος λευκός .

- ت . ع . ١٨٢ ، ٢١ - ١٨٢ ب : « فاما إن كان قد وضع للمعنيين اسم واحد ،
فن قبل المعنيين اللذين هما صار ليس بواحد ، لا يكون الإيجاب واحدا . مثال ذلك : أنه إن وضع
واضع للفرس والإنسان اسما واحدا ، كقولك : « ثوب » مثلا . فإن قوله حينئذ : « إن الثوب
أبيض » لا يكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا . وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله :
« الفرس والإنسان أبيض » ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : « الفرس أبيض » و « الإنسان أبيض » .
لاحظ عدم وجود مقابل في الترجمة العربية بجملة μία ἀπόφασις ، وهذا يعضد رأى من
يقولون بخلفها . قارن تعليق : Edghill في ترجمته ، هامش ١ .

ولم يوفق المترجم العربى في نقل جملة ὅν ἐξ ὧν καίτιαι ἐν μή ἐστιν ἐν : « من قبل المعنيين
اللذين هما صار ليس بواحد » . ولكن هذه الترجمة لا تقضى بجلاء المعنى المقصود هنا وهو أن
المعنيين لا يكونان فكرة واحدة . ومن الممكن أن كلمة ليس في الترجمة أصلها : ليس ، وهذا يستقيم
المعنى : فن قبل < أن > المعنيين اللذين هما صار ليسا بواحد .

قارن ترجمة Edghill : If, on the other hand, one word has two meanings which do not combine to form one, the affirmation is not single

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب
وسمينا الطول بالثوب : فقلنا : زيد ثوب ، كان قولنا في حكم قضيتين ، كأنا قلنا : زيد أبيض
وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الاسم الواحد من
هذا ، بل للجملة من حيث هي جملة » .

المرجع نفسه ، ٧٠ : « فانا إذا سمينا الفرس ثوبا ، وسمينا به الإنسان أيضا ، فقلنا : إن الثوب
أبيض ، كان معناه أن الفرس ، أبيض ، والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على معنى
واحد جامع للإنسان والفرس والثوب . فحينئذ لا يكون اسما للإنسان ، ولا للفرس ، بل يكون اسما
لمعنى يحصل منهما » .

— ٧٢ —

وكذلك القضية التي يكون محمولها ، أو موضوعها ، أو كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة ، بل قضايا كثيرة ، عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك .
وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتغابلات التي تكون من أمثال هذه القضايا المشتركة الأسماء ، أعني المتناقضة والشخصية ، ليس يجب أن يكون أحدهما صادقا ، والآخر كاذبا .

٢ — الاسم : بالالا د

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ٢٣ — ٢٥ : $\epsilon\iota\ \sigma\upsilon\nu\ \alpha\upsilon\tau\alpha\iota\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\omicron\upsilon\sigma\iota\ \kappa\alpha\iota$: $\epsilon\iota\sigma\iota\ \pi\omicron\lambda\lambda\alpha\acute{\iota}$, $\delta\eta\lambda\omicron\nu\ \sigma\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \eta\ \pi\rho\acute{\omega}\tau\eta\ \eta\tau\omicron\iota\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\ \eta\ \sigma\upsilon\delta\epsilon\nu\ \sigma\eta\mu\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota$.
= ت . ح . ١٨٢ ب ٥ — ٦ : « فإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكنا أكثر من واحد ، فن البين أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، وإما ألا يكون يدل على شيء » .
فاذا : على الرغم من أننا نجد فاذا في مخطوط الأورفانون وفي شرح الفارابي ، ص ٨٠ ، سطر ٦ ، وإذا في طبعي بدوي وبولاك ، فان القراءة الصحيحة هي « فاذا » بدلالة $\epsilon\iota$ في النص اليوناني .
الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٢٧ : « وإذا كان الموضوع في القضية اسما مشتركا ، لم تكن القضية واحدة ، بل تكون عدتها على عدة المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم ، فتكون تلك المعاني موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد .
وإذا كان المحمول اسما مشتركا ، فان عدد القضايا على عدة المعاني التي يقال عليها الاسم المحمول .
وكذلك إن كانا جميعا مشتركين الاسم » .

شرح الفارابي ، ص ٨٠ : « يعني إذا كان هذان اللذان أخذ موضوعهما باممين متباينين ، ومحمل المحمول على كل واحد منهما في وقت غير الوقت الذي حمل فيه على الآخر ، يدلان على أكثر من معنى واحد ، وكان الاسمان أيضا أكثر من واحد ، فن البين أن القول الأول يعني قولنا : الثوب أبيض أيضا .
إما أن يدل الثوب على كثير فلا تكون القضية واحدة ، بل قضايا كثيرة . وإما أن لا يدل الثوب على شيء أصلا إذ كان إنما وضع دالا على معنيين ، وأبست دلالة كل أحدهما أخرى من دلالاته على الآخر ، بل دلالاته عليهما بالسواء ... » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٨ ، ٢٦ — ٢٧ : $\theta\iota\sigma\tau\epsilon\ \sigma\upsilon\delta' \ \epsilon\nu\ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\iota\varsigma\ \alpha\nu\acute{\alpha}\gamma\kappa\eta\ \tau\eta\nu$: $\mu\acute{\epsilon}\nu\ \alpha\lambda\eta\theta\eta\eta\ \tau\eta\nu\ \delta\epsilon\ \psi\epsilon\upsilon\delta\eta\ \epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\ \alpha\nu\tau\iota\lambda\rho\alpha\sigma\iota\nu$.

— ٧٣ —

وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضايا التي موضوعها أو محمولها معان كثيرة قضية واحدة، ومتى لا تكون^(١).

فها هنا إذن ثلاثة أحوال يلزم أن تسترط في المتقابلات، وحيث أن توجد في التقابل حل ما وصفنا.

- أحدها : أن يكون المحمول والموضوع فيهما واحداً من جميع الجهات ،
- لا أن يكون مأخوذاً في أحدهما بجهة ، وفي الآخر بغير تلك الجهة .
- والثاني : أن يكون الإيجاب فيهما واحداً ، والسلب واحداً .
- والثالث : أن يجعل المقابل للإيجاب الواحد سلباً واحداً^(٢).

٣ — توجد : يؤخذ ف

٤ — وصفنا : وصفنا د

٥ — أحدها : أحدهما ف // المحمول والموضوع : الموضوع والمحمول ل

٦ — الآخر : الأخرى د

== ت . ع . ١٨٢ ب ٧ — ٨ : « فواجب ألا يكون في مثل ذلك أيها أحد ما في المناقضة صادقا ، والآخر كاذبا » .

This, then, is another instance : Edghill الترجمة العربية مبينة ، فإذن ترجمة Edghill : of those propositions of which both the positive and the negative forms may be true or false simultaneously.

وراجع : شرح الفارابي ، « تحقيق كوكش وما رو » ص ٨٠ — ٨١ .

(١) أنظر : ص ٢٢٤ وما بعدها ، من كتابنا هذا .

(٢) فإذن ، شرح الفارابي ، ص ٧٨ ، « فإن ما هنا أشياء ثلاثة يلزم أن يحتفظ بها في كل

مقابلين : وهو أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بجهة ، وكذلك محمولها ، ثم أن يكون السلب الواحد مقابل للإيجاب ، ثم أن يكون الإيجاب واحداً والسلب واحداً » .

فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة متقابلة ، وكما أصناف المتقابلات ، وكيف أحوالها في التقابل .

وتقول : إن ما يقتسم من هذه المتقابلات المصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة .

أما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر ، والموجودة فيما مضى ، فواجب ضرورة أن يكون اقتسامها للمصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو المصدق والآخر هو الكاذب ، سواء عرفنا نحن المصدق من الكاذب أو لم نعرفه . وذلك أن كون زيد موجوداً الآن أو غير موجود من البين بنفسه أن أحد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب ، أو لم يحصل لنا إذ هو محتمل الوجود في نفسه .

وكذلك الأمر في الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان^(١) .

-
- ١ — هذا : حد د // متقابلة : سقطت من د
 - ٣ — المصدق والكذب : بالكد د — المواد : المود د
 - ٥ — أما : وأما د // الموجودة : الموجود د
 - ٦ — اقتسامها : اقتسمها د
 - ٧ — نحن : عن د
 - ٨ — موجود : مود د // أحد : حد د
 - ٩ — إذ : أنه د
 - ١١ — يشترط : بشرط د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ٢٨ — ٢٢ : καὶ ἐπὶ μὲν οὖν τῶν ὄντων καὶ τῶν ἀποφασισιν ἢ τῶν ἀληθειῶν ἢ ψευδῶν γεγονότων ἀνάγκη τὴν κατάφασιν ἢ τὴν ἀπόφασιν ἀληθεῖ ἢ ψευδῆ εἶναι ، καὶ ἐπὶ μὲν τῶν καθόλου ὡς καθόλου δεῖ τὴν μὲν ἀληθεῖ τὴν δὲ ψευδῆ εἶναι ، καὶ ἐπὶ τῶν καθ' ἑκάστα , ὅσπερ εἴρηται , ἐπὶ δὲ τῶν καθόλου μὴ καθόλου λεγόντων οὐκ ἀνάγκη .

وأما الأمور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الأشياء الممكنة فليس اقتسامها
الصدق والكذب على التحصيل في نفسها . وذلك أن الأمر في هذه المتقابلات
في هذه المادة لا يخلو من أقسام : إما أن تكون مقسمة للصدق والكذب
أولا تكون . ثم إن كانت مقسمة للصدق والكذب فلما أن يكون ذلك على

١ — الممكنة : الممكنة د

٢ — على : سقطت من د // نفسها : نفسه ل // المتقابلات : + في هذه
المتقابلات د

٤ — ثم : سقطت من د

== ث . ح . ١٨٢ ب ٨ — ١٢ : « ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت
فيما مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقا وإما كاذبا . أما في الكلية
على معنى كلي فأحدهما أبدا صادق ، والآخر كاذب . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية
التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجبا فيها » .

يشير أرسطو هنا إلى نقاط كان قد تعرض لها فيما سبق : فآرن ص ٥٨ ، ١٥ ، فيما يخص أرسطو ،
١٧ ، ٢٧ ب ٢٧ — ٢٩ ، وهامش ٢ ، ص ٥٨ ، فيما يخص أرسطو ، ٧ ، ١٧ ب ٢٦ — ٢٧ .
وراجع : شرح الفارابي ، ص ٨٢ : « يريد أن يكون الإيجاب والسلب المتقابلين فيها بصدق
الصادق منهما على التحصيل والكاذب منهما على التحصيل ما علمناه منه وما جهلناه . فما علمناه منه
فإن الصادق منهما صادق على التحصيل في نفسه وعندنا . والكاذب منهما كاذب على التحصيل في نفسه
وعندنا . فإن الموجب منهما هو الصادق وحده ، دون السلب . والسالب هو الكاذب وحده ، دون
الإيجاب . أو الإيجاب هو الكاذب وحده ، دون السلب . والسلب هو الصادق وحده ، دون
الإيجاب . أما المتناقضان : فأحدهما أبدا صادق ، والآخر أبدا كاذب في التي هي موجودة الآن والتي
كانت ومصرمت . ولذلك إن لم يشترط في الكلمات أيضا زمان كانت حالها هذه الحال فيما هي ضرورية
ومتعنة . وكذلك في الأشخاص الموجودة الآن والتي كانت فيما سلف ، والمهمسات فليس أحدهما
صادقا والآخر كاذبا دائما » .

وإنما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها،
لأنه إن قال إنسان في شيء ما : إنه أبيض ، وكان صادقا ، فواجب أن يكون
خارج النفس أبيض . وإن كان كاذبا ، فواجب أن يكون غير أبيض . وإن
قلنا : إنه غير أبيض وكان صادقا ، فواجب أن يكون خارج النفس غير أبيض ؛
وإن كان كاذبا فواجب أن يكون خارج النفس أبيض . وكذلك عكس هذا :

١ — والقول الصادق ، سقطت من د

٣ — يكون : + خارج النفس ف

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٠ — ٧١ : « وأما القضايا المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلة
فإنها ليس يجب فيها من جهة طابع الأمور أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضا يكون قد تعين أحدهما
فيه بمحصل السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين له ليس
يجب بذاته أن يتعين .

فإن كل شيء واجب : فإذا أن يجب لذاته ، أو يجب بمحصل السبب الذي يوجهه . ولو كان
في القضايا التي نحن في ذكرها تعين لصدق أو كذب ، حتى كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا بهونه ،
وإما كاذبا ، لكان كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لاعمالة ، وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل :
إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخرون : إنه لا يوجد ، ويتعين أنه صادق
أو كاذب ... » .

فأرن تعليق Edghill حل هذا الموضوع ، هامش : :

In this chapter, as Pacius points out, Aristotle deals with
four possible theories as to contradictory propositions concerning
the future : (1) that both are true; this he refutes, 18 a 34 — 9,
by implication, (2) that one is true and the other false determin-
ately; this he deals with at length; (3) that both are false; this he
dismisses, 18 b 16 -.23; (4) that one is true and the other false,
= indeterminately; this last he commends, 19 a 23 — b 4.

وهو أنه إن كان الشيء خارج النفس أبيض ، فواجب أن يكون القول الصادق

= فيما يخص أرسطو ، ١٨ ٣٤ — ٣٩ ، انظر النص السابق ؛ وفيما يخص أرسطو ، ١٨ ب ١٦ — ٢٣ ، انظر هامش ١ ، ص ٨٣ ؛ وفيما يخص أرسطو ، ١٩ ٢٣ — ١٩ ب ٤ ، انظر هامش ١ ، ص ٩٠ .

شرح الفارابي ، ص ٨٢ وما بعدها : « المعاني الجزئية تعني الأشخاص ، ومعنى أن الأمر في المتقابلين فيها ليس الصادق منهما صادقا على التحصيل ، ولا الكاذب منهما كاذبا على التحصيل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وإن الإيجاب والسلب المتقابلين منها حالهما كحال وجودها . فإن وجودها لما كان غير محصل كان أيضا صدق أحد المتقابلين غير محصل . وكذلك لما كان لا وجود ما لا يوجد منها غير محصل ، كان كذب أحد المتقابلين منها غير محصل ، لا في نفسه ، ولا عندنا . وهو الذي قاله ليس ينبغي أن يفهم في كل مستقبل ، بل في المستقبلات الممكنة أن توجد ، وأن لا توجد ، وليس في المستقبلات التي توجد لا محالة ، مثل الكسوفات الجزئية ، وأشياء الكسوفات . بل إنما ينبغي أن يفهم ذلك في الممكنة من الأمور ... »

وليس الأمر في ذلك على ما يقوله جيل المفسرين فانهم يقولون إنه يفحص في هذا الموضع عن الممكن هل هو موجود في طبيعة الأمور ، أم لا ... بل نحن من أول أمرنا ربما فطرنا عليه . نعلم أن كثيرا من الأمور ممكنة أن تكون ، وأن لا تكون . وأول شيء هو الذي نعلم أنه إلى اختيارنا وإرادتنا . وإنما صار قوم يرفضون الإمكان من الأمور لا بالمعرفة الأولى ، ولكن بالوضع ، والشرعية ، والقول ... وهل أن الفحص في المنطق وفي الفلسفة بالجملة إنما هو بأشياء ، وعن أشياء معلومة بالقطرة ... لأن أرسطوطاليس يقول في كتاب البرهان إن القضية البينة بنفسها ليس ينبغي أن يحمل سهارا أن يعترف الإنسان بها بلفظة ، أو لا يعترف ... »

فإن الفحص عن الشيء هل هو ممكن الوجود في نفسه ، أو ضروري الوجود في نفسه هو لفحص عن كيف وجود هذا الموجود ، وليس ذلك بلائق في المنطق ... »

المراجع نفسه ، ص ٨٤ — ٨٥ : « وكذلك افتتاحه وهو قوله : فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال ، دال على ما قلنا . وذلك أنه إنما يريد أن يبين ما ذكر أنه على غير مطالب في الأمور الماضية والتي هي الآن . فلذلك يضع نقض ما يريد أن يبينه وضعا بشرطة . فإنه لما قال : فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال . يعني على التحصيل . بل الأمر فيها على غير التحصيل ، أو الأمر فيها مجهول هل هو على التحصيل ، أو على غير التحصيل ، أو أنه على جهة أخرى ، أو أن المتقابلين منها لا تنقسم الصدق والكذب ، بل يصدقان معا ، أو يكذبان معا ، فإن الأمر فيه مجهول . »

فيه أنه أبيض، والكاذب أنه ليس بأبيض . وإن كان خارج النفس غير أبيض،
فالقول الصادق فيه هو أنه ليس بأبيض ، والكاذب أنه أبيض^(١) .

فإن كان الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور
المستقبلية على أن أحدهما محصل الوجود في نفسه ، فالأمور المستقبلية ضرورية
في وجودها . وليس يكون هاهنا شيء يوجد بالاتفاق ، ومن غير سبب محصل .
ولا يوجد شيء (يقال فيه إنه ممكن أن يكون وألا يكون) بل يكون كون الشيء،
أولا كونه ، ضرورة . وذلك واجب لكون الصدق والكذب في أحد المتقابلين
محصلا في نفسه . وذلك أنه ليس يجوز أن يخرج منها إلى الوجود غير الصادق من
إيجاب كان ، أو من سلب ، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في أحد المتقابلين

-
- ٢ — هو : سقطت من د
٤ — المستقبل : المستقلة د // المستقبل : المستقلة د // ضرورية : ضرورة د
٥ — يكون : يمكن د
٩ — من (سلب) : سقطت من ف
-

(١) أرسطو ، ١٨٤ ١٨٠ ٣٩١ — ١٨ ب ١ : « εἰ γὰρ ἀληθὲς εἶπεν ὅτι λευκὸν : οὐ λευκὸν ἔστιν , ἀνάγκη εἶναι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , καὶ εἰ ἔστι λευκὸν ἢ οὐ λευκὸν , ἀληθὲς ἦν φάναι ἢ ἀποφάναι καὶ εἰ μὴ ὑπάρχει , ψεύδεται , καὶ εἰ ψεύδεται , οὐχ ὑπάρχει , ὥστε ἀνάγκη ἢ τὴν κατάφασιν τὴν ἀπόφασιν ἀληθὲς εἶναι ἢ ψευδῆ . »

— ت . ع . ١٨٢ ب ١٧ — ٢١ : « فإن قولنا في شيء أنه أبيض أو غير أبيض ، إن كان صادقا ، فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض ، فقد كان إيجابا أو سلبا فيه صادقا . وإن لم يكن ، فكذبا . وإن كان كذبا ، فليس هو . فواجب إذا ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا . »

كان (صادقا) : القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . إذا : سقطت من فرج الفارابي .
فرج الفارابي ، ص ٨٦ : « يعني أن قولنا في شيء أنه أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون ذلك الشيء أبيض . وقولنا فيه إنه غير أبيض — إن كان صادقا — فواجب ضرورة أن يكون غير أبيض . وبالعكس . فانه إن كان الشيء في نفسه أبيض ، فقد كان إيجابا أنه أبيض صادقا . وإن كان الشيء في نفسه غير أبيض ، فقد كان سلبا البياض عنه صادقا . وإن لم يكن الشيء في نفسه غير أبيض ، فسلبا البياض عنه كذب ... »

محصل الوجود في نفسه . وإذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه ، كان إمكان كون الشيء ولا كونه على مثال واحد . كما أنه إذا كان إمكان كون الشيء أولاً كونه على مثال واحد ، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه ، ولا كان الشيء بالإيجاب أولى منه بالسلب ، ولا السلب أولى منه بالإيجاب . ولا يصير كذلك من أجل أن موجبا أوجبه ، أو سالبا سلبه ^(١) .

• — موجبا أوجبه : فوجها د // سلبه : سلب د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٥ — ٩ : οὐδὲν ἄρα οὕτε ἔστιν οὕτε γίνεται : οὕτε ἀπὸ τύχης οὕτ' ὁπότερ' ἔτυχεν , οὐδὲ ἔσται ἢ οὐκ ἔσται , ἀλλ' ἔξ ἀνάγκης πάντα καὶ οὐχ ὁπότερ' ἔτυχεν . ἢ γὰρ ὁ φῶς ἀληθεύει ἢ ὁ ἀποφάς . ὁμοίως γὰρ εἴν ἔγινετο ἢ οὐκ ἔγινετο τὸ γὰρ ὁπότερ' ἔτυχεν οὐδὲν μᾶλλον οὕτως ἢ μὴ οὕτως ἔχει ἢ ἔξει .

— ت . ع . ١٨٢ ب ٢١ — ١٨٣ : • « فليس شيء من الأشياء إذا بما يتكون أو بما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الشيء منهما أيهما كان . ولا شيء من الأشياء مزيج بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفاق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك ، لكان كونها وبغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفاق ، فليس هو بأحد الأمرين أول منه بالآخر ، ولا يصير كذلك » .

(لا يخلو) الشيء : في طبيعة يدعى نجد : شيء ، ولكن قارن فرح الفارابي ، تحقيق كوش وماور ، ص ٨٦ ، سطر ٢٠ . والقراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس .

فرح الفارابي ، ص ٨٦ : « ... وإن كان واجبا ضرورية أن يكون صدق الإيجاب من مقابل الأمور المستقبلية كلها صدقا على التمهيل ، وكذب الكاذب منها كذبا على التمهيل في جميع الأمور المستقبلية . فليس شيء من الأشياء إذا بما يكون في المستقبل ، أو بما هو موجود الآن ، وقد كان غير موجود فيما تقدم ، يكون وجوده بالاتفاق ... » .

وقوله : بالاتفاق ، يعني به أن لا يكون له من ذاته سبب محصل بالذات . وقوله : بأحد الأمرين اللذين لا يخلو الأمر منهما أيهما كان ، تلخيص الشيء الممكن أن يوجد ، وأن لا يوجد . فانه ليس الوجود في نفس طبيعة الممكن أخرى من لا وجود . فلي وجد شيء ، فانما يوجد ، من سبب غير محصل ، وعن سبب بالعرض ، فيرتفع من ذلك أن يكون شيء من الأشياء ممكنا أن يكون ، وأن لا يكون » .

ويجب مل هذا إن صار شيء من الأشياء أبيض في وقت من الأوقات أن يكون القول فيه ، من قبل أن يصير أبيض : إنه سيبصر أبيض ، قولاً صادقاً وضرورياً . وكذلك يكون القول في كل شيء يكون قبل أن يتكون : إنه سيكون ، قولاً صادقاً ، كما كان فيه في حين تكونه ، حتى يكون صدق القول بأنه موجود في الوجود الحاضر لصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل^(١) .

فإذا كان ذلك كذلك ، فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ، ويقال فيه إنه سيوجد ، ألا يوجد ، وما كان لا يمكن أن لا يوجد ، فن المحال ألا يوجد . والشيء الذي من المحال ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . وما هو واجب ، فهو ضروري الوجود . بجميع الأشياء إذن ضرورة الوجود .

-
- ١ — من (الأشياء) : سقطت من د ٣ — (فى) : يكون : يكون د
٢ — فإذا : فا د
٦ — ٧ — فى الشيء... يمكن : سقطت من د لتكرار كلمة يمكن
٨ — والشيء : الشيء د // المحال : الحال د // وما هو : رقتها د
٩ — ضرورة : ضرورى د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٩ — ١٣ : « εἰ ἐστὶ λευκὸν νῦν , ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν πρότερον ὅτι ἔσται λευκόν , ὥστε ἀεὶ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ἡτιοῦν τῶν γενομένων ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται . εἰ δὲ ἀεὶ ἀληθὲς ἦν εἰσεῖν ὅτι ἔστιν ἢ ἔσται , οὐχ ὁλόν τε τοῦτο μὴ εἶναι οὐδὲ μὴ ἔσεσθαι . »

ت . ع . ١٨٣ ، ٩ ، ١٠ : « رأينا إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه « سيبصر أبيض » صادقاً ، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء ما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت ، أو سيكون فيما بعد ، كان دائماً صادقاً ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ، ولا يصير موجوداً . (فيجب أن) يكون (القول) : تكون في طرفة بولاك . ولا أرى لها وجهاً .

ابن سينا ، المبادىء ، ص ٧١ : « فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه ، أو غير أبيض بعينه ، فالقول بصدق فيه إما أنه أبيض بعينه ، وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود والوجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقاً ، فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً ، فالأمر لا يكون البتة » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فليس هاهنا شيء يحدث باتفاق ، ولا شيء هو معد أن يكون وأن لا يكون . وذلك أن ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة ، أنه أن كونه ليس واجبا ضرورة . كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة ، فليس يحدث عن الاتفاق . وأيضا فإنه ليس يجوز أن نقول إن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معا ، ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا ، مثل أن يكون قولنا في الشيء إنه يمكن أن يكون ، ويمكن ألا يكون صادقين معا . فإنهما إن كانا كاذبين جميعا ، لزم عنه ألا يكون المتناقضتان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد . وذلك شيء قد تبين خلافه .

- | | |
|--------------------------|------------------|
| ١ — اتفاق : بالاتفاق ف | // هو : وهو د |
| ٤ — وأيضا : دائما د | |
| ٥ — المستقبلية : السمة د | // عنها : عنها ف |
| ٦ — ويمكن : ويمكن د | |
| ٧ — فإنها : فهما د | // كانا : كان د |

(١) أرسطو ، ١٨٤٩ ب ١٣ — ١٦ ، δὲ δὲ μὴ οὐδὲν τε μὴ γενέσθαι ، δὲ δὲ ἀδύνατον μὴ γενέσθαι ، ἀνάγκη γενέσθαι .
 ἀπαντα οὖν τὰ ἐσόμενα ἀναγκαῖον γενέσθαι - οὐδὲν ἄρα ἀπότερ' ἐτυχεν
 οὐδὲ ἀπὸ τύχης ἔσται· ἐλ γὰρ ἀπὸ τύχης , οὐκ ἔξ ἀνάγκης .
 = ت . ع . ١٨٣ ١٠١ — ١٤ : « وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا ، فن الحال ألا
 يصير موجودا . والشيء الذي من الحال ألا يصير موجودا ، فواجب ضرورة أن يكون . لجميع الأشياء
 إذا المزمعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذا شيء من الأشياء على أي الأمرين
 اتفق ، ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة » .
 والشيء الذي من الحال أن لا يصير موجودا : كررت في شرح الفارابي ، ص ٨٧ ، سطر ١٧ — ١٧ .
 شرح الفارابي ، ص ٨٧ : « هذا هو النتيجة المنتجة التي انساق إليها القول الذي وضع فيه أن صدق
 أحد المتقابلين في الأمور المستقبلية صدق على التحصيل في نفسه ، وأن المتقابلين في جميع الأمور المستقبلية
 يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل . فلما لزم الحال من ذلك ، لحص بعده في كل المتقابلين في المستقبلية
 انتهى بصدقان معا ، أو ترى يكذبان معا . فقال ليس يجوز أن يقال إنهما بصدقان معا ، ولا يجوز أيضا
 أن يقال إنهما يكذبان معا » .

وكذلك يلزم إن كانا صادقين معا . وأيضا فإنه يلزم إن كانا صادقين معا أن يكون الشيء موجودا معدوما معا . وذلك محال . مع أنه ترتفع أيضا طبيعة الممكن . وإن كانا كاذبين ، أن يكون الشيء لا موجودا ، ولا معدوما . فهذا ما يلزم من المحال إن فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلية أولا تقتسمها بأن يصدق معا أو يكذب معا^(١) . وهو ظاهر أنه تلزم شذاعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإنزالنا أن الأمور المستقبلية كلها ضرورية ، ولهذا أنها تبطل الروية والاستعداد لرفع شر يتوقع

١ — يلزم : يلزمه ل // فانه : فانه د

٢ — ما : سقطت من د // ترتفع أيضا : أيضا ترتفع ل ٣ — وان : فان ل

٥ — المستقبلية : المستقلة د // ار : أنه د

٦ — الأمور : أمور د

٧ — المستقبلية : المستقلة د // شر : شرى ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ، ١٦ ب — ٢٥ : γε οὐδὲτερόν ὥς οὐδέτερον ὅς οὐδὲ μὴν ἀλλὰ

ἀληθὲς ἐνδέχεται λέγειν , οἷον ὅτι οὕτε ἔσται οὕτε οὐκ ἔσται . πρῶτον μὲν γὰρ οὕσης τῆς καταφάσεως ψευδοῦς ἢ ἀπόφασις οὐκ ἀληθὴς , καὶ ταύτης ψευδοῦς οὕσης τὴν καταφασιν συμβαίνει μὴ ἀληθὴ εἶναι , καὶ πρὸς τοῦτοις , εἰ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι λευκὸν καὶ μέγα , δεῖ ἄμφοις ὑπάρχειν . εἰ δὲ ὑπάρξει εἰς αὐριον , ὑπάρξει εἰς αὐριον . εἰ δὲ μήτε ἔσται μήτε μὴ ἔσται αὐριον , οὐκ ἔν εἴη τὸ ὁπότερος ἔτυχεν , οἷον ναυμαχία ὁδοὶ γὰρ εἶν μήτε γενέσθαι ναυμαχίαν αὐριον μήτε μὴ γενέσθαι .

— ت . ع . ١٨٣ — ١٤١ ب ١ : د « وأيضا فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد

من القولين حقا ، كأنك قلت : القول بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولا فلا أنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سلبه غير صدق ، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صدق . ثم مع ذلك فانه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقا ، =

أو التائب نكير يحصل . فيكون ما يراه الإنسان من أنه إن فعل ما يجب ، كان ما يجب ، وإن لم يفعل ما يجب ، لم يكن ما يجب ، أصرا باطلا واعتقادا فاسدا^(١).

١ — نكير : بجز د // يحصل : يحصل د
٢ — أصرا باطلا : أصرا باطل ف // اعتقادا فاسدا : اعتقاد فاسد ف

فيجب أن يكون الشيء الأمرين جميعا ، وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في حد صادق ، فواجب أن يصير كذلك في حد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك ، وليس لا يصير كذلك في حد حقا ، فليس هو على أي الأمرين اتفق . ومثال ذلك الحرب : فانه يجب لا أن تكون حربا ، ولا ألا تكون . فغير صدق : في الموضوعين . وفي طلبة بدوى : غير صادق ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورطون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٨٨ ، سطر ٥ — ٦ .
قارن : روس ، أرسطو ، الطلبة الخامسة ، ص ٨٠ :

There must either be or not be a sea — fight tomorrow, but it is not the case either that there must be or that there must not be one .

ويقول الفارابي ، الكتاب عينه ، ص ٨٩ ، تعليقا على مثال الحرب : « يعني أنه إذا صدق هناك المتقابلان معا ، أو كذبا ، لزم ضرورة أن يوجد الأمران ، يعني الوجود ولا وجود . وذلك محال من جهتين : إحداهما من اجتماع وجود ولا وجود معا في آن واحد وهو الحال الذي لزم أولا من هذين الموضوعين . والثاني أن يكونا ضرورة ، فيرتفع الإمكان » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٢٦ — ٢٣ : ἀποτα : ταῦτα μὴν δὴ συμβαίνοντα ἄποτα : ταῦτα καὶ τοιαῦτα ἕτερα, εἴπερ πάσης καταφάσεως καὶ ἀποφάσεως ἢ ἐπὶ τῶν καθόλου λεγομένων ὡς καθόλου ἢ ἐπὶ τῶν καθ' ἕκαστον ἀνάγκη τῶν ἀντικειμένων εἶναι τὴν μὲν ἀληθεῖ τὴν δὲ ψευθεῖ, μηδὲν δὲ ὁπότερ' ἔτυχεν εἶναι ἐν τοῖς γιγνομένοις, ἀλλὰ πάντα εἶναι καὶ γίγνεσθαι ἐξ ἀνάγκης. ὥστε οὔτε βουλευέσθαι δεόσι ἀν οὔτε πραγματεύεσθαι, ὡς ἐὰν μὲν τοδί ποιήσωμεν, ἔσται τοδί, ἐὰν δὲ μὴ τοδί, οὐκ ἔσται τοδί.

ث . ع . ١٨٣ ب ١ — ٧ : « فهذا ما يلزم من الأمور الشبهة وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ما يقال كلياً على معنى كلي ، وإما ما يقال جزئياً — فواجب ضرورة أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقا والآخر كاذبا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعا وجودها وكونها واجب ضرورة . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نرعى في شيء ولا أن نستعمل له أو نأخذ أحده ، كإفان قلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفصل ما يجب لم يكن ما يجب » .

حتى أنه يلزم هذا من الشئمة أنه إن روى إنسان ما في حادث ما ، وقطع على أنه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا ، وأخذ في إعداد الأسباب الموجبة لحادثه وكونه في هذه المسدة الطويلة لو عمرها إنسان ، وروى آخر في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ، ونظر في جميع هذا الزمان في إعداد الأسباب التي تمنع حدوثه ، لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعيبا ورويته ساقطة لا معنى لها . وذلك أن الصادق

١ — ما سقطت من د — الف : الالف د

٤ — في جميع هذا الزمان : سقطت من ف — منها : منها د

= جميعا : جميعها ، في شرح الفارابي ، ص ٨٩ ، سطر ٢٦ .

أن (نستعد) : سقطت من شرح الفارابي ، تحقيق كوتش ومارو ، ص ٩٠ ، سطر ١٦ .
أهبة : أهبة ، في طبعة بدوى ، وهو مبرور .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٣ : « والمتناقضان في الممكن ، إن كانا يقتضيان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما ، لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل ، وألا يوجد الآخر ضرورة ، إذ كان في نفسه كاذبا على التحصيل ، فلا يكون شيء من الأشياء في نفسه وبطبيعته ممكنا ، فترفع الأشياء الإرادية والاختيار والأفعال الكائنة عن الرية وأخذ الأهمية في استعجال خير ينتظر ، ودفع شر يتوقع . وترفع أيضا المواتاة التي في الأمور الطبيعية والصناعية لأن يكون الشيء بحال ، وألا يكون ، مثل تأني الشمع لأن يلين ... » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نرى أو نفكر أو نستعد ، معتقدين أنا إن لمنا ما يجب ، كان أمرا لا يكون إن قصرنا . ولو كان الأمر الذي نرى فيه ونستعد له مما قد يكون بالضرورة ، أو لا يكون بالضرورة ، كان لئلا قال فيه أمرا فصدق أو كذب . فتعين بحكم لقوله ، ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجود ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا نترك فيها ، فاذن ما يرغمها ويطلبها محال » .

شرح الفارابي ، ص ٩٠ : « يعني أنه إذا ارتفعت الأمور الممكنة ، كلفنا نحن أمر الاهتمام بشيء من الأشياء ، ولم يكن بنا حاجة إلى أن نرى بمقتولنا ، ولا أن نستعيد له إبداننا ، ولا أن نأخذ له أهبة من الأشياء الخارجة عنا من ناس نسميهم بهم أو آلات » .

منهما في نفسه يجب ضرورة أن يكون هو الموجود سواء روى أحدهما في إبطاله
والآخر في وجوده أو لم يرق واحد منهما في ذلك . فإنه يجب على هذا ألا تكون
الإرادة سببا لحدوث شيء من الأشياء ، بل تكون جميع الأشياء تجري مجاريها بالطبع
وعلى ما لها من أحد المتناقضين وإن لم يرق مرق في إيجاد شيء من ذلك أو منع وجوده .
ويكون حكم من روى في الشيء عشرة آلاف سنة حكم من روى فيه زمانا يسيرا ،
أي زمان كان ، بل يكون حكمه حكم من لم يرق فيه أصلا . وهذه الأشياء كلها
في غاية الشناعة ، وخلاف ما فطرنا عليه ^(١) . وذلك أنا نرى أن ما هنا أشياء مبدأ
حدوثها الروية وأخذ الأهمية لها .

-
- ٢ — واحد : أحد د
٣ — مجاريا : يجاريا د : مجراها ف
٤ — المتناقضين : متناقضين د
٥ — سنة : + مثل ف . // روى : يدى ف
٦ — أصلا : أملا د
٧ — أشياء : + أشياء د
-

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٨ ب ٣٣ -- ١٩ ١ : οὐδὲν γὰρ κωλύει καὶ εἰς μυριο-
στον ἔτος τὸν μὲν φάναι τοῦτο ἔσεσθαι τὸν δὲ μὴ φάναι, ὥστε εἰς
ἀνάγκης ἔσεσθαι ὁποτέρωνοι τῶν ἀληθῶς ἦν εἶπεῖν τότε. ἀλλὰ μὴν
οὐδὲ τοῦτο διαφέρει, εἰ τινες εἶπον τὴν ἀντίφασιν ἢ μὴ εἶπον· δηλον
γὰρ ὅτι οὕτως ἔχει τὰ πράγματα, καὶ μὴ ὁ μὲν καταφήση τι ὁ δὲ
ἀποφήση· οὐδὲ γὰρ διὰ τὸ καταφασθῆναι ἢ ἀποφασθῆναι ἔσται ἢ οὐκ
ἔσται, οὐδ' εἰς μυριοστον ἔτος μᾶλλον ἢ ἐν ὁποσποῦν χρόνῳ.

— ت . ع . ١٨٣ ب ٧ — ١٣ : « فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء
إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فوصح لا محالة أحد الأمرين الذين كان
القول حينئذ بأنه يكون مادقا . وأيضا فلا فرق في هذا المعنى بين أن نقال المناقضة وبين ألا نقال ،
وذلك أنه من البين أن الأمور تجري مجاريا وإن لم يوجب موجب شيئا منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن
الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون من قبل أنه قد أوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة
في حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره » .

وقد يظهر أيضا في الأمور التي تفعل أن فيها أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلها على السواء ، أعني أنها ممكنة أن يكون عنها الشيء أولا يكون على السواء ، وذلك من جهة الفاعل والقابل معا . ومثال ذلك : أن الثوب قد يمكن فيه أن يتمزق قبل أن يسبق إليه البلى ، وقد يمكن فيه أن لا يتمزق ، بل يبلى . وذلك أن إمكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء ، من جهة الفاعل والقابل^(١) .

- ١ — تفعل : يقبل د
٢ — أعني أنها : فانها د // هنا : منها د
٣ — وذلك من جهة الفاعل والقابل معا : سقطت من ف
٤ — فيه : سقطت من د // اليه البلى : سقطت من د
٥ — من جهة الفاعل والقابل : سقطت من ف

== تجرى : بدون تقط في مخطوط الأورفانوس .

فرح الفارابي ، ص ٩٢ : « هذا كله إنما يلزم منه إسقاط الرؤية وأخذ الأبهة . وأن الأمور تجري مجاريا أقمها في أن تكون وإن لم يحكم المروي أنه موجب بما ألزمته رويته ، ومجاريها في أن لا تكون وإن لم يسلب آخر بما أوجبته رويته . وذلك أن الشيء المستقبل ليس إنما يكون من قبل أنه أوجب بالرؤية وحكم أنه يكون ، ولا إنما لا يكون من قبل أنه قد سلب بالرؤية وحكم أنه لا يكون ... » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٧ — ١٨ : οὐδὲν αὖτε αὐτὰ ἀδύνατα — εἰ δὲ ταῦτα αὐτὰ ἀδύνατα
γὰρ οὐκ ἔστιν ἀρχὴ τῶν ἐσομένων καὶ ἀπὸ τοῦ βουλευέσθαι καὶ ἀπὸ τοῦ πράττειν τι ، καὶ οὐκ ὅλως ἔστιν ἐν τοῖς μὴ αἰετῶν ἐνεργούσι τὸ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ ὁμοίως ἔν οἷς ἀμφοτέρωθεν ἐνδέχεται ، καὶ τὸ εἶναι καὶ τὸ μὴ εἶναι ، ὥστε καὶ τὸ γενέσθαι καὶ τὸ μὴ γενέσθαι . καὶ πολλὰ ἡμῖν δεῖν ἔστιν οὕτως ἔχοντα ، οἷον οὐκ ἔστι τοῦτο τὸ ἰμάτιον δυνατόν ἐστι διατμηθῆναι καὶ οὐκ διατμηθῆσθαι ، ἀλλ' ἐμπροσθεν κατατρίβησθαι . ὁμοίως δὲ καὶ τὸ μὴ διατμηθῆναι δυνατόν ὅτι γὰρ εἰν ὑπὸ πᾶσι τὸ ἐμπροσθεν αὐτὸ κατατρίβησθαι ، εἴγε μὴ δυνατόν ἦν τὸ μὴ διατμηθῆναι . ὥστε καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων γενέσεων ، ὅσαι κατὰ δύναμιν λέγονται τὴν τοιαύτην .

— ت . ج . ١٨٣ ب ١٧ — ٢١٨٤ : « فإذا كانت هذه الأشياء محالاً (لأننا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الرؤية فيها وأخذ الأبهة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل دائماً الإمكان لفعل الشيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء ، وألا يكون . وما هنا أشياء كثيرة بين من أمرها أنها بهذه الحال ، ومثال ذلك أن هذا ... »

وكذلك يجرى الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا النوع من الإمكان والقوة .

وإذا كان هذا هكذا ، فظاهر أنه ليس جميع الأشياء ضرورية^(١) ، بل يظهر أن الأشياء صنفان :

٣ — ضرورية : ضرورة د

= القرب قد يمكن أن يتحرك فلا يتحرك ، بل يسبق إليه البلى . وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا يتحرك . فإنه لم يكن البلى ليسبق التحريك إليه لو لم يكن يمكن ألا يتحرك . وكذلك يجرى الأمر في سائر ما يتكون مما يقال على هذا الضرب من القوة » .

فاذا : نجد في مخطوط الأورغانون وفي شرح الفارابي ص ٩٣ ، سطر ٥ ، وفي كل من الطبعتين ، طبعة بدوى وطبعة بولاك : فاذا ، ولكننا نجد في الأصل اليوناني el :

(لفعل) الشئ : شئ . في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون .

يسبق : يسبقه ، في طبعة بدوى . (يمكن) يمكن : سقطت من طبعة بدوى .

لاحظ أنه ابتداء من δρωμεν (سطر ٧) إلى τριαύτην (سطر ١٨) يرى Bonitz وضعه بين قوسين بحمل اعتراضية parenthetical

أين سينا ، العبارة ، ص ٧٣ : « وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضا ، كالخشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن يبل ، ويمكن أن تصادفه نار فيحترق ، ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « معنى « من القوة » على أن يفعل شيئا ولا يفعل شيئا . أو أن يفعل شيئا ولا يفعل شيئا ، فإن ما كان ممكن ، فإن القوة التي فيه استعداد للثقلين . فإن هاهنا ضربا آخر من القوة وهو استعداد لأحد المتقابلين فقط . مثل القوة التي في الأجسام المادية على الحركة المستديرة » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ١٨ — ١٩ : οὐκ ἀναγκαῖα εἰς πανθὲν ὅτι οὐκ ἀναγκαῖα εἰς

ἀνάγκης οὐτ' εἰσιν οὐτ' ἔχεται .

ت . ج . ١٨٤ | ٢ — ٣ : « نظامي إذا أنه ليس جميع الأشياء موجودة أو كونها ضرورية » .

شرح الفارابي ، ص ٩٤ : « فإنه يجري الآن على سبيل الالتصاف بالشيء الظاهرة البينة بالظهور » .

لذا ذكر أن ليس جميع الأشياء موجودة الآن أو كونها في المستقبل ، ضروري . » .

إما ضرورية .

وإما ممكنة .

وأن الممكنة ثلاثة أصناف :

إما ممكنة على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشئ آخرى من عدمه ،
ولا عدمه آخرى من وجوده .

وإما ممكنة على الأكثر وهى التى يكون فيها أحد المتقابلين آخرى من الثانى
بالوجود ، ويكون حدوث الثانى على الأقل . وفى هذا الجنس يوجد النوعان
جميعا من الممكن ، أعنى الذى على الأكثر ، والذى على الأقل .

٣ — وان ، فان ل : سقطت من د // الممكنة : سقطت من د

٧ — حدوث : سقطت من د

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩١ — ٢٢ : καὶ ὅτι τὰ μὲν ὅπου τε ἔστι καὶ ὅπου οὐκ ἔστι
οὐδὲν μᾶλλον ἢ κατὰφασιν ἢ ἀπόφασιν ἀληθείας, τὰ δὲ μᾶλλον μὲν
καὶ ὅς ἐστι τὸ πολὺ θάτερον, οὐ μὴν ἀλλ' ἐνδέχεται γενέσθαι καὶ θάτερον,
θάτερον δὲ μή .

ث . ع . ١٨٤ — ٣ : « بل بعض الأشياء يجرى على أى الأمرين اتفاق ، وليس
الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق فيها . وبعضها أحد الأمرين دون الآخر آخرى فيها وأكثر . إلا أنه
قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذاك » .

ذلك ، فى طبعة يدعى ، وفى شرح الفارابى ، ص ٩٤ ، سطر ١٧ .

وقد كتب فوق ذلك فى المخطوط الأرطانون ، معنى الذى هو آخرى بالوجود .

شرح الفارابى ، ص ٩٥ : « فقد جعل الممكن على ضربين ، أحدهما يمكن وجوده ولا وجوده على
التساوى . والثانى : الممكن الذى وجوده آخرى وأكثر من لا وجوده ، أو لا وجوده آخرى وأكثر من
وجوده . ولم يذكر الممكن الكائن على الأقل ، لأنه لازم من الكائن على الأكثر . وقد نهى على ذلك
بأن قال : إلا أنه يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذاك ، يريد به الأمر الآخر الذى ليس هو
آخرى ولا أكثر » .

وأما الضرورية فنحن ضرورية بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها دائماً ،
أو عدمها دائماً ، ومنها ضرورية لا بإطلاق وهي الأشياء التي وجودها ضروري
في الوقت الذي هي فيه موجودة ، أو أشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي
فيه معدومة . وهذه ضربان : إما أشياء محولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ،
مادامت موضوعاتها موجودة ، مثل وجود النطق للإنسان ما ، إذا وجد ذلك
الإنسان ، أو أشياء معدومة ، مادامت موضوعاتها غير موجودة ؛ وإما أشياء
موجودة مادامت هي موجودة ، مثل وجود الإنسان ، مادام موجوداً^(١) .

١ — فنحن : فنحن د — (إنسان) ما : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٩ ، ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν τὸ ὄν ὅταν ᾖ , καὶ τὸ :
μὴ ὄν μὴ εἶναι ὅταν μὴ ᾖ , ἀνάγκη· οὐ μὴν οὕτε τὸ ὄν ἀπὸ ἀνάγκης
εἶναι οὕτε τὸ μὴ ὄν εἶναι . οὐ γὰρ ταῦτόν ἐστι τὸ ὄν ἀπὸ εἶναι ἐξ ἀνάγκης
ὅτε ἐστι , καὶ τὸ ἀπλῶς εἶναι ἐξ ἀνάγκης . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ
ὄντος .

— ث . ع . ١٨٤ — ١٠ : « نقول الآن إن الوجود لشيء — إذا كان موجوداً —
ضروري . وإذا لم يكن موجوداً ، ففني الوجود عنه ضروري . وليس كل موجود فوجوده ضروري ؛
ولا كل ما ليس بموجود ، فعدم الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولنا : إن وجود كل موجود فهو
ضروري ، إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورة على الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . »
على (الإطلاق) : سقطت كلمة « حل » من طبعة بدوي ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون
وفي طبعة Pollak ، وفي شرح الفارابي ، ص ٩٤ ، سطر ٢٣ .

الفارابي ، كتاب العبارة ، بتحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٥ : « والضروري يقال باشتراك الاسم
على ثلاثة أنحاء : أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال . والثاني : الموجود في الموضوع
مادام موضوعه موجوداً ، مثل الزرقة في العين ، والفظومة في الأنف . والثالث : الموجود في موضوع
والمدكور في موضوع مادام هو موجوداً ، مثل القمود في زيد ، فإنه موجود في زيد مادام القمود موجوداً ،
أي مادام زيد قائداً . وكذلك زيد الموجود مادام موجوداً والاضطراري الحقيقي هو الأول .
والمطلق أيضاً يقال باشتراك الاسم على هذه المعاني الثلاثة . غير أن المطلق الحقيقي هو الذي يقال على
المتعينين الأخيرين وهو المعنى الثاني والثالث ، وهو بالجملة الموجود بالفعل مادام موجوداً ، أو مادام
موضوعه موجوداً . »

شرح الفارابي ، ص ٩٥ : « فيكون الضروري ثلاثة : ضروري مادام موضوعه موجوداً ؛
وضروري مادام هو موجوداً ؛ وضروري على الإطلاق . »

وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود ، وكان واجبا أن تكون جهة اقتسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس ، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور من الضرورات على التحصيل في نفسه ، أعنى على أن الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه خارج النفس ، وإن لم تحصل لنا معرفته ، وجهلنا كيف الأمر فيه .

وأما في المادة الممكنة في الأمور المستقبلية فإنهما أيضا يقتسمان الصدق والكذب ، وذلك أنه واجب أن يوجد أحد المتناقضين فيما يستقبل ، لكن لا على التحصيل في أنفسهما ، بل على أنهما في طبيعتهما من عدم التحصيل ، مثل ما هما عندنا . ولذلك لا يمكن أن تحصل في هذا الجنس معرفة ، إذ كان الأمر في نفسه مجهولا .

لكن ما كان من الممكن على الأكثر ، لا على التساوى ، فإن أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الثاني ، إذ كان وجوده أخرى من لا وجوده . وفي هذا أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه ، أعنى بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر ، فيعم كل متقابلين من شأنهما أن يقتسما الصدق والكذب

١ — جهة : سقطت من د

٢ — الوجود : الموجود ف

٦ — الأمر فيه : في الأمور المستقبلية ف

٧ — في الأمور المستقبلية : سقطت من ف

١٣ — لا (وجوده) : سقطت من د // وفي هذا : في د

١٤ — ما : وما ه

١٥ — يقتسما : يقتسم ف

أنهما يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل . لكن أما في الممكن الذي على التساوي فليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكنة الأكثرية لأحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الآخر ، وأما في الممكن على الأقل فإن كذب أحد المتقابلين فيها أخرى بالكذب من الثاني .

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور ، وذلك فيما شأنه منها أن يقتسم الصدق والكذب دائماً ، وهي المتناقضات والشخصيات .

ولما كانت القضايا منها ثنائية وهي التي محوطة كلمة ، ومنها ثلاثية وهي التي محوطة اسم . وإنما سميت التي محوطة كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التي محوطة اسم ثلاثية لأنها مؤلفة من موضوع ، وكلمة رابطة ، ومحمول^(١) . وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منهما القضايا إما أن يكونا محصلين أو غير محصلين . فظاهر أن كل قضية ثنائية هي مؤلفة : إما من اسم

٢ - لكن : سقطت من د

٣ - الآخر : إلا د // الممكنة الأكثرية ، الممكن أكثر د

// فيها : فيه ف

٥ - بالكذب : بالصدق د

٧ - منها : هنا د

١٢ - منها : منها ف

(١) ابن سينا ، النهاية ، ١٥ : « كل قضية كلية فان أجزاها الذاتية عند الزمن ثلاثة : معنى موضوع ، ومعنى محمول ، ومعنى نسبة بينهما . وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول ، وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة ، فتسمى ثنائية ، كقولنا : زيد كاتب .

محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : الإنسان يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان لا يوجد ، وإما من اسم محصل وكلمة غير محصلة ، مثل قولنا : الإنسان لا يوجد ، وإما من اسم غير محصل وكلمة محصلة ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد^(١) .

٣ — لا إنسان ، الإنسان د

٤ — لا إنسان ، لانسان د

== وأما الثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة ، كقولنا : زيد هو كاتب . وتسمى تلك اللفظة رابطة .

والكلمة ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال . فالنسبة متضمنة فيها . ابن سينا ، العبارة ، ص ٧٦ — ٧٧ : « اللفظة إما أن يكون مصرحاً فيها بالرباط المذكور ، زمانياً كان أو غير زمانياً ، وإما أن لا يكون . فإن صرح به فأنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فأنها تسمى ثنائية . والثلاثيات فأنها قد اختصرت عن الواجب فيها ، إلا أن تكون محمولاتها كلها ، فلا يبعد أن ترتبط بأقربها ، لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها . والرابطة إنما يحتاج إليها للدلالة على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو في نفسه مفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية ... » .

المرجع نفسه ، ص ٣٩ : « فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها امتكالا على شعور الذهن بمرادها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذي في قالب الاسم ، كقولك : زيد هو حي . فإن لفظة « هو » جاءت للدلالة بنفسها ، بل للدلالة على أن زيداً هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به . فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة ، فلتحقت بالأدوات ، لكنها تشبه الأسماء . وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك : زيد كان كذا ، ويكون كذا » .

(١) أرسلو ، ١٠ ، ١٩ ب ١٢ — ١٦ : ἀνὴρ δὲ ὁ ἄνθρωπος οὐδεμία κατάρσις — οὐδὲ ἀπόφασις τὸ γὰρ ἔστιν ἢ ἔσται ἢ ἦν ἢ γίνεσθαι ، ἢ ὅσα ἄλλα τοιαῦτα ، ὁ ἄνθρωπος ἐκ τῶν κειμένων ἐστὶ πρὸς συνημαίνει γὰρ χρόνον . ὥστε πρῶτη ἔσται κατάρσις καὶ ἀπόφασις τὸ ἔστιν ἀνθρώπου — οὐκ ἔστιν — ἀνθρώπου ، εἴτε ἔστιν οὐκ ἀνθρώπου — οὐκ ἔστιν οὐκ ἀνθρώπου .

لكن الكلمة الغير محصلة لم تخرج العادة باستعمالها في أمثال هذه القضايا ، أعني الثنائية ، وذلك أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من حرف العدل ، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . فلذلك ليس يوجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة .

ولذلك يسقط من أصناف هذه القضايا الأربعة صنفان : الصنف الذي اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ، والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل ، ويبقى صنفان . فتكون المتقابلات التي فيها اثنتين ، والمقدمات أربعا . فإذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج من المتقابلات المتقدمة ، تكون

-
- ٧ — اثنتين : اثنتين د ، ف // أربعا : أربع د ، ل
 ٨ — المتقابلات : المقدمات د // في الستة الأزواج من المتقابلات : شانه د
 // المقدمة : التي تقدمت ف
-

ت . ع . ١٨٤ ب ١٠ — ١٤ : « ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، فان قولنا : « كان » ، أو « يكون » ، أو « سيكون » ، أو « يصير » ، أو غير ذلك مما أشبهه ، إنما هو ما قد وضع كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان . فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا : « الإنسان يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده : « لا إنسان يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » .

شرح الفارابي ، ص ١٠٣ : « وقوله : ليس يكون إيجاب ولا سلب خلوا من كلمة ، ينبغي أن نفهم من هذه إما غير وجودية مما محمولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم . ثم الكلمة الوجودية التي نفهم فيها محمولاتها أسماء مظهرة في اللفظ ، أو مضمرة ، أو بالقوة على ما عند العرب ، أو بالفعل على ما عند سائر الأمم ، ليس ينبغي أن يوجد ما دل على الزمان فقط ، بل الاسم الدال على الوجود أيضا ، بعد أن يدل على ارتباط الاسم المحمول بالاسم الموضوع ، مثل قولنا : موجود . فان هذه اللفظة وما قام مقامها في سائر الألسنة تستعمل روابط لها ليس يحتاج المتكلم إلى أن يدل على زمان وجود المحمول للوضع . وذلك في الأشياء الضرورية ، وفي القضايا التي ليست في زمان . فهذا ينبغي أن نفهم من قوله : خلوا من كلمة . »

المتقابلة في القضايا الثنائية اثني عشرة ، والقضايا أربع وعشرين . ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية : إما أن تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر ، وأما أن تكون دالة على الزمان المستقبل ، وإما أن تكون دالة على الزمان الماضي ، فإذا ضربنا هذه الثلاث في الأربع والعشرين قضية ، تكون القضايا الموجودة في هذا المجلس اثنتين وسبعين قضية ، وستا وثلاثين مقابلة . فإن ضربناها في المواد ، الثلاث الذي هو الممكن والضروري والممتنع ، كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضية وست عشرة قضية .

١ - اثني عشرة : اثني عشر ف

// أربع وعشرين : أربع وعشرون ف

٤ - الثلاث : الثلاثة ف // العشرين : عشرين ف

٥ - اثنتين : اثنتين ف

٦ - القضايا : القضايا ٥ وهكذا في هذا الموضع // المجتمعة : ترك مكانها خاليا في د

// مائتي : مائتي د

الفصل الثالث

وأما القضايا الثلاثية^(١) فإنها ضعف القضايا الثنائية، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها.

٢ — في مخطوط ليدن كتبت فأما القضايا بخط كبير. وفي طبعة بولاك نجد [الفصل الثالث]
ولقد وضع بين قوسين قبل جملة: وأما // فإنها: فأد // ضعف مقابلاتها: سقطت من د

(١) أرسطو، ١٠، ١٩ ب ١٩ — ٢٩ : «εστιν τρίτον προσκατη- γορηται, ήδη διχῶς λέγονται αἱ ἀντιθέσεις — λέγω δὲ ὅλον ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος» τὸ ἔστι τρίτον φημι συγκατεῖσθαι ὄνομα ἢ ῥῆμα ἐν τῇ κατα- φράσει. ὥστε διὰ τοῦτο τέτταρα ἔσται ταῦτα, ὧν τὰ μὲν δύο πρὸς τὴν ἀπόφασιν καὶ ἀπόφασιν ἔξει κατὰ τὸ στοιχοῦν ὡς αἱ ἀντιθέσεις, τὰ δὲ δύο οὐ. λέγω δ' ὅτι τὸ ἔστιν ἢ τῷ δίκαιῳ προσκαίσεται ἢ τῷ οὐ δίκαιῳ, ὥστε καὶ ἡ ἀπόφασις. τέτταρα οὖν ἔσται. νοῦμεν δὲ τὸ λεγόμενον ἐκ τῶν ὑπογεγραμμένων. ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος· ἀπόφασις τούτου, οὐκ ἔστι δίκαιος ἄνθρωπος—ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος· τούτου ἀπόφασις, οὐκ ἔστιν οὐ δίκαιος ἄνθρωπος.

ب. ع. ٥. ١٨٥ | ١١-١ : «فأما إذا كانت الكتابة الدالة على الوجود ثالثا محمولا إلى ما يحمل،
فإن التناقض حينئذ يقال على ضربين : ومثال ذلك قولنا : « يوجد إنسان عدلا » ، فقولنا : « يوجد
في. ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب : إما أمم ، وإما كلمة ، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنين
منها يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال الـمـدعيين عندهما ، والاثنين <الآخران> ليسا
كذلك، وأعني بقولي هذا أن قولنا : « يوجد » إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا : « عدل » أو إلى قولنا :
« لا عدل » ، وكذلك السلب أيضا ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقولاه من رسمنا هذا .

< ١ >

< ب >	سلب هذا القول	< ٢ >	يوجد إنسان عدلا
ليس يوجد إنسان عدلا			
< د >	سلب هذا القول	< ج >	يوجد إنسان لا عدلا
ليس يوجد إنسان لا عدلا			

وذلك أنه تتأق فيهما الأصناف الأربعة من المتقابلات، أعنى الصنف الذى يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهى التى تعرف بالسيطة ، مثل قولنا :

١ — تتأق : يتا د

== خبرين : متدين ، فى طهية بدرى . وهذا خطأ .

(مقرن) بما : بها ، فى طهية بدرى .

علق Edghill على استعمال $\kappa\alpha\iota$ فى هذا الموضع قائلا إن Waitz يرى أن استخدام أرسطو لكلمة $\pi\rho\acute{o}\sigma\kappa\alpha\tau\eta\gamma\omicron\rho\epsilon\iota\tau\alpha\iota$ يدل على أن $\kappa\alpha\iota$ هنا ليست رابطة copula . ولا يوافق Edghill على رأى Waitz . فأرسطو يراض بمحدد $\kappa\alpha\iota$ فى هذه المواضع ، قائلا إنها كلمة أو اسم $\delta\nu\omicron\mu\alpha$ أو $\delta\eta\lambda\omicron\upsilon\mu\alpha$.
فان : روس . أرسطو ، الطبعة الخامسة ، ص ٢٧ — ٢٨ :

Aristotle is here struggling — not very successfully — with the notion of the copula. He is aware of the distinction between the existential and the copulative is, but he has as yet no very clear idea of their relation .

أين سينا ، العبارة ، ص ٨٤ ، وهذا لوح هذه المفردات بأحكامها :

(أ) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصديق إذا كان	يصديق فى الجميع إلا فى واحد
عادلا فقط	فيصديق إذا كان معدوما وجائزا
ويكذب فيما سوى ذلك	ويكذب إذا كان معدوما ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصديق إذا كان عادلا	يكذب إذا كان عادلا
أو معدوما	أو معدوما
ويكذب فى البوائى	ويصدق فى البوائى

شرح الفارابى ، ص ١٠٥ — ١٠٨ : « . . . وقوله : ثالثا ، يعنى به ثالثا فى القنط مصرحا به .
وقوله : محمولا إلى ما يحل ، يعنى به محمولا مضافا إلى الاسم الذى هو محمول بذاته . »

الإنسان يوجد عدلا ، الإنسان ليس يوجد عدلا ، والصنف الذى يكون فيه
أسماءهما غير محصلين ، مثل قولنا : لا إنسان يوجد لا عدلا ، لا إنسان ليس يوجد
لا عدلا .

... وإنما قال : إما اسم وإما كلمة ، لأن اللفظة الدالة على الوجود وبما كانت كلمة دالة
على أحد الأزمان الثلاثة ، وإما أسماء على ما قلناه مرارا . وها هنا ينبغي أن نفهم من قوله : إذا كانت
الكلمة الدالة على الوجود ، الكلمة التى قلنا غير مرة إنها تقال على العموم ، لا الكلمة التى تدل على
الأزمان ، بل التى تعم الاسم والكلمة الدالة على الأزمان .

... رأيت قد وقفت على معنى القضية العدمية وتلك هى التى محوفا دال على عدم ، مثل قولنا :
الإنسان أسمى ، والإنسان جاهل ، والإنسان فقير ، والإنسان هربان ، وأشياء هذه ...

غير أن من العدم ما يقرب إليه ضد ، ومنه ما لا يقرب إليه ضد ما يبقى فقد الشيء على حاله من غير أن
يختلف ضده ، مثل العنى والصلح والعزى والفقير ، فإن هذه كلها فقود ، لا يختلف المفقود موجود هو ضده .

وأما العدل والجور ، والفضيلة والزذيلة ، والحرارة والبرودة ، فإن هذه ملكات ، ولكل واحد منها
عدم ما ، إلا أنه إذا فقد أحد هذه لم يمنع أن يختلف ما فقد ضده . فتصير القضايا العدمية على ضربين :
ضرب عديم مقرون بملكة هى ضد الملكة التى فقدت فى الوضع ، كقولنا : الإنسان هادئ ، والإنسان
جائر ... فإن كثيرا من الناس يسمون الأخس من المتضادين عدم الضد الآخر ... تقوم من المفسرين
بأخذون القضايا العدمية عند هذه المقايضة أخس المتضادين على أنه هو عدم الضد الآخر . وقوم منهم
يجعلون المقدمة العدمية أى ضد الحق بعد أن يكون ضدا مقروفا بعدم الملكة التى فقدت ... لكن كثير
من المفسرين يأبون ذلك ويستشعرون ويجعلون المقدمة العدمية هى التى محوفا من الضدين الضد الأخس ،
واليسطة القضية التى محوفا الضد الأفضل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٩ ب ٣٧ — ١١٢٠ : ἀλλὰ δὲ δύο πρὸς τὸ οὐκ : ἀνθρώπου ὡς ὑποκειμένου τι προστεθέν' ἐστὶ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπου —
οὐκ ἐστὶ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπου , ἐστὶν οὐ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπου — οὐκ
ἐστὶν οὐ δίκαιος οὐκ ἀνθρώπου .

— ت . ج . ٠ ١٨٥ — ٢١ : « وها هنا اثنتان أنشيان لمحدثان من قولنا : « لا إنسان »

إذا جعلناه كالشئ الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

— أ —	— ب —
يوجد لا إنسان عدلا	ليس يوجد لا إنسان عدلا
— — —	— — —
يوجد لا إنسان لا عدلا	ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

والصنفان الباقيان ، أضى الذى يكون أحدهما محصلا ، والآخر غير محصل ،
وذلك إما الموضوع وإما المحمول ، ومقابلاتها .

والقضايا الثلاثية التى موضوعها اسم محصل ، ومحمولها إما اسم محصل ،
وإما اسم غير محصل ، إذا وضعت مع مقابلاتها فى شكل ذى أربعة أضلاع ،
ووضعت المتقابلة منها على الضلعين اللذين فى عرض الصفح ، والغير المتقابلة على
الضلعين اللذين فى طول الصفح ، على أن تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد ، والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة
على ضلع واحد أيضا ، وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة فى التلازم كحال
القضايا العدمية مع البسيطة فى التلازم أيضا . وليس يوجد حال العدميات
من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة ، وذلك فى جميع أصناف المتقابلات

٢ — إما الموضوع وإما المحمول : إما المحمول وإما الموضوع ف

٣ — والقضايا : والقضايا د

٥ — المتقابلة : المقابلة د : المتقابلات ف

// المتقابلة : المقابلة د : متقابلة ف

٨ — القضايا : القضايا د

== أنريمان : أنريمان ، فى طبعة بولاك .

فأرن ترجمة Edghill : a : there are moreover two other pairs, if a term be conjoined with 'not — man', the latter forming a kind of subject. Thus :

A". Not—man is just

B". Not—man is not just

D". Not—man—is not not—just

C". Not—man is not—just

وقارن فيما يلى ص ١١٠ .

الست^(١) ، وأجنى بالقضايا العدمية هاهنا القضايا التي يدل اسم مجموعها إما على العدم الذي تقدم رسمه ، مثل قولنا : الإنسان جاهل ، وإما على أحسن الضدين ، مثل قولنا : الإنسان جائر^(٢) .

فلنتنظر من ذلك أولاً في المهملات ، ولنضعها في شكل ذى أربعة أضلاع ، على ما شرطنا ، ونضع أيضاً العدميات تحت المعدولة ، على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة ، وذلك بأن نضيف إلى الشكل ذى الأربعة الأضلاع شكلاً آخر يشارك الشكل الأول في أحد أضلاعه . مثال ذلك : أنا نضع شكل آ ب ح د ،

-
- | | |
|---------------------|-------------------------|
| ١ — وأجنى : اجنى د | // بالقضايا : بالقضاء د |
| القضايا : القضايا د | |
| ٢ — أحسن : أحسن د | |
| ٣ — ما سقطت من ف | |
| ٧ — الأول : إلا د | // مثال : مثل د |
-

(١) السأوى ، البصائر النصيرية ، ص ٥٤ : « وقد جرت العادة بأن يفرض في هذا الموضوع ألواح تثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة ، وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة ، وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وعصرونها بالنسبة إلى وجوه المحمول وضده والواصفة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيها إذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويقايس بينها وبين إختوها في هذه الأحوال . . . »

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ١٦٤ — ١٧ : « والقضية العدمية هي التي مجموعها أحسن المتقابلين ، هذا بحسب المشهور ، كقولك : لا يدجائر ، أو الهواء مظلم . وأما في التحقيق فهي التي مجموعها دال على عدم شيء من شأنه أن يكون للشيء ، أو لئوه ، أو لئنه . »

عن العدم ، انظر : ص ٣٠ ، ١٨ ، في سبق : ص ١٠٩ ، ١٨ ، فيا إلى .

ونضع الشكل المتصل به شكل $\bar{c} \bar{d} \bar{h} \bar{z}$ ، ونضع على ضلعه $\bar{a} \bar{b}$ الموجبة البسيطة ومقابلتها ، وهي : الإنسان يوجد عادلا ، الإنسان ليس يوجد عادلا ، وعلى ضلع $\bar{c} \bar{d}$ السالبة المعدولة ومقابلتها ، وهي : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، الإنسان يوجد لا عادلا ، وعلى ضلعه $\bar{h} \bar{z}$ السالبة العدمية ومقابلتها وهي : الإنسان ليس يوجد جائرا ، الإنسان يوجد جائرا .

فإذا توأمت هذه القضايا على هذا الوضع :

الإنسان يوجد عادلا \bar{a}	الإنسان ليس يوجد عادلا \bar{b}
الإنسان ليس يوجد لا عادلا \bar{c}	الإنسان يوجد لا عادلا \bar{d}
الإنسان ليس يوجد جائرا \bar{h}	الإنسان يوجد جائرا \bar{z} ^(١)

وجدت التي على الأضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم ، لأنها متقابلة .

١ - شكل : سقطت من \bar{d} // $\bar{c} \bar{d} \bar{h} \bar{z}$: $\bar{h} \bar{z}$: \bar{d} : $\bar{c} \bar{d} \bar{h} \bar{z}$ ف

// ضلعه : سقطت من ف

٣ - السالبة : والسالبة \bar{d}

٤ - ضلعه : ضلع \bar{d} ، ف

٦ - توأمت : توأمت \bar{d}

٧ - ٩ - الإنسان ... جائرا : سقطت من \bar{d}

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٢ - ٣٣ ، وحين تناسب البسيطة والمعدولة إذا وضعت هذان العين في شكل ذي أربعة أضلاع . ولتكن أولا في الشخصيات .

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
زيد ليس يوجد جاهلا	زيد يوجد جاهلا
زيد ليس يوجد لا عادلا	زيد يوجد لا عادلا

قارن : الصاوي ، الوصائر النصيرية ، ص ٥٤ - ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ (تعليق الإمام محمد مهدي) :
« وقد وجدت في منطق أرسطو ثلاثين ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف ،
وجعل فيه لعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة فبرأه لم يرم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف »

وقد عرف فيما تقدم حالها في التقابل .

١ — وقد قد د . ثم وضع خط رأسي قصير يقسم الصحيفة إلى قسمين وكُتب في الجانب الأيسر : الإنسان يوجد عادلا ، ووضع تحت : موجه بسيطة . وبعد ذلك بماض //

عرف ... التقابل : سقطت من د

== بل ترك مكانه خاليا . وإني راسمه إن شاء الله تعالى وذاكر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه . [الزم موجود في الأصل] .

تجد في هذا اللوح مربع أ ب ح د وقد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولي أ ح وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو بعادل » في جانب الضلع الطولي الآخر ب د ، وتحت الموجبة السالبة المعدلة « زيد ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدلة « زيد هو لا عادل » ، ثم تجد في مربع هـ ز ح د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدلة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدلة .

ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة ، وكذلك السالبة المعدلة تناقض الموجبة المعدلة فإيتقابلان على الخط الأفقي من أعلى أو من أسفل في شكل أ ب ح د هـ متناقضتان .

أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدلة فالأولى أحسن من الثانية ، لأنه إذا كان الموضوع موجرها فهما شيء واحد ، لأنه إذا فني عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل ، وإلا لزم رفع التقيضين . وهو بديهى البطلان . ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى . فقد يجوز رفع الشيء وتقيضه مما ليس بموجود البتة . إذ يكذب كل حمل إيجابى على ما ليس بموجود ، فيصدق كل سلب حمل عته . ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة ، وهي أهم من الموجبة المعدلة . فعند وجود الموضوع هما شيء واحد ، لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل . وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل . ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدلة ، لأن الإيجاب يقتضى وجود الموجب له .

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدلة فتعاندتان صدقا ، إذ لا يصح إثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد . والسالبة المعدلة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء وتقيضه مما لا حظ له من الوجود ، ولا يجوز كذبهما معا ، لأن كذب كل منهما يقتضى صدق تقيضها ، فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدلة معا ، وقد قلنا إنها متعاندتان في الصدق .

- ١٠٣ -

وإذا تؤملت التي على الضلع منها في طول الصفع ، وجدت السالبة المعدولة
تلتزم في الصديق عن الموجبة البسيطة . وليس ينعكس الأمر لهما . وذلك أنه إذا
صدق قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد
لا عادلا . وليس يلزم. إذا صدق قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ، أن يصدق
قولنا : الإنسان يوجد عادلا . لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلا ،
يصدق على الإنسان العادل ، وعلى الإنسان الذي لا يتصف بالعدل ولا بالجور ،

١ - وإذا تؤملت ... وجدت : سقطت من د // تؤملت : تأملت ف

٢ - عن : سقطت من ف // الأمر : أمر د

== : فإذا انتقلت إلى شكل هـ د ، وجدت السالبة العدمية : «ز يد جائر» ، وفوقها الموجبة
البسيطة والسالبة المعدولة ، وهي أهم منهما معا ، أما عن الموجبة فلوجهين : الأول لأنه عند وجود
الموضوع إذا صدق أنه عادل ، فقد صدق أنه ليس بجائر ، وصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ،
ولا يصدق أنه عادل . والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ، ولا يصدق أنه
عادل ، كما لو كان الموضوع الموجود مهيأ لا يوصف بالعدل ولا بالجور ، بل لو كان جهة ميتة ،
وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط . فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل
المقتضى لثبوت العدل ، فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل . ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى
لثبوت العدل نفي الجور .

ثم نجد الموجبة العدمية : «ز يد جائر» ، وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أهم من
معا . أما من السالبة البسيطة فن وجهين : وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ، وجه صدقها
بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل ، فيصح أن ينفي العدل مع الجور معاً فتكذب العدمية الموجبة ،
وتصدق السالبة البسيطة ، والموضوع واحد موجود . وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق
أن الموضوع الموجود جائر ، ثبت أنه لا عادل ولا عكس لجواز أنه لا يكون عادلا ولا جائرا . ويمكن
لن له لطفة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا .

وهو الصغير ، وعلى الإنسان الذى ليس بمدنى . فإذن السالبة المدولة أهم صدقا من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة ، والموجبة البسيطة على واحد . وإذا وجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص ، كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام . مثال ذلك : الحيوان والإنسان . فإنه إذا وجد الإنسان وجد الحيوان . وليس يلزم إذا وجد الحيوان أن يوجد الإنسان .

وأما السالبة البسيطة مع الموجبة المدولة فإنها توجد فى الصديق بعكس هذا ، أعنى السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المدولة ، وليس ينعكس . وذلك أن السالبة البسيطة أهم صدقا من الموجبة المدولة ، إذ كان قولنا : « الإنسان ليس يوجد عادلا » يصدق على الإنسان الجائر ، وعلى الإنسان الذى ليس بجائر ولا عادل وهو الغير مدنى ، وعلى الطفل . وقولنا : الإنسان يوجد لا عادلا ، إنما يصدق على الجائر فقط ، لأن قولنا : لا عادل ، يدل على العدم . والعدم هو زعم الشيء عما شأنه أن يوجد فيه فى الوقت الذى شأنه أن يوجد فيه ، على ما حد قبل ^(١) .

١٠ — القيم غير

(١) ابن سينا ، المعارة ، ص ٨٩ : « فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا ، وقد يكون معدوما ، ويصح السلب منه من حيث هو معدوم . وأما موضوع الموجبة المدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوما حاولوا بحسد هذا أن يفسروا بين الموجبة المدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا فى الجنس القريب أو البعيد ، أو فى النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل على طبيعته أن يكون عادلا ، أو على طبيعة جنسه ، كقولهم للبهيمة : إنها غير قاطقة ، أو للجنس الناطقة : إنها غير جسم . والمعنائ موجودان فى جنسهما .

وقوم قالوا : إن غير العادل هو بالاء الجائر والمتوسط ، وإن غير الصغير إنما هو بالاء الأعمى ، فسواء قلت « غير بصير » أو قلت « أعمى » ، حتى لا يصح أن يقال للسلحفاة منهم إنه غير بصير . فهذا ما يقولونه .

فالموجبة المعدولة تصدق على واحد ، والسالبة البسيطة على ثلاثة : وأما إذا نظر تلازمها في الكذب ، فيوجد الأمر بعكس هذا ، أضي أن الموجبة البسيطة تلازم عن السالبة المعدولة ، وذلك أن السالبة المعدولة أخص كذبا من الموجبة البسيطة ، لأن قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، يكذب على الجائر ، وعلى الإنسان الذي ليس بعادل ولا جائر . وقولنا : الإنسان ليس يوجد لاعادلا . إنما يكذب على الجائر فقط .

وكذلك يلغى الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها في الصدق ، أعني أن اللازم فيها يعود ملزوما عنه .

وإذا تؤملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد الحما في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة^(١) .

٩ — تؤملت : تأملت د // وجد : وجد د

١٠ — البسيطة : البساط ف

فأما القول بحق فحين من مثال نمثله . فنقول : إذا قلنا : كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهري ، فكل جسم جوهري ، كان ما التجهاء لازما . ومعلوم أن القضيتين موجهتان ، ولذلك « غير » مأخوذة جزأ من المصنوع ، ولذلك تكررت جزأ الموضوع ، ونتج ما نتج .

المرجع نفسه ، ص ٨٢ : « إن السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة ، في أنها تصدق على المندوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك . فإنه يصدر أن يقال : إن العطاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدر أن يقال : إن العطاء يوجد غير بصير . هذا على أن العطاء اسم يدل على شيء في الوجود ، ولا وجود له في الأعيان » .

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٣٣ — ٣٥ : « وأما تناسب ما بين كل الضلع في طول الصنح فإن الموجبة البسيطة إنما تصدق بموطا على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المصنوع فقط ، والسالبة البسيطة التي تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما يوجد فيه المسكة ، »

وأما التي على القطر منها^(١) ، وهو قطر آ د ، فهي متضادة من جهة المواد .
وستعرف حالها فيما يستقبل .

وإذا وضعت سائر أصناف المتقابلات هذا الوضع ، وجدت حالها في التلازم
حالا واحدا ، أعني المتناقضات ، والشخصيات ، والمتضادة ، وما تحت
المتضادة .

٣ — وإذا : فإذا ل

== وحين مالا يمكن أن تكون فيه تلك الملصقة . فان زيد ا يصدق عليه أنه ليس بجاهل في حال عليه
وهو كهل ، وفي حال طفولته . فالسالة العدمية التي تحت الموجبة البسيطة أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة . وحال السالة المدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحال السالة العدمية منها . فان السالة
العدمية إذا كانت أكثر صدقا من الموجبة البسيطة ، كانت السالة المدولة أيضا أكثر صدقا من الموجبة
البسيطة . والسالة البسيطة كقولنا : زيد ليس يوجد عالما ، تصدق على زيد حين ما يكون طفلا ، وحين
ما يكون كهلا غير عالم . والموجبة العدمية إنما تصدق عليه من حاله عند الكهولة ، إذا كان غير
عالم . فالموجبة العدمية التي تحت السالة البسيطة أخص صدقا من السالة البسيطة . وحال الموجبة المدولة
عند السالة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالة البسيطة . وأما حالها في الكذب فانا إذا
أخذنا المضمول ، وهو العالم ، كاذبا على زيد في الحالين ، في الطفولة والكهولة ، فان الموجبة البسيطة
تكذب على زيد في حال كهولته ، إذا كان غير عالم ، وفي حال طفولته . والسالة العدمية التي تحتها إنما
تكذب على زيد في حال كهولته فقط . فتصير أخص كذبا من الموجبة البسيطة . وحال السالة المدولة
عند الموجبة البسيطة في الكذب أيضا هذه الحال . وكذلك متى أخذنا السالة البسيطة كاذبة وجدناها
تكذب على زيد عند كهولته فقط ، في الوقت الذي يصدق عليه فيه أنه عالم . والموجبة العدمية التي تحتها
تكذب عليه في الطفولة والكهولة جميعا . فتكون الموجبة العدمية أهم كذبا من السالة البسيطة . وحال
الموجبة المدولة من السالة البسيطة في الكذب هذه الحال . فإذا حال المدولتين عند البسيطتين في الصدق
والكذب كحال العدميتين عند البسيطتين .

(١) انظر فيما يلي ، ص ١٠٧ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٠٨ .

وأما حال ما كان منها على الأقطار في صنف صنف فتختلف ، وذلك أن منها ما يمكن أن يصدقا معا ، ومنها ما يمكن أن يكذبا معا . وأرسطو لم يذكر من هذه إلا التي ذكرناها فقط ، وأرجأ الأمر فيها إلى كتاب القياس^(١) .

والقانون العام في تعرف هذه المتلازمات : أن كل مقدمتين من هذه اتفقتا في الكمية ، وهو السور ، واختلفتا في الكيفية ، وهو السلب والإيجاب ، فهي متلازمة ، أعنى أن الأهم منها يلزم الأخص .

وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض ، كما قيل .

والقضايا الثلاثية إذا أخذ موضوعها باسم غير محصل ، ومحمولها مرة باسم محصل ، ومرة باسم غير محصل ، حدث في هذا المجلس بسائط ، ومعدولات ، موجبات وسوالب ، غير التي سلفت . فتكون البسائط فيها ما كان محمولها اسما محصلا ، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط ، والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل . وذلك أن اعتبار القضية في كونها بسيطة ، أو معدولة ، هو من جهة المحمول ، لا من جهة الموضوع . فتكون البسيطة الموجبة في هذا المجلس

-
- ١ - ما كان : ترك مكانها خاليا في د
 - ٢ - اختلفا : اختلفا د // الإيجاب : + والعدل وعدم العدل ف
 - ٣ - القضايا : القضاء د // غير : سقطت من د
 - ١١ - كان : بان د
 - ١٤ - المحمول : كتبت المحو ثم سقطت في د // لأن جهة : سقطت من د
-

(١) انظر : أرسطو ، التحليلات الأولى ، ١ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١٧١

مثل قولنا : لا إنسان يوجد عادلا ، وسالبتها : لا إنسان ليس يوجد عادلا ،
وتكون معدولتها الموجبة قولنا : لا إنسان يوجد لا عادلا ، وسالبتها : لا إنسان
ليس يوجد لا عادلا^(١) .

وهو بين أن هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا المجلس من الثلاثة ، أعنى
التي موضوعها اسم غير محصل ، غير المتقابلتين اللتين تحدث في الصنف من القضايا
التي موضوعها اسم محصل . فإن موضوع هذه هو عدم موضوع تلك .

- ٢ - لا إنسان : الإنسان د // (يوجد) لا : سقطت من د
• - غير : كتبت فوق السطر في د ثم شطبت // غير المتقابلتين : كتبت فوقها
في د زائده // تحدث : تحدثان ف
• - ٦ - اللتين تحدث ... محصل : سقطت من د ابتكار كلمة محصل

(١) العرب ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ص ٣٥ - ٣٦ : « وأما التي منها على القطر
فان الموجبة البسيطة والموجبة العدمية قد تمكضان جميعا على الطفل . ولكن إذا كان أحدهما صادقا ، كان
الآخر كاذبا ضرورة . والسالبة البسيطة والسالبة العدمية تصدقان جميعا على الطفل ، ولكن أى حين
كذب أحدهما ، صدق الآخر . لأن السالبة البسيطة ههنا - إذا كتبت - صدق تقيدها ، فكذب لأجل
ذلك الموجبة العدمية المقاطرة لها ، فتصدق إذا ضرورة السالبة العدمية المقابلة لها . وبمثل هذا يتبين
أن السالبة العدمية ، إذا كتبت ، صدقت السالبة البسيطة المقاطرة لها . وحال كل واحدة من
المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها . وليس حال
البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين ، لأن العدميتين مساريان للمعدولتين . والبسيطتان :
إما أهم من العدميتين ، وإما أخص . وكذلك يكون تناسبها . إذ كانت القضايا الموضوعية مضادة ،
إذا أخذت على الأضلاع » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٨٧ : « وأما المقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان
بعض عادلا ، وبعض جائرا . والموجبة البسيطة والموجبة المدروسة تتفقان إذا كان بعض عادلا ،
والآخرون موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن فيهم
عادل ، ولا جائر ألينة ، أو كان بعض عادلا وبعض جائرا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدروسة
فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدولين ، أو بعض عادلا ، وبعض غير عادل . وأما الموجبة العدمية
والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائرا ، والبعض الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة
المدروسة فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل ، ولا جائر ، أو إذا كان بعض وبعض » .

وقد تلخصت أصناف العدم الذى يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضوع^(١).

وهذا الصنف من القضايا إذا عمل منها سؤالب ، فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ، ولا يجوزى أحدهما عن صاحبه ، بل يلغى أن يرتب حرف السلب فيها : أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من القضايا الثلاثية ، وأما في المهملات ، والشخصية ، مع الكلمة الوجودية ، وأما حرف العدل فيرتب فيها أبدا مع الموضوع ، حتى يكون : أما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه بحرف السلب مرتين ، وذلك مع السور في القضايا المسورة ، ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ، ومع الموضوع في المهملات والشخصية . وأما في المعدولة فتلاث مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية ، وثانية مع الموضوع ، وثالثة مع المحلول ، وليس يجوزى أحد حرفي السلب فيها عن الآخر . مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا : ليس كل

١ - المحصل : محصل ف ٩ - الوجودية : الوجود د

١٠ - الوجودية : سقطت من ف ١١ - فيها : بها د

١٢ - الآخر : + أمضى ليس يقوم حرف العدل مقام حرف السلب في الحقيقة وإن كان كلاما سلب ، لكن حرف العدل إذا قرن بموضوه ليس يصدق ولا ينكذب ، وحرف السلب إذا قرن بموضوه صدق أو كذب ف

١٢ - ٢ ، ص ١١٠ - مثال ذلك ... ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، مثال ذلك أن سلب قولنا : كل لا إنسان يوجد عادلا ، قولنا ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا د .

(١) طرح الفارابي ، ص ١٢٢ - ١٢٣ : « ... فانه لما أحصى معاني العدم في كتاب ما بعد الطبيعة [د ، ١٠٢٢ ب ٢٢ وما بعده] ذكر أن أحد أصنافه هو فقد ما شأنه أن يوجد في جنس ما عن ذلك الجنس . وأتى فيه بثلاث ضرورية . وأيضا فانه قال في المقالة الأولى من كتاب البرهان [٧٣ ب ٢ وما بعده] حيث ذكر الأعراض الذاتية المتقابلة الموجودة في جنس ما ... فإذا كان كذلك ، فقد جعل هذا الصنف غير الصنف الذى ذكره في كتاب المقولات . »
انظر : أرسطو ، مقولات ، ١٢ ، ٢٦٠ وما بعده .

لا إنسان يوجد عادلا ، لا قولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا . وسلب قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، قولنا : ليس كل لا إنسان يوجد لا عادلا . وذلك بأن تأتي في ذلك بحرف السلب في ثلاثة مواضع ، لا بأن تأتي به في موضعين ، مثل أن تقول : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا .

وكذلك الحال في الثنائية التي في هذا الجندس ، أعني في البسيطة منها ، فإنه قد قلنا إنه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة . فإن حرف السلب في هذه أيضا ينبغي أن يرتب فيها مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع السور في ذوات السور ، أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهمات .

ولا يكتفى بأحدهما أيضا دون الثاني . مثال ذلك أنه كما أن سلب قولنا : كل إنسان يمشى ، وهي التي موضوعها اسم محصل ، هو قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، كذلك سلب قولنا : كل لا إنسان يمشى ، قولنا : ليس كل لا إنسان يمشى ، لا قولنا : ليس كل إنسان يمشى ، ولا : ليس كل إنسان لا يمشى .^(١)

-
- ١ — (لا إنسان) يوجد : سقطت من ف
٣ — بأن : فإن ل // بحرف : في حرف د
٤ — مثل : مثال ل
٦ — المتعارفة : المتقاربة د
٨ — ذوات : ذات ف
// السور : الأسوار د // الكلمة : كلمة د // نفسها : بنفسها د
١١ — لا : سقطت من د
-

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣ — ٩ : $\epsilon\phi' \delta\sigma\omega\nu \delta\epsilon \tau\acute{o} \epsilon\sigma\tau\iota \mu\eta \alpha\gamma\mu\acute{o}\tau\tau\epsilon\iota$ ، $\sigma\acute{o}\nu \epsilon\pi\iota \tau\omicron\upsilon \psi\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \kappa\alpha\iota \beta\alpha\delta\acute{\iota}\lambda\epsilon\iota$ ، $\epsilon\pi\iota \tau\omicron\upsilon\tau\omega\nu \tau\acute{o} \alpha\upsilon\tau\acute{o} \kappa\omicron\iota\epsilon\iota \sigma\acute{\upsilon}\tau\omega \tau\iota\theta\acute{\epsilon}\mu\epsilon\nu\omicron\nu \kappa\acute{\alpha}\varsigma \delta\acute{\nu} \epsilon\lambda \tau\acute{o} \epsilon\sigma\tau\iota \pi\epsilon\sigma\sigma\acute{\eta}\sigma\tau\epsilon\tau\omicron$ ، $\sigma\acute{o}\nu \psi\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ — $\sigma\acute{\upsilon}\chi \psi\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ ، $\psi\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \sigma\acute{\upsilon}\chi \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ — $\sigma\acute{\upsilon}\chi \psi\gamma\iota\alpha\acute{\iota}\nu\epsilon\iota \pi\acute{\alpha}\varsigma \sigma\acute{\upsilon}\chi \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$. $\sigma\acute{\upsilon} \gamma\acute{\alpha}\rho \epsilon\sigma\tau\iota \tau\acute{o} \sigma\acute{\upsilon} \pi\acute{\alpha}\varsigma \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \lambda\epsilon\gamma\acute{\epsilon}\tau\epsilon\omicron\nu$ ، $\delta\lambda\lambda\acute{\alpha} \tau\acute{o} \sigma\acute{\upsilon}$ ، $\tau\eta\nu \alpha\pi\acute{o}\phi\alpha\sigma\iota\nu$ ، $\tau\acute{\omega} \delta\eta\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma \pi\epsilon\sigma\sigma\iota\tau\epsilon\tau\epsilon\omicron\nu$.

فإن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ، ولا حرف العدل يقوم مقامه ، إذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذى يرفعه الآخر . وذلك أن حرف السلب فى ذوات الأسوار إنما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور الكلى ، أو الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى . وأما حرف العدل فإنه يرفع الموضوع الكلى أو المحمول الكلى ، لا الحكم الكلى . وذلك أن السور الكلى

٣ - حرف : + أن حرف د

٤ - (السور) الجزئى : + الذى تضمنه السور الجزئى د تكرر . // فأنما : إنما

ل : فأنما د

٥ - أو المحمول الكلى : مقطعت من ل

== ت . ح . ١٨٥ ب ١ - ٥ : « وما كان منها لا يضح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها »
« يصح » أو « يمشى » فإن هذا الصنف من الكلم يفعل فيها إذا وضع هذا الوضع ذلك الفعل بهيمة الذى كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لورقن بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ، « كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فأنه ليس يجوز أن يقال : « ليس كل إنسان » ، بل إنما يلغى أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا : « إنسان » .
قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كوش وماور ، ص ١٢٨ - ١٣٠ : « أخذ يعرف أن الحال فى القضايا التى موضوعاتها أسماء غير محصلة ، إذا كانت ثنائية ومحمولها كلمة ، ولم يكن يصلح فيها التصريح بالكلم الوجودية ، مثل ما تكون محمولاتها : يصح أو يمشى . كالحال فى الثلاثية التى موضوعاتها أسماء غير محصلة . فإن فى الثنائية منها يلغى أن يهاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الموضوع ، ومرة مع الكلمة ، أو مع السور ... »

ولما كانت المهملات من الثلاثية — إذا كان موضوعها اسم غير محصل — إنما يحدث السلب فيها بأن يهاد حرف السلب مرتين ، مرة مع الكلمة الوجودية ، ومرة مع الموضوع . وكانت الكلمة المحمولة فى الثنائية تدل بنتيها على ما يدل عليه حرف يوجد فى الثلاثية ، ويجب أيضا فى مهملات الثنائية ، إذا كانت موضوعاتها غير محصلة أن يهاد فى سوالها حرف السلب مرتين مع الموضوع ، ومع الكلمة المحمولة ، كقولنا : الإنسان يمشى ، الإنسان لا يمشى ، لا إنسان يمشى ، لا إنسان لا يمشى . وكذلك الحال فى ذوات الأسوار . فإنه يلغى أن يجعل حرف السلب مع السور ومع الموضوع بهما حتى يصير سالبا . مثال ذلك : كل إنسان يمشى ، ليس كل إنسان يمشى ... »
==

المقرون بالقضية ليس يدل على أن المعنى الموضوع كلى، فيكون رفعه رفعاً للمعنى الكلى الموضوع، بل إنما يدل على أن الحكم على المعنى الكلى كلى. وذلك بين في المهملات. فإنه ليس تكونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعاني

١ — ليس : وليس د // فيكون : فيكون د
٢ — إنما : إنما د

== ابن سينا، العبارة، ص ٧٨ — ٧٩ : « وإذا لم تكن رابطة، وكانت القضية ثنائية، فترن بمحصولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول، ولا على أنه جزء من المحمول، والمحمول هو الجملة. لكن بعض حروف السلب الداخلة، وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بمحسب لغائتها، فإن ذلك يطلب الظن على أن حرف السلب رافع النسبة. ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة، أو في القرون... » المرجع نفسه، ص ٧٩ : « فيشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب، واللفظ « غير » أولى بالعدول ».

شرح الفارابي، ص ١٢٧ : ثم أوصى بعد هذا القول بأنه إذا عملت قضايا من موضوعات أفعالها غير محصلة، فليس ينبغي أن يظن أنها سوالب. ولا ينبغي إذا أخذت سوالب الموجبات أن يظن أن حرف السلب المقرون بأحد الموضوع غير المحصل أنه يجوز من أن يعاد حرف السلب مع الكلمة الوجودية، إن كانت مهلة، أو مع السور إن كانت ذوات أسوار. ولا أيضاً إذا قرن حرف السلب بالكلمة الوجودية أو بالسور، ثم لم يكرر حرف السلب مع الموضوع أنه يكون سلباً لهذا الصنف من القضايا. بل أوصى أن يعاد حرف السلب في كل ساب مرتين إن كانت في البسائط، وثلاث مرار إن كان السلب معدولاً...

وأعطي السبب فيه أن رفع موضوع الحكم ليس هو رفع الحكم نفسه. فإن رفع الحكم نفسه هو السلب... »

ابن سينا، العبارة، ص ٧٨ : « فإذا صادرت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب، لم يحصل إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة، أو تدخل الرابطة على حرف السلب. مثال الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً، ومثال الثاني قولنا : زيد يوجد لا عادلاً. فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها، وكان ذلك سلباً بالحقيلة. وإن دخلت الرابطة على حرف السلب، صيرت حرف السلب جزءاً من المعدول، فلم يكن المعدول بالفراده محمولاً، بل جملة الاحتمال ».

الموضوعة فيها كلية ، إذ كانت دلالات الألفاظ عليها دلالة كلية ، مثل قولنا :
 الإنسان عادل ، الإنسان ليس بعادل . فإن لفظ « الإنسان » يدل على معنى كل ،
 وإن لم يقرن به لفظة « كل » . ولو كانت لفظة « كل » هي التي تدل على أن المعنى
 كل ، لكانت لفظة « الإنسان » لا تدل على معنى كل ، إلا إذا قرن بها
 « كل » .

ولذلك ما يجب أن يقرن حرف السلب في القضايا المسورة التي موضوعاتها
 أسماء غير محصلة ، متلازمة كانت أو متعاعدة ، مع السور ، ويعاد حرف السلب
 ثانية مع الموضوع .

٣ — لم سقطت من د — ٧ — متعاعدة : متباينة ل

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٢٠ — ١٢ : τὸ καθόλου σημαίνει : τὸ γὰρ πᾶς οὐ τὸ καθόλου σημαίνει . δὴλον δὲ ἐκ τοῦδε , ὅτι καθόλου . ὅτι καθόλου σημαίνει ἀνθρώπου — οὐχ
 ὅτι καθόλου σημαίνει ἀνθρώπου , ὅτι καθόλου σημαίνει οὐκ ἀνθρώπου — οὐχ ὅτι καθόλου σημαίνει οὐκ ἀνθρώπου . ταῦτα γὰρ ἐκείνων διαφέρει τῷ μὴ καθόλου εἶναι .

ث . ع . ١٨٥ ب ٥ — ٧ : « فإن قولنا » كل « ليس يدل على أن المعنى كل ، بل على
 أن الحكم كل . وقد تبين ذلك من قولنا : « الإنسان يمشي » ، « الإنسان ليس يمشي » ،
 « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم
 فيها كلها .

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني : الإنسان يصبح ، وفي الترجمة العربية : الإنسان يمشي .
 فمرح الفارابي ، ص ١٣٠ : « بل قولنا : » كل « ليس يدل أصلاً على أن المعنى الموضوع
 كل ، وإنما يدل على أن الحكم كل فقط ... يريد أن الفرق بين هاتين المهمتين وبين قولنا :
 كل إنسان يمشي ، ليس كل إنسان يمشي ، أن المهمتين لم يستعمل الحكم فيها كلها . وإلا فإن قولنا :
 الإنسان يمشي ، ليس يزهد من كلية الموضوع فيه أن يهدف منه سور كل . ولا أن الإنسان معنى
 عام ، ونوع . وأنه يحمل على أكثر من واحد إنما استفدناه بأن كان معه سور كل ... فقولنا :
 « كل » ليس له مع دلالة على أن الحكم كل دلالة أيضا على أن الموضوع كل . بل إنما له فعل
 في الحكم فقط وفي الموضوع .

فإن كانت معدولة ، أعيذ الثالثة مع المحمول . وإن كانت غير معدولة ،
اكتفى بإعادته مع الموضوع .

وقد أتى مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف المدل قوته قوة حرف
السلب في اقتسام الصدق والكذب في جميع المصاد . وتأتى مواضع ليس يلزم
ذلك فيها .

فأما الموضع الذى قوة حرف المدل فيه قوة حرف السلب فهى القضايا
الشخصية إذا أخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذى من شأنها أن تتصف
بالملكة أو العدم المقابل لها . مثال ذلك أنه إذا سأل سائل : هل سقراط عدل ،
أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه أنه ليس بعدل ، فأجاب السائل
مكان قولنا : إنه ليس بعدل ، أنه لا عدل ، فإن قوة قولنا هاهنا : « لا عدل » ،
هو قوة قولنا : « ليس بعدل » ، إذ كان قولنا : سقراط عدل أو لا عدل ،
إذا اتفق أن وجد فيه الشرطان المتقدمان ، يقتسمان الصدق والكذب ، على مثل
ما يقتسمه قولنا : سقراط عدل ، أو ليس بعدل .

وقد يمكن في هذا الموضع ، كما يقول المفسرون : إذا كان قصد السائل
أن يتسلم من المجيب مقدمة موجبة ، فأجابه بالسالبة ، أن يأخذ بدل السالبة

٤ - والكذب : سقطت من ف

٦ - فأما الموضع : وأما الموضوع د

٧ - في الوقت : وفي الوقت ل : في وقت د

٨ - إذا : إن ل

١٠ - قولنا : قوله ف

١٥ - يتسلم : يسلم ه

معدولتها ، فينتفع بها ، إذا وضعها من القياس في الموضع الذى إنما ينتفع فيه بالموجبة ، لا بالسالبة ، مثل الصغرى من الشكل الأول . فإن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الإنتاج على ما سيبين في كتاب القياس . وقد ينتفع السائل بهذه الوصية أيضا إذا أراد أن ينتج عن السالب شيئا مناقضا^(١) .

٣ — ٤ — ٥ : بها ... ينتفع : سقطت من د لتكرار كلمة ينتفع

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ : $\epsilon\pi\iota\ \mu\epsilon\nu\ \tau\omega\nu\ :\ \epsilon\kappa\alpha\sigma\tau\omicron\nu\ ,\ \epsilon\iota\ \delta\iota\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma\ \epsilon\kappa\omega\tau\eta\theta\acute{\epsilon}\nu\tau\alpha\ \alpha\pi\omicron\phi\eta\sigma\alpha\iota\ ,\ \theta\iota\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\phi\eta\sigma\alpha\iota\ \delta\iota\lambda\eta\theta\acute{\epsilon}\varsigma\ \sigma\iota\omicron\nu\ \acute{\alpha}\rho\alpha\ \gamma\epsilon\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma\ \sigma\omicron\phi\acute{\omicron}\varsigma\ ;\ \sigma\iota\ .\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma\ \acute{\alpha}\rho\alpha\ \sigma\iota\ \sigma\omicron\phi\acute{\omicron}\varsigma\ .$ = ت . ع . ١٨٥ ب ١٧ — ١٩ : « ومن البين أيضا أنا في الأشخاص إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة بالإيجاب بالسلب > صدقت قضية موجبة كذلك < . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ بأن نقول : لا . فانا نقول : فسقراط إذا لا عدل . كلمة « بالإيجاب » موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعى بدوى وبولاك وفي شرح الفارابى ، ولكنها لا مقابل لها في الأصل اليونانى ، وقد تكون دسيلة على الترجمة العربية . وعلى أى حال : فالمسئلة بالإيجاب تعنى السؤال الموجب . وهذا واضح من شرح الفارابى ، ص ١٣٥ — ١٣٦ : « يعنى إذا كانت المسئلة من شخص ما مسئلة إيجاب ، فكان الجواب الصادق عنه جوابا بسلب لا بالإيجاب الذى صرح به السائل ، مثل أن تكون المسئلة عن سقراط : هل هو عدل ؟ وهى مسئلة عن سقراط بإيجاب ، وكان الجواب الصادق في سقراط بأن نقول : لا ، فنقولنا يحتمل أن يكون أريد به أنه لا عدل ، ويحتمل أن يكون أراد أنه : ليس يوجد عدلا ... » .

وانظر : الفارابى ، كتاب المهاراة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ : « فان اتفق في أمر ما موجود أن يسلب عنه شيء ، ويكون موقعه في القول موقعا يمنع به القول أن يصير قابلا ، مثل أن يقع في مكان المقدمة الصغرى في الشكل الأول مثلا ، فان لنا أن نغير ذلك فنجعل لفظه لفظ إيجاب معدول ، فيصح القياس حينئذ . فعل هذه الجهة متى اتفق أن سألنا عن سقراط — وهو موجود — هل هو حكيم ؟ فكان الجواب الصادق السلب ، فان لنا أن نأخذ أن : سقراط لا حكيم . » =

لكن ما فسرنا نحن به الموضوع هو البقي بفرض هذا الكتاب .
وأما الموضوع الذي لا يكون فيه قوة حرف العدل ، إذا قرن مع الملكة ، قوة
حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة ،
مثل أن يسأل سائل : هل كل إنسان حكيم ، أو ليس كل إنسان حكيم ؟ فيجيب
المجيب بدل قوله : ليس كل إنسان حكيم : كل إنسان لا حكيم . وذلك أن
الذي يقابل قولنا : كل إنسان حكيم ، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائماً

١ - الموضوع : الموضوع د

٢ - الموضوع : الموضوع د // الملكة : الكلمة د : الكلمة كتبت في الهامش

في ل كقراءة أخرى

٤ - يسأل : يسأل ل : يسأل د

== بالسلب : والسلب في شرح الفارابي ، ص ١٣٥ ، سطر ٩

< صدقت قضية موجبة لذلك > سقطت من مخطوط الأورغانون ومن طبعة بولاك ومن شرح
الفارابي ولكنها موجودة في الأصل اليوناني : $\delta\tau\iota\ \kappa\alpha\iota\ \kappa\alpha\tau\alpha\phi\eta\sigma\alpha\iota\ \alpha\lambda\eta\theta\epsilon\acute{\iota}\varsigma$ ، وقد أضافها
الدكتور بدوي .

لا عدل : كتب فوقها : ليس بدل ، في مخطوط الأورغانون : ليس بدل ، في شرح الفارابي ،

ص ١٣٥ ، سطر ١١

وعلق سانبليز ، نبذة ١٤ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ ، على هذا الموضوع قائلاً :

Il s'agit de savoir si d'une négation déterminée, on peut
régulièrement tirer une affirmation indéterminée. Aristote répond
que cela se peut dans les propositions individuelles .

انظر ترجمة Edghill ،

It is evident, also, that when the subject is individual, if
a question is asked and the negative answer is the true one, a certain
positive proposition is also true. Thus, if the question were asked
'Is Socrates wise ?' and the negative answer were the true one,
the positive inference 'Then Socrates is unwise' is correct.

بها ، هو قولنا : ليس كل إنسان حكيمًا ، لا قولنا : كل إنسان لا حكيم . إذ كان قولنا : حكيم ولا حكيم ، قوته قوة المتضادين ، وهو قولنا : كل إنسان حكيم ، ولا إنسان واحد حكيم .

والمضادان يكذبان معا في هذه المسألة ، كما تبين قبل^(١) .

-
- | | |
|---------------------------|--------------------|
| ١ — هو + هو د | ٢ — لا سقطت من د |
| ٣ — لا إنسان . لا إنسان د | ٤ — المضادان + د ف |
-

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٠ : ἀληθείας δὲ τῶν καθόλου οὐκ ἀληθείας ἡ ἀποφασίς, οἷον ἄρα γε πᾶς ἀνθρώπος σοφός; οὐ. πᾶς ἄρα ἀνθρώπος οὐ σοφός· τοῦτο γὰρ ψεῦδος. ἀλλὰ τὸ οὐ πᾶς ἄρα ἀνθρώπος σοφός, ἀληθές· αὕτη δὲ ἔστιν ἡ ἀντικειμένη, ἐκείνη δὲ ἡ ἐναντία.

ص ٢٠ ح . ١٨٥ ب ١٩ ح ٢٢ : « وأما في الحكم التكل فليس ما يقال فبعه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسان حكيم ؟ » « لا » « فكل إنسان إذا لا حكيم » . فان هذا القول كذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس لكل إنسان إذا حكيمًا » . وهذا القول هو المقابل لذلك القول ، فأما ذلك فانه مضاد له .

لاحظ المعنى الذى وقع في طبعة يدوى ص ٨٠ ، إذ نجد « القابل » بدلا من « المقابل » ، وهذه هي القراءة الصحيحة بدلالة الكلمة اليونانية ἀντικειμένη . وجدير بالذكر أننا نجد في طبعة بولاك عين الخطأ .

ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . انظر : شرح الفارابي « تحقيق كوتش ومادرو ، ص ١٣٧ ، سطر ٢ .

شرح الفارابي ، ص ١٣٧ ، « معنى إذا كانت المسئلة عن فى ، ما بإيجاب كلى ، وكان الجواب عنه أن يقول المجهب : لا ، وذلك محتمل : كل إنسان لا حكيم ، فأخبر أنه إذا أخذ المعدول مكان قوله : لا ، كان كاذبا ، بل إنما يكون الصادق مكان قوله : لا ، أن يقال : ليس كل إنسان حكيمًا . على خلاف ما كان الأمر عليه في الأشخاص . فإن الجسواب الصادق حين كان في الأشخاص بأن نقول : لا ، صدق معه : صدق لا هذا .

وأما في المسئلة من التكل بالإيجاب ، إذا مكان الجواب الصادق عنه بأن نقول : لا ، فليس أخذ المعدول مكان قوله « لا » حقا ، لكن السلب البسيط فقط . ومثال ذلك أن يقول السائل للمجهب : كل إنسان حكيم ، فيختار المجهب أن يقول : لا . فيجادر السائل ليأخذ : كل إنسان لا حكيم . فيكون الذى أخذه كاذبا لا يضح به ، بل الصادق على قوله « لا » قولنا : ليس كل إنسان حكيمًا .

والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل ، والكلمة المحصلة والغير محصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب والسلب . فإنه ليس قولنا : لا إنسان ، يدل فى الألسنة التى تستعمل فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدل عليه قولنا : ليس بإنسان . فإن قولنا : ليس بإنسان ، يدل على موضوع سلب منه الإنسانية ، وإن لم يصرح به فى هذا القول . فهو لذلك قول مركب . وكذلك يدل عليه قولنا : ليس بصحيح . وأما قولنا : لا إنسان ، ولا صح ، فإنه لا يدل دلالة السلب ، إذا قيل من غير أن يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها ، بل إنما يدل قولنا : لا إنسان ، على عدم الإنسانية ، وقولنا ، لا صح ، على عدم الصحة ، وهو المعنى المفرد الذى يدل عليه قولنا : مرض . ويظهر أنه ليس دلالتها دلالة السلب من أن السلب يصدق أو يكذب ، وأما قولنا : لا إنسان ، فليس هو لا صادقا ، ولا كاذبا . وذلك أنه إذا كان قولنا : « إنسان » ليس بصادق ، ولا كاذب ، ما لم يقرن به خبر ، مع أنه يدل على ملكة وصورة موجودة ، فأحرى أن يكون قولنا : لا إنسان ، لا يدل على صدق أو كذب ؛ إذ كان ليس يدل على وجود محصل ، وإنما يدل على وجود غير محصل^(١) .

-
- ١ — المقابل : المقابل د
٢ — مقابلة : مقابلة د // الإيجاب : بالإيجاب د // والسلب : السلب ف
٣ — فيها : سقطت من د ؛ — عنه : سقطت من د
٤ — القول : سقطت من د
٥ — دلالة : بدلا د
١٠ — لا (صادقا) : سقطت من د
-

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣١ — ٣٦ : αἱ δὲ κατὰ τὰ δόγματα ἀντικειμέναι : ὁνόματα καὶ ῥήματα, οἷον ἐπὶ τοῦ μὴ ἀνθρώπου καὶ μὴ δικαίου, ὅσπερ ἀποφάσεις ἀντὶ ὁνόματος καὶ ῥήματος δόξαιαν ἔχειν εἶναι. οὐκ εἰσὶ δὲ αἱ γὰρ ἀληθεύειν ἀνάγκη ἢ ψεύδεσθαι τὴν ἀπόφασιν, ὅ δ' εἰσὶν οὐκ ἀνθρώπου οὐδὲν μᾶλλον τοῦ εἰπόντος ἀνθρώπου ἀλλὰ καὶ ἡττον — ἡλήθευκε τι ἢ ψευσται, εἰ μὴτε προστεθῇ.

والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل .
وذلك أن قولنا : كل لا إنسان يوجد لا عادلا ، وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس ، تدل على ما يدل عليه قولنا : ليس يوجد شيء مما هو لا إنسان عادلا ، وهي السالبة البسيطة .

وليس بين هذا الصنف من القضايا ، أعني التي موضوعها اسم غير محصل ، وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل .

١ - اسم : + غير كُتبت فوق السطر في د

٣ - الموجبة المعدولة : المعدولة الموجبة ف // المعدولة : المعدلة د

== ت. ح. ١٨٥ ب ٢٣ - ١٨٦ أ : « فأما المتعاقبة من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة — ومثال ذلك في قولنا : « لا إنسان » أو « لا عدل » فانه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم ، أو من غير كلمة ، وليست كذلك . وذلك أنه واجب ضرورة في السلب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : « لا إنسان » فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب بمن قال : « إنسان » مالم يضيف الى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك » .

قارن ص ١٧ - ١٨ ، ولا سيما هامش ١ ، ص ١٧ ، فيما سبق

من : فن ، في شرح الفارابي ، تحقيق كوش وما ر ، ص ١٣٧ ، سطر ٣٦ . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .

شرح الفارابي ، ص ١٣٨ : « يريد أن التي تقابل من قبل الأسماء والكلم غير المحصلة المفردة ، مثل قولنا : لا إنسان ، ولا عدل . فإن قولنا : لا إنسان ، يقابل قولنا : إنسان . وقولنا : لا عدل ، يقابل قولنا : عدل . وليس هذا التقابل هو تقابل الأفكار بل ، بل مقابلة شيء مفرد لشيء مفرد . وهو ههنا بمقابلة البياض للسواد ، ومقابلة المدم للكت ، لا مقابلة قول لقول . . . فإن الاسم غير المحصل ليس بمنزلة قول سالب . وذلك أنه واجب ضرورة في كل سالب أن يصدق أو يكذب . ومن قال : لا إنسان ، فليس هو أخرى بأن يكون قد صدق أو كذب . فن قال : إنسان ما ، لم يضيف الى قوله شيئا ، بل هو دونه في ذلك . . . » .

وإذا تبدل ترتيب اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو المحمول، أو أحدى الكلمتين، في الثنائية، بأن يقدم منها ما شأنه أن يؤتى به أخيرا، أو أن يؤتى أولا بما شأنه منها أن يؤتى به ثانيا، أو يؤتى متأخرا بما شأنه منها أن يؤتى به متقدما، وبالجملية: أن يغير ترتيبها، ويبقى المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا، فإن القضية تبقى واحدة بعينها عفوطة المصدق، إن كانت صادقة، أو الكذب، إن كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: يوجد الإنسان عدلا، يوجد عدلا الإنسان، فإن هذه القضية هي واحدة بعينها. وكذلك قولنا: زيد قام، وقام زيد^(١).

١ — القضايا: سقطت من د

٣ — شأنه: + منها د // أحي أن: أو ف

// أخيرا: يؤتى به: سقطت من د لتكرار كلمتي يؤتى به

(١) أرسطو، ١٠، ٢٠، ١ — ٢: μετατιθέμενα δὲ τὰ ὀνόματα καὶ τὰ ἴδηματα ταῦτὸν σημαίνει, ὅσον ἔστι λευκὸς ἄνθρωπος, ἔστιν ἄνθρωπος λευκός.

— ت. ح. ١٨٦ — ٨٩: «والأسماء والكلام، إذا بدلت أما كتبها، أو دلالتها تبقى بحال

واحدة بعينها. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلا»، «يوجد عدلا إنسان».

لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني كلمة أبيض، ولكننا نجد في الترجمة: عدلا.

الفارابي، كتاب المبدأ، تحقيق محمد سليم سالم، ص ٢٩ — ٣٠: «وإذا بدل ترتيب أجزاء القطعة

في القول، فقدم الموضوع وأخر المحمول، أو قدم المحمول وأخر الموضوع، بعد أن يبقى الموضوع موضوعا،

والمحمول محمولا، لم تتبدل القضية فتعبر عن الأولى، ولا أيضا يكون ذلك حكمها. مثل قولنا: «زيد

قام» و«قام زيد». إلى العكس أو القلب أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا. فإن قولنا: «زيد

قام» و«قام زيد» ليس بقلب ولا عكس. بل القلب والعكس أن يقال: «زيد قائم» و«القائم زيد».

ويعني ابن باجة حل قول الفارابي: «العكس أو القلب»، كما يلي: ابن باجة: من كتاب المبدأ،

تحقيق محمد سليم سالم، ص ٤٤، ٤٥: «إنما قال: «العكس أو القلب» لما أراد أن يظهر بالظيمة التي

تتمها. فلما لم يكن لجموعها اسم، أخذ نوعه عوضه. وهذا يفعله كثيرا لما لا اسم له بنفسه، وليست هناك

فإنه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف إلا في ترتيب أجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم أن يكون لقضية واحدة أكثر من سلب واحد. وقد تبين أنه ليس للوجوب الواحد إلا سلب واحد^(١).

« أ » فتخبره كما ظن قوم، الخطأ بالإضافة إلى ما قاله في كتاب القياس. وذلك أنه قال هناك — لما قصد أن يعرفنا بمسألة كل واحد منها — إن العكس هو ما صار فيه المحمول موضوعا، والموضوع محولا. وييق الصدق والكيفية، والقلب ما لم يبق الصدق بعد ذلك. وهو هنا إنما أخذها عوض الجنس لما أراد أن يفهمنا الطبيعة التي تعنها لما لم يكن للجنس اسم. »
ابن سينا، عيون الحكمة، ص ١٥ : « العكس : يصير الموضوع محولا، والمحمول موضوعا، مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق على حاله. »
قارن : ابن سينا، التجاء، ٢٧.

شرح الفارابي، ص ١٤٠ : « ينبغي أن يشترط في هذا أن يبق الموضوع موضوعا والمحمول محولا... ».

ابن سينا، العبارة، ص ٩٤ : « ما علم أنه وإن كانت أجراء القضايا لا تعد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف، فإن لكل جزء منها مكانا طبعيا. أما السور فقد تبدل مكانه، فيقل : الناس أحياء كلهم، أو طرا، فيؤخر السور، ويفرق بينه وبين الموضوع، وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع. وكذلك الزاوية، قد تبدل موضعها الذي لها، فيقل : زاوية، يوجد الإنسان عادلا، وزاوية، الإنسان يوجد عادلا، وزاوية، الإنسان عادلا يوجد. وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول، بل قد تبدل وضع المحمول والموضوع، ولكن التفريق بين السور وبين حرف الطبع، مما لا يجوز. »

(١) أرسطو، ١٠، ٣٢٠ — : τοῦ αὐτοῦ τοῦ γὰρ μὴ τοῦτο ἐστὶ.

πλείους ἔσονται ἀποφάσεις. ἀλλ' ἐδέδεικτο ὅτι μία μὲν.

مت. ع. ١٨٦ — ١١ : « لأن الأمر إن لم يكن كذلك، وجب أن يكون المعنى واحد. »
بعضه سواب أكثر من واحدة. غير أنه قد بينا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد.

لجهد في طبعه بولوك : « تكن » ولكن القراءة الموجودة في شرح الفارابي وفي طبعة بدوى : « يكن » هي الصحيحة. وليس هناك لقط في مخطوط الأورخان.

شرح الفارابي، ص ١٤١ : « بنى : إن لم تكن دلالة الإيجابين جميعا دلالة واحدة، وصارا مختلفي الدلالة من أن يكون ذلك لكل واحد من ذينك سالبان. وذلك غير ممكن. لأن كل إيجاب له سلب واحد، لا سلبان. »

من أن يكون ذلك : هذه هي القراءة التي نجدها في طبعة مورثس ومارو، لكن السباني تفسر :
وجب من ذلك أن يكون.

وذلك أنه إن لم يكن قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا الإنسان ، قضية واحدة ، بل قضيتين مختلفتي المعنى ، وكان سلب قولنا : يوجد الإنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، وسلب قولنا : يوجد عدلا الإنسان ، ليس يوجد عدلا الإنسان ، وكان قولنا أيضا : ليس يوجد عدلا الإنسان ، يبين أنه سلب لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، لزم أن يوجد لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، سلبان : أحدهما قولنا : ليس يوجد الإنسان عدلا ، والآخر : ليس يوجد عدلا الإنسان ، وهو سلب القضية التي وضعنا أنها مغايرة في المعنى لقولنا : يوجد الإنسان عدلا ، وهو قولنا : يوجد عدلا الإنسان^(١) .

٥ — أنه : لأنه د // لزم : للزم ف

٧ — سلب : السلب د

٨ — (عدلا) الإنسان : + فانه أعرف أن هذين السلبين هو سلب واحد د ، ف : + من أن هاتين الموجبتين موجبة واحدة د

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ٤ — ١٠ : τοῦ μὲν γὰρ ἔστι λευκὸς ἀνθρώπος : ١٠ : ἀπόφασις τὸ οὐκ ἔστι λευκὸς ἀνθρώπος τοῦ δὲ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός , εἰ μὴ ἡ αὐτὴ ἔστι τῇ ἔστι λευκὸς ἀνθρώπος , ἔσται ἀπόφασις ἥτοι τὸ οὐκ ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος λευκός , ἢ τὸ οὐκ ἔστιν ἀνθρώπος λευκός . ἀλλ' ἡ ἐτέρα μὲν ἔστιν ἀπόφασις τοῦ ἔστιν οὐκ ἀνθρώπος λευκός , ἡ ἐτέρα δὲ τοῦ ἔστι λευκὸς ἀνθρώπος , ὥστε ἔσσονται δύο μίαι .

ث . ح . ١٨٦ ١١ — ١٥ : « وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا : « ليس يوجد إنسان عدلا » .

فأما سلب قولنا : « يوجد عدلا إنسان » — إن لم يكن هذا القول وقولنا : « يوجد إنسان عدلا » واحدا بعينه — فهو : إما قولنا : « لا يوجد عدلا لإنسان » ، وإما قولنا : « لا يوجد عدلا لإنسان » . لكن الأول منهما هو سلب قولنا : « يوجد عدلا لا إنسان » والثاني سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » . فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان .

سلبان : في مخطوط الأورطانون ، وفي طبعة بولاك نجد « سلبين » ، وهذا خطأ نحوي . لاحظ أنما نجد « أبيض » λευκός في الأصل اليوناني ، ولكننا نجد « عدلا » في الترجمة العربية .

فقد بان أن الأسماء والكلم التي هي أجزاء القضايا ، متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان ، أعنى عن الترتيب الذى هو الأنصح ، وبقي المحمول محمولا ، والموضوع موضوعا ، أنها تبقى تلك القضية بمعنىها^(١) .

٣ — موضوعا سقطت من ف // انها : انها ه

شرح الفارابى ، ص ١٤١ : « فكون قد صار لإيجاب واحد سلبان متناقضان له . وذلك محال . فإذا قولنا : يوجد إنسان عدلا ، وقولنا : يوجد عدلا إنسان ، دلالتاهما دلالة واحدة . فذلك صار المناقض لكل واحد منهما متناقضا للآخر » .

انظر تعليق Edghill على هذا الموضع ، هامش ٣ :

Aristotle really begs the question here, when he states that 'white is not man' is the denial of 'man is white'. Pacius explains that 'man is not white' and 'man is white' are in exactly the same relation each to each as 'white is not man' and 'man is white,' and that therefore 'white is not man' and 'man is not white' are identical. This seems fair, but is in itself sufficient to prove the point at issue at once. The argument of the whole, therefore, is unnecessarily complicated.

(١) أرسطو ، ١٠ ، ٢٠ ب ١٠ — ١٢ : ὅτι μὲν οὖν μετατιθεμένου τοῦ ὀνόματος καὶ τοῦ ᾧματος ἡ αὐτὴ γίνεται κατάφασις καὶ ἀπόφασις, ὁῦλον .

ت . ع . ١٨٦ ١٥ ١٦ — ١٦ : « فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها كان

الإيجاب أو السلب واحدا بعينه » .

أو (السلب) : هذه القراءة واضحة جدا في مخطوط الأيدفانون ، ولكن القراءة الموجودة في طبعة بدوى وشرح الفارابى ، تحقيق كوتش ومارو٢ ص ١٤٠ ، مسطر ٢٧ ، هي « و » ، ويقابلها في الأصل اليونانى καὶ .

شرح الفارابى ، ص ١٤١ : « فقد بان أن الأسماء والكلم ، إذا بدلت أما كتبها التي جرت العادة في الأكثر أن ترتب فيها ، فإن كان ذلك إيجابين ، كانت دلالتهما واحدة . وإن كانت سلبا كانت دلالتهما واحدة بمعنىها . وهذا فى ليس يخص الثلاثة ، بل يوجد هذا في الثنائية ، كقولنا : زيد قائم ، وقام زيد . فبر أن اشتباه الأمر في الثلاثة من هذه أكثر » .

وإذا أُوجب اسم واحد لأسماء كثيرة ، أو أُوجبَت أسماء كثيرة لاسم واحد ، أو سُلِبَ اسم واحد عن أسماء كثيرة ، أو سُلِبَت أسماء كثيرة عن اسم واحد ، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجابا واحدا ، ولا ذلك السلب سلبا واحدا .

كما أنه إذا أُوجب اسم واحد لاسم واحد ، وسُلِبَ عنه ، لا يكون إيجابا واحدا ، ولا سلبا واحدا ، ما لم يكن المعنى الذى يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا ، على ما قيل فيها سلف . إلا أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد . وذلك إما أن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة وهى التى يدل كل واحد منها على معنى واحد ، أو يكون ما تدل عليه الأسماء الكثيرة أجزاء معد أو رسم لشيء واحد ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ناطق . فإن المجتمع من هذين المحمولين هو حد الإنسان ، وذلك أن الإنسان حيوان ناطق . وكذلك إن كان أيضا رسما له ، مثل قولنا : الإنسان حيوان ، والإنسان ذو رجلين . فإن المجتمع هو رسم للإنسان ، وهو أنه حيوان ذو رجلين . ولفظ الإنسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا^(١) . فاما إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع

١ - أو أُوجبَت أسماء كثيرة : سقطت من د

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ١٢ - ١٨ : τὸ δὲ ἐν πολλῶν ἢ πολλὰ καθ' ἑνὸς καταφάναι ἢ ἀποφάναι , εἰ μὴ ἐν τῇ τὸ ἐκ τῶν πολλῶν δηλοῦμενον , οὐκ ἔστι καταφάναις μὴ οὐδὲ ἀποφάναις . λέγω δὲ ἐν οὐκ εἶν ὄνομα ἐν τῇ κείμενον , μὴ τῇ δὲ ἐν τῇ εἰς ἐκείνων , οἷον δ' ἀνθρώπος ἵσως ἐστὶ καὶ ζῷον καὶ δίκτυον καὶ ἡμερον , ἀλλὰ καὶ ἐν τῇ γίνεται ἐκ τούτων .

ت . ج . ١٨٦ - ٢٠ : « فاما إيجاب واحد لكثير ، أو كثير لواحد ، أو سلبه منه ، متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحدا ، فليس يكون إيجابا واحدا ، أو سلبا واحدا ، وأما بقول : « واحد » ليس متى كان الاسم الموطوع واحدا ، ولم يكن المعنى الذى من ذلك معنى واحدا ، مثل قولنا : الإنسان « مثلا » ، و « رجلين » ، « آلى » ، فإن المعنى المجتمع من هذه معنى واحد أيضا » .

منها واحدا ، فليس الإيجاب لها إيجابا واحدا ، ولا السلب لها سلبا واحدا .

== قارن :

أرسطو ، ص ١٧٠ ، ١٧١ - ١٤ : « οὐ πολλὰ τὸ διότι ἐν τῇ ἑστίν ἄλλ' οὐ πολλὰ τὸ ζῆον περὶ δύναν οὐ γὰρ διὰ τῷ σύνεγγυς εἰρησθαι εἰς ἑσται . »

ت.ع. ١٨٠ ب ١٨ - ١٩ : « وإنما صار قولنا : حي مشاء ذورجلين ، واحدا ، لا كثيرا ، لأنه يدل على واحد ، لامن قيل أنه قيل على تقارب بعضه على أثر بعض » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٦ - ٩٧ : « نأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثير اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن الإنسان حي ناطق ميت ، أى أن الإنسان حي هو الحي الذي هو الناطق الذي هو الميت . فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة . وكذلك إذا قلت : الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٣٨ : « وأما نفس تلو لفظ لفظ في زمان فصير ، فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع . فان التركيب الذي في الحدرد أيضا لولا شيء زائد يقتزن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا : « حي مشاء ذورجلين » يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تمنى به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذورجلين ، وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتفيد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التالي ، ما كان التالي يفعل وحده » .

شرح الفارابي ، ص ١٤١ - ١٤٢ : « فإيجاب محمول واحد لموضوعات كثيرة ، أو محمولات كثيرة لموضوع واحد ، يكون على ضربين : إما أن يكون إيجاب محمول واحد على أسماء مترادفة ، وإما أن يكون على أسماء متباينة ... فإذا أن تكون تلك الأسماء المتباينة أسماء يمكن أن تفيد بعضها ببعض ، ويشترط بعضها في بعض ، وإما أن تكون أسماء لا يمكن أن يشترط بعضها في بعض أصلا ولا وجه من الوجوه ... وأما إذا قهت تلك الأسماء بعضها ببعض ، فان الذي يجمع من جملة ذلك صنفان : أحدهما شيء يوجد لفظا مفردة يدل على ما يدل عليه جملة تلك المقهيات بعضها ببعض ، ومنها ما لا يوجد لها لفظا مفردة تقوم مقامها .

فأتي توجد لفظا مفردة تقوم مقامها فهو حد ، أو رسم . والتي لا توجد لفظا تقوم مقامها فهو ليس بحد ولا رسم » .

وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد ، فليس ذلك إيجاباً واحداً ، ولا سلباً واحداً . ومثال ذلك : حملنا على الإنسان أنه أبيض ، وأنه يمشى . فإن هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان ، فقليل : الإنسان أبيض يمشى ، لم يدل على معنى واحد إلا بالعرض .

والحال في هذه كالحال في المحمول الذى هو لفظ مشترك يدل على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد ، أو كالموضوع الذى هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدل على معنى واحد ، أعنى أنه كما أن القضية التى المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ، ولا القضية التى فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة ، كذلك الحال فى القضية التى يوجب فيها معان كثيرة بأسماء متباينة لموضوع واحد ، أو التى يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها بأسماء متباينة ، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحداً^(١) .

٥ — فى هذه كالحال : سقطت من د

٧ — محمول واحد : + ليس د

٨ — المحمول : سقطت من د // ولا القضية : والا د

١٢ — واحداً : واحد د

(١) أرسطو : ١١ ، ٢٠ ب ١٨ — ٢٢ : ἐν δὲ τοῦ λευκοῦ καὶ τοῦ ἀνθρώπου : καὶ τοῦ βαδίζειν οὐχ ἓν . ὥστε οὐτ' ἐὰν ἓν τι κατὰ τούτων καταφήση τις μία κατάφρασις , ἀλλὰ φωνή μὲν μία καταφράσις δὲ πολλαί , οὕτε ἐὰν κατ' ἑνὸς ταῦτα , ἀλλ' ὁμοίως πολλαί .

— ت ٥٠ . ١٨٦ | ٢٠ — ١٨٦ ب ٢ : « فأما المجتمع من قولنا : « أبيض » وقولنا : « إنسان » وقولنا : « يمشى » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذا إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً ، أن يكون القول إيجاباً واحداً ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبهام شيئاً واحداً ، كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال » .

والقضايا التي يحملها أو موضوعها اسم مشترك ، لما كانت قضايا كثيرة ،
لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدل عن سؤال واحد ، ولا الجواب الجدل
جوابا واحدا ، وإن كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع
يصدق عليها المحمول الواحد ، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك

١ — لما : ما د

٣ — وإن : ان ل

٤ — عليها : عليه د // المعاني : سقطت من د

= فأما (الإيجاب) : وأما ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٤ ، سطر ١٠ . لشيء واحد : الشيء
واحدا ، في طهمة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأروغانون .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ : « وأما إذا كانت المعاني متباينة ، لا يجمع طبيعة واحدة
كالإنسان الأبيض المشاء . فإذا قلت : زيد إنسان أبيض مشاء ، فاحملت عليه معنى واحدا . فإن
هذه الثلاثة أمور لا يتقيد في الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون
واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكن لا أضيق في أمثال هذه مضايقة كثيرة الهبة . فاني أجوز أن يجعل
هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولي أن أضيق لذلك
اسما واحدا من حيث هو جملة ، فيكون حل ذلك الاسم ، ولتكن الجيم مثلا تدل على مجموع هذه... » .
شرح الفارابي ، ص ١٤٤ : « معنى بقولنا : إنسان أبيض ماش ، ذكر أنه ليس بواحد . وأنه إن
أوجب موجب لهذه الأشياء واحدا ، لم يكن القول إيجابا واحدا . لكن اللفظ حتمثل يكون واحدا .
فأما الإيجاب فكثير ، ولا إن أوجب موجب هذه لشيء واحد ، كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على
ذلك المثال . »

وفيما قاله شك ما و ذلك أن قولنا : إنسان أبيض ماش ، ليس هو في الثبائن مثل قولنا : إنسان
وأبيض و ماش . ولكن لفظ مجتمع من أجزاء قيد بعضها ببعض . والناس يستعملون المجتمع من هذه
مقيدا بعضه ببعض كشيء واحد .

وقد قال هو أنه ليس ذلك معنى واحدا . وإن المجتمع من قولنا : هي ذو رجلين آفس ، معنى واحد .
لكن ينبغي أن يعتقد في مثل قولنا : هي ذو رجلين آفس ، أنه واحد بالذات . وفي مثل قولنا : إنسان
أبيض ماش ، أنه واحد بالعرض .

المحمول يصدق على الموضوع الواحد ، إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول ، أو كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة ، إلا أن جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع ، على ما تبين في كتاب الجدل^(١) .

١ — فوق كلمة الواحد في مخطوط ليدن توجد علامة تدل على أن الكلمات المكتوبة في الهامش

إلى اليسار قد سقطت من ذلك الموضع . ولكن هذه الألفاظ الموجودة في الهامش إلى

اليسار في مخطوط ل لا يمكن قراءتها . // إذ : أو ل

// إذ كانت المعاني الكثيرة هي المحمول : سقطت من ل

٢ — كان : كا د // واحد : سقطت من ف

٢ — ٣ — يدل كل واحد منهما ... التي يدل : سقطت من د

٣ — المعاني ، كثيرة إلا أن جميع المعاني د // يدل : سقطت من د

٤ — لفظ الموضوع على ما : سقطت من د // تبين : تبين ل

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ب ٢٢ — ٢٦ ، *ἐν οὖν τῇ ἐξήρῳτῃσιν τῇ διαλεκτικῇ* ،

ἀποκρίσεις εἰσιν αἰτήσεις ، *τῇ τῆς προτάσεως τῇ διατέρου μορίῳ τῆς ἀντιφάσεως* ، *τῇ δὲ πρότασις ἀντιφάσεως μίᾳ μόνον* ، *οὐκ ἔν* *αἰτή* *ἀποκρίσεις μία πρὸς ταῦτα* ' *οὐδὲ γὰρ τῇ ἐξήρῳτῃσιν μία* ، *οὐδ'* *ἐν τῇ ἀληθείᾳ* . *εἴρηται δὲ ἐν τοῖς Τοπικοῖς περὶ αὐτῶν* .

— ت . ع . ١٨٦ ب ٢ — ٦ : « فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً : إما المقدمة ، وإما بالجزء الأكثر من المناقضة . وكانت المقدمة جزءاً من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب من هذه واحدة . إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ، ولو كان حقاً .

وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع » .

جزءاً : جزءاً ما ، في طبعة بدرى . ولا أثر الكلمة : ما ، في مخطوط الأورفانون .

كتب فوق كلمة المواضع في مخطوط الأورفانون : معنى كتاب طويها .

راجع : أرسطو ، الجدل ، ٨ ، ٧ ، ١٦٠ ، ١٨١ وما بعده .

أرسطو ، السفسطة ، ٦ ، ١٦٩ ، ١٦٠ ، ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، أرسطو ، السفسطة ، ١٧ ، ١٧٥ ، ٣٩ ، وما بعده ، ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ١٨ ، ١١٩ ، ١٨٠ ، أرسطو ، السفسطة ، ٣٠ ، ١٨١ ، ٣٦ ، وما بعده ، ابن رشد ، تلخيص السفسطة ، ص ١٨ ، ١٦١ ، ١٨٠ .

فإن المحيَّب على طريق الجدل ليس عليه أن يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك ، إذ كان المحيَّب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران . وإنما قصد السائل على طريق الجدل أن يتسلم من المحيَّب أحد جزئى النقيض الذي يريد أن يضعه مقدمة يبطل بها وضع المحيَّب . فتنى سأل السائل المحيَّب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ ، فسلم له المحيَّب أحد جزئى النقيض ، فوضع السائل من أحد تلك المعاني مقدمة

٢ — يفهمه : سقطت من د // عليها : عليها ه
٥ — السائل : سقطت من ف ٦ — فسلم : فسلم ه

— ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٧ — ٩٨ : « ولما كان السؤال الجدل ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال ، فإن السؤال من ماهية الشيء وكيفية سؤال يعلم ليس سؤال طلب الإلزام ، بل السؤال المنطوق هو التسلم به مقدمات تتجتمع فتنتج خلاف ما ينصره المحيَّب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم نقيضه ضرورة ، ولا يكون للمحيَّب محيص منهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جواباً واحداً . فإن من ذلك ما لا يمكن أن يجاب فيه بإيجاب ولا سلب » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٥ : « وإنما قال هذا لأن السؤال الجدل هو سؤال يجتمع فوسه جزءا النقيض مما فيقال : هل كل لذة خير ، أو ليس كل لذة خيرا ، ويكون قصد السائل من جزئى المناقضة أحدهما . لأنه لا يمكن أن يستعمل أيهما اتفق جزء قياسه الذي يؤلفه وضع المحيَّب . وإنما يستعمل أحدهما . والذي قصده منهما أن يتسلمه من المحيَّب لاستعمله جزء قياس فهو المقدمة . لأنه هو المعد وحده دون نقيضه ليجعله جزء قياس . إلا أنه يخبر المحيَّب بسؤاله ليكون جواب المحيَّب ، بعد أن يروى أيهما هو الأقنع له ، في أن لا يبطل وضعه إذا سلمه . فيفوض إلى المحيَّب أنه يسلم ما يظن أن السائل لا يلتفت به ، وما يرى أن وضعه يسلم بتسليمه ، فيسلمه حينئذ . فذلك جعل بجزئى المناقضة لا بأحدهما . فلذلك صار السؤال الجدل يقتضى جواباً . إما بالجزء الذى يقصد السائل تسلمه من المحيَّب لاستعمله قياسه الذى يبطل به على المحيَّب وضعه وهو المقدمة ، وإما بالجزء الأخير من المناقضة الذى ليس قصد المحيَّب أن يتسلمه » .

المرجع نفسه ، ص ١٤٧ : « والسؤال الجدل ليس يقصد به استفهام ما عند المحيَّب في ذلك ليعلم المحيَّب ، ويتم السائل ... » .

— ١٣٠ —

يروم أن ينتج منها ما قصد إبطاله على المحيَّب ، كان المحيَّب حينئذ أن يقول :
لم أسلم هذا المعنى ، وإنما الذى سلمت معنى كذا وكذا . فلا ينتفع السائل
حينئذ بتسليم المحيَّب له أحد جزئى النقيض^(١) .

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك ، لأن على المعلم أن
يصلح السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه . ولذلك لم يكن هذا
السؤال سؤالاً جدلياً ، لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضى تفصيل ما يدل عليه
الاسم المشترك ، مثل أن يسأل سائل : ما هو العين ؟ فإن المحيَّب له يقول :
لأنه يدل على معان شتى : على الجارحة ، وعلى عين الماء ، وعين الشمس ،
وغير ذلك^(٢) .

وأما السؤال الجدلى فلما كان إنما يسأل السائل فيه بجزئى النقيض ، ليسلم له
أحدهما ، مثل أن يسأل : هل كذا كذا ، أو ليس بكذا ؟ فقد ينبغى أن يكون

١ — كان : ان د

د — يدل : + عليه د // لم يكن ، لا يكون د

(١) شرح الفارابى ، ص ١٤٦ — ١٤٧ : « وليس على المحيَّب أن يصلح سؤال السائل ، بل
على السائل أن يصلح سؤاله ثم يسأل : وإنما على المحيَّب الجدلى أن يقبل السؤال الذى على السائل
تصحيحه . وليس عليه أن يصحح سؤال السائل ، لأنه ليس يقصد بجوابه تعليم السائل ... وإنما يلزم
المحيَّب أن لا يقبل السؤال الفاسد فى المسائل العلمية » .

(٢) شرح الفارابى ، ص ١٤٧ : « وكذلك متى سأل المتعلم باسم مشترك ، فعل المعلم أن يقبل
السؤال ويصلحه على السائل ويعلمه » .

— ١٣١ —

السؤال محدودا ، ليكون الجواب الذى يقع عليه محدودا . وذلك إنما يكون بالاسم المتواطئ^(١) .

ولما كانت المحمولات الكثيرة التى تحصل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال :

إما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، وكان المجتمع منها محمولا واحدا ، وهو الذى قلنا إن المجتمع منها يكون قضية واحدة .
وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت صدقت ، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا إلا بالعرض .

وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كان الكلام هذرا وفضلا .
وإما محمولات إذا أفردت صدقت ، وإذا جمعت كذبت .

١ — يكون : + إذا كان السؤال ف ٢ — بالاسم : بالا د

(١) أرسطو ، ١١٩ ، ٢٠ ب ٢٦ — ٣٠ : ὅμα δὲ διήλον ὅτι οὐδὲ τὸ τί ἐστίν : ٣٠ — ٢٦ ب ٢٠ .
ἐρωτήσις ἐστὶ διαλεκτική· δεῖ γὰρ δεδύσθαι ἐκ τῆς ἐρωτήσεως ἐλέσθαι ὑπὸτερον βούλεται τῆς ἀντιφάσεως μόνον ἀποφύνασθαι. ἀλλὰ δεῖ τὸν ἐρωτῶντα προσδιορῆσαι πότερον τούδε ἐστὶν ὁ ἀνθρῶπος ἢ οὐ τοῦτο .
= ت. ح . ١٨٦ ب ٢٠ — ١٠ : « ومع ذلك ، فإنه من البين أن السؤال عن فـ : ما هو ؟ ليس سؤالا منطقيا . وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطق أن يختار المسئول أحد جزئى المناقضة — أيما شاء — حتى يحكم به . فقد يلين أن يكون السائل يجرى في تعديد السؤال هذا الجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟ » .

ابن سينا ، العبارة ص ٩٨ : « فليجب إذا حكمه السائل بين طرفى النقيض ، وألزمه أن يجيب بأحدهما ، أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوسيعها » .

فقد يلغى أن نعطي القانون الذى به تتبين هذه المحمولات بعضها من بعض ،
بعد أن يتبين أنه ليس واجبا أن يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا ، من غير أن
ينطوى فى ذلك كذب ولا فضل ^(١) . فنقول :

إنه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التى تصدق فرادى تصدق مجموعة
من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا . وذلك بين من قبل المواد .

ومما يلحق هذا الموضع ، إن سلمناه ، من الشناعة : أما من قبل المواد
فلأنه قد يصدق على زيد أنه طيب ، ويصدق عليه أنه بصير ، أى حاذق ،
وليس يلزم أن يصدق عليه الأسران جميعا ، حتى نقول : إنه طيب بصير ^(٢) .

١ — تتبين : تتبين د : تبين ف

٣ — فى : سقطت من د

٦ — الموضع : الوضع ف // من : سقطت من د

٧ — طيب : طوب د ٨ — طيب : طيب د

(١) ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ — ١٠٠ : « ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا : إن الأشياء
التي يمرض لبعضها أن يحمل على بعض ، لأنها قد تجتمع فى موضوع واحد كالبحير والطبيب والأبيض وجميع
ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التى ليس حال اجتماعها كما يكون من حال
اجتماع الصورتين فى مادة واحدة ، بل هى حواش متباينة ، مثل ما عرض للطبيب فى المثال أن صار أبيض
ولأنه يمرض أن صار طيبا ، فانها لا تصير معنى واحدا ، وذلك لأن معنى أنه طيب ليس معنى أنه أبيض ،
بل عرض له أنه أبيض » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢٠٦ ب ٣١ — ٣٦ : Ἐπεὶ δὲ τὰ μὲν κατηγορεῖται : συντιθέμενα , ὥς ἐν τὸ πᾶν κατηγορημα τῶν χωρὶς κατηγορουμένων ,
τὰ δ' οὐ , τίς ἢ διαίρομαι ; κατὰ γὰρ τοῦ ἀνθρώπου ἀληθὲς εἶπεῖν καὶ
χωρὶς ἔφθον καὶ χωρὶς δέπουν , ταῦτα ὥς ἐν , καὶ ἀνθρώπον καὶ λευκόν ,
καὶ ταῦθ' ὥς ἐν . ἀλλ' οὐχί , εἰ σκυτὺς καὶ ἀγαθός , καὶ σκυτὺς ἀγαθός .
— ج . ٥ . ١٨٦ ب ١٠ — ١١ : « ولما كانت الأشياء التى يحمل فرادى ، بعضها تحمل إذا
جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، وبعضها ليس كذلك ، فبينى أن نخير بالفرق فى ذلك . فان —

وأما الشناعة التي تلحق من قال إن كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير أن يلحق القول هذر ، فأحدها : إنه إن كان قولنا في زيد إنه إنسان حقا ، وإنه أبيض حقا ، فيجب أن يكون اتقول بمجموعها حقا ، أعني أن يكون زيد إنسانا أبيض .

٣ — بمجموعها : بإجماعها ف

— إنسانا من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حي ، وبأنه ذر رجلين ، و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان ، وبأنه أبيض . و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طبيب حقا ، فواجبه أن يكون طبيبا بصيرا .

الأشياء : الأسماء ، في شرح الفارابي ، ص ١٤٥ ، سطر ٨ .

ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ، مثل أنت يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ، ويكون فارها في الخطيطة ، أو بصيرا بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فار ، ولا يصح أن يقال : إن زيدا طبيب فار ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح أن يقال : زيد طبيب بصير ، فان هذا يكون نعتا لإياه بأنه طبيب فار في الطب أو بصير فيه . »

ولكن ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠١ وما بعدها ، يمارض ، ص ١١١ ، هذا الرأي الذي « يمكن به المغالطون من تخليطات » .

شرح الفارابي ، ص ١٤٨ : « والأشياء التي تحمل فرادى فتصدق ، ولا يكون كل واحد منها فضلا إذا حمل وحده على جماله ، فان كثيرا منها إذا قيد ببعضها ببعض صار كاذبا . وبعضها يصير فضلا من القول وهذا يانا . وبعضها ليس يكون كذبا ولا فضلا ويصح التقييد . ولكن لا يكون المجتمع منها معنى واحدا . وبعضها إذا قيد ببعض لم يصير ولا واحد منها فضلا ولا كذبا . وليس يكون المجتمع منها كثيرا ، بل يكون المجتمع من جملة معنى واحدا . »

ابن المقفع ، تلخيص كتاب العبارة ، مخطوط بيروت ، ص ٦٩ — ٧٠ : « قال وأما ما تكلم به مفرقا ولا يستقيم الكلام به مجعوا فكسيمون [أما] الإسكاف الذي كان ردى العمل في صنائه ، وقد كان بلغ من الصلاح ما إن سوفراطيس الفيلسوف كان يكثر أن يجلس إليه ويحاليه . فلما قال قائل : كان سيمون إسكافا ، ثم قال : وكان سيمون صائغا ، كان كل واحد من هذين القولين —

وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد ، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد ، صدق عليه أنه إنسان أبيض ، إنسان أبيض أبيض ، من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل ، وإن مر الأمر إلى غير نهاية . وذلك شليح .

وأيضاً فإنه إذا حملت عليه مفردات كثيرة ، لزم أن يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات ، أعني إذا ركب بعضها إلى بعض ، وهي غير متناهية ، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية . مثل أنه إن صدق عليه أنه إنسان ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى ، فيجب أن يصدق عليه أنه إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وأنه إنسان إنسان أبيض يمشى ، وكذلك أنه أبيض أبيض ، ويمشى يمشى ^(١) .

١ — القول ... وأخذنا : سقطت من د لتكرار كلمة القول

٢ — أنه : سقطت من ل

٣ — نهاية : نها د

٦ — الموضوع الواحد : موضوع واحد د

٨ — (إنسان إنسان) إنسان : سقطت من د // أبيض : — أبيض د

== شرح الفارابي ، ص ١٥٠ — ١٥١ ، ولا سيما ص ١٥٠ : « وأحسبه يرى بهذا القول إلى من يطلب حدود الأشياء بطريق القسمة . ويرى أنه يمتزىء في جميع ما شأنه أن يوجد في تحديد الشيء بطريق القسمة فقط ، من غير حاجة إلى شيء آخر سوى القسمة . مثل ما يرى ذلك قوم من أصحاب أفلاطون ، فإنهم يزعمون ذلك إلى أفلاطون . وأنه يرى أن منزلة القسمة في التحديد هذه المنزلة حتى يستغنى عن القياس وعن طريق آخر سوى طريق القسمة في أخذ جميع ما يلتزم به الحد » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢٠ ، ٤٠ ب ٢١ — ٤١ : $\kappa\alpha\iota\ \pi\acute{\alpha}\lambda\iota\nu\ \mu\omicron\upsilon\sigma\iota\kappa\omicron\varsigma\ \lambda\epsilon\upsilon\kappa\omicron\varsigma\ \beta\alpha\delta\iota\zeta\omega\nu$:

$\kappa\alpha\iota\ \tau\alpha\upsilon\tau\alpha\ \pi\omicron\lambda\lambda\acute{\alpha}\kappa\iota\varsigma\ \pi\epsilon\pi\lambda\epsilon\gamma\mu\acute{\epsilon}\nu\alpha\ \epsilon\iota\varsigma\ \acute{\alpha}\pi\epsilon\iota\rho\omicron\nu$. $\xi\tau\iota\ \epsilon\iota\ \delta\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma$
 $\kappa\alpha\iota\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$ ، $\kappa\alpha\iota\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma\ \Sigma\omega\kappa\rho\acute{\alpha}\tau\eta\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$. $\kappa\alpha\iota\ \epsilon\iota\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma$
 == $\kappa\alpha\iota\ \delta\iota\sigma\tau\omicron\upsilon\varsigma$ ، $\kappa\alpha\iota\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \acute{\alpha}\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\ \delta\iota\sigma\tau\omicron\upsilon\varsigma$.

فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية .

== ت . ح . ١٨٦ ب ٢٣ — ١٨٧ | ٣ : « وقد نقول أيضا عليه بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى ، فقد يجرى أن يقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا ، وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . ابن سينا ، العبارة ، ص ٩٩ : « وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشبهة أظهر . وأما الذي بالقوة لئلا أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ، أن يصدق جملة ، فيصدق أن الإنسان حيوان جسم ، أو حيوان حساس . وهذا ههنا . بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب . وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذي رجلين ، فكأنه قد انطوى في قولنا هذا أن في الناس من ليس هو ذا رجلين . وهذا كذب . »

شرح الفارابي : ص ١٥١ : « قال : وقد نقول عليه أيضا بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى . فقد يجرى أن يقال هذه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . فهذه الشبهة الثانية : وهو أن زيدا قد يحمل عليه إنسان ، وأنه طيب ، وأنه أبيض ، وأنه يمشى . ثم يجمع هذه جميعها فيحمل عليه ، ثم يفرد عليه كل واحد من هذه . فإن كان كل ما يصدق فرادى ، فإنه إذا جمع صدق ، يلزم أنه إذا قيل في زيد : إنه إنسان طيب أبيض يمشى ، طيب إنسان يمشى أبيض ، يمشى إنسان طيب أبيض . فتركب هذه تركيبات بلا نهاية . »

ثم ذكر الشبهة الثالثة ، فقال : « إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراط إنسان . وإن كان إنسانا وكان ذا رجلين ، فهو إنسان ذو رجلين . فهذه الثالثة ، وهي أيضا شعبة من جهة الشبعتين الأوليين . فإن فيها أيضا تكريرا . إلا أنه ليس بتكرير الشيء الواحد باسمه مرارا ، ولكن كان كأنه في لازم . فإنا إذا قلنا في هذا الجالس مثلا إنه سقراط ، لزم ضرورة أن يكون إنسانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لزم ضرورة أن يكون حيوانا . وإن قلنا في زيد إنه إنسان ، لزم أن يكون ذا رجلين . »

فهذه الوازم إذا قيد بها الأشياء التي عنها لزم هذه كان أيضا ههنا . كقولنا زيد هو إنسان حيوان ، أو إنسان ذو رجلين . كأنه قد يوجد إنسان ليس بحيوان ، أو ليس في طباعه أن يكون ذا رجلين ، بل ذا جناحين . إلا أن هذه بين أنها إذا قبلت فرادى صدقت ، ولم يمكن ولا واحد منها فضلا . وإذا جمعت كان الثاني منهما فضلا ، بل ههنا . »

يصلح Edghill من ترجمته ما يقابل الصيغة *alg draigon* = بلا نهاية .

— ١٣٧ —

فقد تبين من هذا أنه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا ، على ما كان يرى كثير من القدماء^(١) .

وإذ قد تبين هذا ، فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ، ومن المعنى الواحد الذي يحمل على معان كثيرة ، قضية واحدة ، وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا ، ومتى لا يكون^(٢) ، فنقول :

- ١ — يصدق : سقطت من د — واحد : واحدا ف
٢ — معنى واحد ... فنقول : سقطت من د

= ويختار Edghill (هاش ٢) نصا يخالف ما ارتضاه بيكر ، Bekker ، ويتفق النص الذي يختاره Edghill مع الترجمة العربية . والحسب أن تكرار Σωκράτης قبل Ανθρωπος ، وتكرار Ανθρωπος قبل δέκτους عديم الفائدة .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٥ — ٦ : «τι μὲν οὖν εἴ τις ἀπλῶς φήσει : τὰς συμπλοκὰς γίνεσθαι , πολλὰ συμβαίνει λέγειν ἄτοπα , δῆλον»
ت . ع . ١٨٧ | ٣ — ٤ : « فقد بان من ذلك أن من قال بأن التأليف واجب وجوده على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شنعاء » .
أن من : إن من ، في طبعة بولاك . وهذا خطأ واضح .

شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « يريد بهذا إلى أصحاب القسمة وإلى أفلاطون فيما أحسب » .
لارن : المرجع نفسه ، ص ١٥ ، وهاش ١ ، ص ١٣٥ من كتابنا هذا . وانظر أرسطو ، البرهان ، ١٣ ، ٢ (٩٦ أ ٢٠ وما بعده) = ت . ع . طبعة بدوى ، ص ٤١ — ٤٥٢ ؛ وابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٦ — ٧ : « πῶς δὲ θετέον , λέγομεν νῦν . »
ت . ع . ١٨٧ | ٤ : « فبعض الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع ، فنقول » .
شرح الفارابي ، ص ١٥٢ : « معنى لصف كيف ينبغي أن نحدد كل واحد من هؤلاء بوصولهم بعضها من بعض » .

لأنه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ، ولا كان أحدهما منظويا في الآخر ومنحصرا فيه ، أعنى أن يكون الشرط منحصرا في ذى الشرط ، وأخرى بذلك أن يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط ، مثل أن نقول : إن زيدا الأبيض أبيض ، مالم يكن ذلك على جهة التأكيد ، فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً^(١) .

فأما متى كان حملها بالعرض ، مثل قولنا في زيد : إنه أبيض ، وإنه يمشى ، فإنه ليس المجموع منها معنى واحداً^(٢) .

-
- ١ — أنه متى ... المعاني الكثيرة : سقطت من د تكرار كلمتي المعاني الكثيرة .
 - ٢ — منحصرا ... الشرط : سقطت من د لتكرار كلمة الشرط .
 - ٣ — ذى الشرط : الشرط ل
 - ٤ — بالعرض : سقطت من د // قولنا : قوك ل
 - ٥ — معنى : سقطت من ف
-

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٨١ — ٢١ : ٢١ : ἀληθὲς δὲ ἔστιν εἰπεῖν κατὰ τοῦ τινὸς καὶ ἀπλῶς, οἷον τὸν τινὰ ἀνθρώπου ἀνθρώπου ἢ τὸν τινὰ λευκὸν ἀνθρώπου ἀνθρώπου λευκόν· οὐκ αἰεὶ δέ, — ت . ج . ١٨٧ ، ١٥ — ١٧ : « لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض ، إلا أن ذلك ليس أبداً » .

(يصدق) القول على : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٥٨ ، سطر ١٨ .
 شرح الفارابي ، ص ١٥٨ — ١٥٩ : « معنى لكن قد يصدق حمل الأشياء الكثيرة على الشخص الواحد مجموعة وفرادي . حتى يكون حملها مجموعة في الصدق كحملها فرادي ، وحملها فرادي مثل حملها مجموعة . فان ما هنا أشياء كثيرة تحمل على شخص واحد بعينه مقيدة بعضها ببعض . وإذا أفرد بعضها من بعض صدقت أيضا . كقولنا في زيد : إنسان أبيض . فانا إذا أفردنا كل واحد منها ، فقلنا : زيد إنسان وأبيض ، كان صادقا ... إلا أن ذلك الشيء ليس يكون ممكن ذائما » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٧ — ١١ : τῶν δὲ κατηγορουμένων, καὶ ἐφ' οἷς κατηγορεῖσθαι συμβαίνει, ὅσα μὲν λέγεται κατὰ συμβεβηκός ἢ κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἢ δι᾽ ἄλλον κατὰ διατέρου, ταῦτα οὐκ ἔστιν ἐν, οἷον ἀνθρώπος λευκός ἐστι καὶ μουσικός, ἀλλ' οὐκ ἐν τῷ λευκῷ καὶ τῷ μουσικῷ· συμβεβηκότα γὰρ ἀμφω τῷ αὐτῷ .

وكذلك متى كان الثاني محصوراً في الأول ، لأن الكلام حينئذ يكون فضلاً ،
مثل قولنا في زيد : إنه إنسان حى ، على جهة تقييد الإنسان بالحى . فإن لفظ
الإنسان قد انطوى فيه الحى . ولذلك كان تقييدنا إياه بالحى هذراً ، بخلاف تقييد
الجنس بالفصل^(١) .

٢ — تقييد : تفسير ل

٣ — كان : ان د

== ت . ح . ١٨٧ أ ٥ — ٨ : « إن ما كان من المعانى التى تحمل ومن المعانى التى عليها
يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العرض ، فإن هذه ليس تصوير شيئاً
واحداً . ومثال ذلك قولنا فى إنسان من الناس إنه أبيض وطيب . فليس قولنا : إنه أبيض ، وإنه
طيب ، معنى واحداً . وذلك أنهما جميعاً مريضان لحقاً شيئاً واحداً » .

لاحظ أننا نجد فى النص اليونانى : *μουσικός* ، لكننا نجد فى الترجمة العربية : طيب .
شرح القارائى ، ص ١٥٢ — ١٥٣ : « قوله : المعانى التى تحمل ، والمعانى التى يقع عليها الحمل ،
لأنه يبين أنه جعل المعانى صنفين : صفات سماه المعانى التى تحمل ، والصنف الثانى : المعانى التى يقع
عليها الحمل . فبعض المفسرين يرى أن المعانى التى تحمل هى المعانى المحمولة . ويرى أن المعانى التى يقع
عليها الحمل هى الموضوعات التى تحمل عليها تلك المعانى المحمولة . فكأنه قال : ما كان من المحمولات ،
ومن الموضوعات . »

وآخرون منهم يرون أن المعانى التى تحمل هى المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد .
ويرون أن المعانى التى عليها يقع الحمل هى المعانى التى يمكن أن يشترط بعضها فى بعض .
... فكأنه قسم المعانى الكثيرة التى شأنها أن تحمل على موضوع واحد إلى ما لا يمكن أن تحمل بعضها على
بعض ، ولا يشترط بعضها فى بعض ، وإلى ما يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، أو يشترط بعضها
فى بعض » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ١٦ — ١٨ : *ἐτι οὐδ' ὅσα ἐνυπάρχουσι ἐν τῷ*
τέλει. διὸ οὐτε τὸ λευκὸν πολλὰς οὐτε ὁ ἀνθρώπος ἀνθρώπος ζῷον
ἐστιν ἢ δάκτυλος ἐνυπάρχει γὰρ ἐν τῷ ἀνθρώπῳ τὸ ζῷον καὶ τὸ δάκτυλον.
= ت . ح . ١٨٧ أ ١٢ — ١٥ : « ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً فى الآخر ، ولذلك
كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسان حى أو ذو رجلين . وذلك أنا قد
حصرنا فى قولنا إنه إنسان : أنه حى ، وأنه ذو رجلين » .

لنتى هريت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين ، أعنى من الحمل الذى
بالعرض ، ومن أن يكون أحدهما منحصرا فى الآخر ، فالقضية تكون واحدة ،
مثل قولنا فى الإنسان : إنه حيوان ، وإنه ذو رجلين .

وأما الأشياء التى تصدق بمجموعة فى الحمل على شىء ما ، إذا قيد بعضها ببعض ،
فإنها ما تصدق إذا أفردت ، ومنها ما ليس تصدق .

والصادقة منها هى التى يجتمع فيها شيان :

أحدهما : ألا ينحصر فى الشىء المشترط فى القول شىء هو مقابل الشىء الذى
اشترط فيه ، وقيد به ، وذلك بأى نحو اتفق من أنحاء التقابل الأربعة ، كان
ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدل عليه اسمه ، مثل قولنا : حيوان ميت . فإن
الميت ضد الحيوان ، من جهة دلالة هذا الاسم عليه ، أعنى اسم الحيوان ، أو كان

١ — المفردة : الكثيرة د // الصفتين : الصفتين د

٥ — فيها : منها د // ما : سقطت من د // منها : فيها د

٦ — يجتمع : يجتمع د

٧ — الشىء : لشيء ف

٩ — المقابل : + أى د

١٠ — ضد : من د // أو : إذ د

== ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « وكذلك إذا كان بعض محصورا فى بعض ، فإنه لا يحمل جملة ،
كالأبيض فى الإنسان الأبيض صريحا ، وذو الرجلين فى الإنسان نضمينا » .

شرح الفارابى ٤ ص ١٥٧ : « ثم أعطى السبب فوسه وقال : « وذلك أنا نريد حصرا فى قولنا إنه
إنسان ألهى ، وأله ذو رجلين » . ومعنى أن الحى وذو الرجلين هما يتردها حد الإنسان . فإذا شرطنا
فى الإنسان ، فقد كثر صريحا ، وجعل الشىء شرطية فى ذاته ، ليكون ذلك فضلا ، أو كذا » .

ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم ، بل من جهة دلالة الحد أو الرسم ، مثل قولنا : إنسان ميت . فإن الإنسان إنما يظهر أنه مقابل للميت من جهة حده الذى يقال فيه إنه حيوان ناطق .

فتى انحصر التقابل فى أمثال هذه المقيدات ، ككذب إذا أفردت ، فإنه يصدق على الميت أنه إنسان ميت ، وليس يصدق عليه أنه إنسان^(١) .

٢ — ٤ — ليت ... التقابل : سقطت من د للتشابه بين كلمتى مقابل والتقابل

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ | ٢١ — ٢٣ : ἀλλ' ὅταν μὲν ἐν τῷ προσκειμένῳ τῶν ἀντικειμένων τι ἐνυπάρχῃ ὃ ἔπεται ἀντίφασις, οὐκ ἀληθὲς ἀλλὰ ψεύδος, οἷον τὸν τεθνεῶτα ἀνθρώπον ἀνθρώπον εἰπεῖν .

— ت.ع. ١٨٧ | ١٧ — ١٨ : « لكن متى كان محصوراً فى المريد فى القول فى من التقابل الذى تلزمه مناقضة ، فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال فى الإنسان الميت : إنه إنسان » .
فان : ترجمة Edghill :

indeed, when in the adjunct there is some opposite which involves a contradiction, the predication of the simple term is impossible. Thus it is not right to call a dead man a man .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٠٠ : « ومنها ما يكون ذلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التى تنفلد من البحر فهاهب بها الصبيان إنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للطفو ، والحجر يرسب . لحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجراً . وكما يقال لهذا الشخص : إنه إنسان ميت ، ولا نقول إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . والماتت مقابل الحيوان » .
فهرح الفارابى ، ص ١٥٩ : « وإنما يخصر فى أحده الشئين مناقضة الآخر بأحد ثلثة أشياء : إما أن يكون فى أحدهما سلب مناقض ، أو يكون فى أحدهما عدم الآخر ، أو يكون فى أحدهما ضد الآخر... .
فذلك قال أرسطوطاليس : متى كان محصوراً فى المريد فى القول فى من التقابل الذى تلزمه مناقضة .
بمعنى أن يكون فى الزائد من الشئين اللذين قيد أحدهما بالآخر نوع من أنواع التقابل الذى يلزم ضرورة أن يكون مناقضاً لمقابله . مثل أن يكون فى الزائد عدم ملكة الآخر ، أو ملكة عدم الآخر أو ضد الآخر .
أو سلب الآخر .

والشرط الثانى : أن لا يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض ، أى من أجل غيره ، بل بالذات أى من أجل ذاته . فإنه إذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب ، إذا أفرد ، مثل قولنا : امرؤ القيس موجود شاعرا ، أو موجود متوهما . فإنه إذا أفرد هذا ، فقول : امرؤ القيس موجود ، كان كذبا ، إذ هو الآن معدوم . والسبب فى ذلك أن لفظ قولنا : « موجود » هو محمول على امرئ القيس من جهة أنه متوهم أو شاعر ، لا حملا أولا من أجل ذاته ، أى بإطلاق .

٢ — أى : سقطت من ف // إذا كان : إن د

٤ — موجود : موجودة د

٥ — موجود : موجودة د

== ويريد بالإنشاء فى القول الشئ الذى اشترط . وذلك يكون على وجهين : إما أن يكون مقابلا لما يدل عليه لفظه ، وإما أن لا يتبين فيه المقابلة فيما يدل عليه لفظه . ولكن تتبين المقابلة إذا أخذ حده يدل اسمه ... » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ أ ٢٥ — ٢٨ : οὐκ ἀεὶ ἐνυπάρχῃ , οὐκ ἀεὶ ἀληθές , ὥστε οὐ μὲν οἶον ποιητὴς . ἀρ' οὖν καὶ ἔστιν , ἢ οὐ ; κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ κατηγορεῖται τοῦ 'Ομήρου τὸ ἔστιν . ὅτι γὰρ ποιητὴς ἔστιν , ἀλλ' οὐ κατὰ αὐτό , κατηγορεῖται κατὰ τοῦ 'Ομήρου τὸ ἔστιν .

== ث . ح . ١٨٧ / ١٩ — ٢٢ : « متى لم يوجد فليس أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أميروس موجود شيئا ما » ، كأنك قلت « شاعرا » ، فهل هو موجود ، أو لا ؟ فان قولنا : « موجود » إنما حملناه على أميروس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجود شاعرا » ولم نحمل « موجودا » على أميروس بذاته » .

ابن سينا ، المهاو ، ص ١٠٠ : « وأما الذى لا مقابلة فيه وتكذب أفراده مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، ولقد مات أميروس : إن أميروس موجود شاعرا ، وإن أميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق . وإذا قيل : إن أميروس هو ، أو موجود ، كان كاذبا . وكذلك المقام موجود فى النظم ، فإذا قيل « موجود » كان كذبا » .

— ١٤٣ —

وقولنا فيه إنه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما هو قول صادق ، ولذلك
أمكن فيها ، إذا أخذت بهذه الجهة لفظة « الموجود » أن تصدق على المعدوم .
كما أن لفظة « غير الموجود » إذا حملت على الشيء من أجل غيره ، صدقت على
الشيء الموجود ، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله ، مثل قولنا في زيد
المشار إليه : إنه غير موجود حاككا ، فإنه ليس يصدق عليه أنه غير موجود
بإطلاق ، كما ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق .

- ٣ — ٤ — على الشيء... حملت : سقطت من د لتكرار كلمة : حملت
٥ — موجود : موجودة ه // موجود : موجودة د
٦ — موجود : موجودة د

== المرجع نفسه ، ص ١٠٩ — ١١٠ : « وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن
لفظة « هو » و « موجود » مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط
في حكم الأدوات لا دلالة لها بفتحها ، كما علمت . كما فيجب ألا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم
حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا ...
وبعد هذا كله فقد علمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس
كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء بوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال
الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أي
هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن مع خيال الزمان الماضي ، وقرن مع معنى الشاعر صدق
عليه .

وأما المثال الذي أورده بقولهم : إن المعنى موجود في التوهم ، ففيه أيضا ظلم
شرح الفارابي ، ص ١٦٠ : « والسبب في أنه كذب أن قولنا : « موجود » إنما حملناه على
أوميرس بطريق العرض . وذلك أنا إنما قلنا إنه موجود شاعرا ، أو لم يحمل موجودا على أوميرس
بذاته . يعني أنا لم نقصد بقولنا : « موجود » أن نعترف بوجود ذات أوميرس ، وإنما قصدنا به
كونه شاعرا ، وحاله من حيث هو شاعر . لحاله من حيث هو شاعر يصح الإخبار به عنه ، كان حيا ،
أو قالوا » .

فإذن متى لم ينحصر في الشرط أو القيد مقابل الشيء المقيد، متى دل على الشيء المقيد بحده أو اسمه ، ولا كان هنالك محمولا من أجل خبره ، فإنه واجب متى أفردت أمثال هذه في الحمل أن تصدق فرادى كما صدقت مجوعة^(١).

١ — الشيء : الشيء . ف

٢ — هنالك : سقطت من ف

(١) أرسطو ، ١١ ، ٢١ ، ٢٩ — ٣٣ : μήτε κατηγορίας μήτε ἐναντιότης ἐνεσιν , ἐὰν λόγοι ἀντ' ὀνομάτων λέγωνται , καὶ καθ' ἑαυτὰ κατηγορεῖται καὶ μὴ κατὰ συμβεβηκός , ἐπὶ τούτων τὸ τί καὶ ἀπλῶς ἀληθὲς ἔσται εἰπεῖν . τὸ δὲ μὴ ὅτι , ὅτι δοξαστον , οὐκ ἀληθὲς εἰπεῖν ὅτι . διότι γὰρ αὐτοῦ οὐκ ἔστιν ὅτι ἔστιν , ἀλλ' ὅτι οὐκ ἔστιν .

— ت . ج . ١٨٧ ، ٢٢ — ١٨٧ : « فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأفعال مكان الأسماء وكان محمولا بذاته ، لا بطريق المرض ، فإن القول فيها هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق . فأما ما ليس بوجود ، فليس القول فيه بأنه « شيء موجود » من قبل قولنا فيه إنه يوجد متوهما قولنا صادقا . وذلك أن المتوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود » .

(فليس القول) فيه : سقطت من طبعة بدوى .

كتب فوق كلمة الأفعال في مخطوط الأورفانون : من الحدرد .

المتوهم : التوهم ، في طبعة بدوى . والقراءة واضحة في مخطوط الأورفانون ، قارن : شرح الفارابي ، لمحقق كوشنر ، ص ١٦٢ ، سطر ٨ .

شرح الفارابي ، ص ١٦٢ : « يعني به أن الشيء إذا قيل فيه إنه متوهم نخرج من أن يكون موجودا . لأن معنى توهما له هو أن تنفصله وهو غير موجود . وأما إذا كان موجودا وأقنأه في تفرسا ، فاقا فعله ، ولا توهمه » .

المراجع نفسه ، المكان عينه ، « وقوله : وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل إنه غير موجود ، يعني أنه وإن أريد بقولنا « يوجد » وجود صورته في التوهم ، ليس يصدق عليه أن يقال إنه « موجود » ، من قبل أن معنى التوهم فيه ، ومعنى أنه متوهم ليس أنه موجود ، بل معنى التوهم أنه غير موجود . وذلك أن معنى قولنا : إنه إنما يوجد متوهما ، هو معنى قولنا فيه : إنه غير موجود على الإطلاق » .

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا : منها ذوات جهات ، ومنها ما هي غير ذوات جهات .
والجهة : هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، مثل
قولنا : الإنسان واجب أن يكون حيوانا ، أو ممكن أن يكون فيلسوفا .
وكانت أجناس ألفاظ الجهات جهتين :

أحدهما : الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه ، وهو الواجب ،
والمتنع الذي هو أيضا أحد قسميه . إذ كان الضروري : إما ضروري الوجود ،
وإما ضروري العدم ، وهو المتنع .

والثانية : الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويمد معه : مثل قولنا : « محتمل »^(١) .

١ — الفصل الرابع : فصل ل : وفي طبعة بولاك لكتاب العبارة لمحمد : [الفصل الرابع]
موضوعة بين قوسين .

٢ — منها : فيها ٥ // جهات : الجهات ٥ // جهات : الجهات ٥
٥ — جهتين : جهتان ٥
٧ — هو : سقطت من ٥

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ، ٢٤ — ٣٧ : σκοπεύον . διὰ διορισμένων .
ὅπως ἔχουσιν αἱ ἀποφάσεις καὶ καταφάσεις πρὸς ἀλλήλας αἱ τοῦ δυνατοῦ
εἶναι καὶ μὴ δυνατοῦ καὶ ἐνδεχόμενον καὶ μὴ ἐνδεχόμενον , καὶ περὶ τοῦ
ἀδυνατοῦ τε καὶ ἀναγκαίου ἔχει γὰρ ἀπορίας τινάς .

— ت . ع . ١٨٧ ب ٥ — ٧ : « وإذا قد نخلصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف
حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عند بعض ، ما كان منها فيما يمكن أن يكون وما لا يمكن ، وفيما
يحتمل أن يكون وما لا يحتمل ، وما كان منها في المتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع لذلك » .

فقد ينبغي أن ننظر في المتقابلات في هذا المجلس أى هى، وفي المتلازمة أيضا منها ، وذلك في المعدولة منها أيضا ، والبسيطة .

١ — ننظر : ينطق د // أى : + ما د

٥ — ٦ — (ايضا) منها : فيها د

= للشك : السلب ، في طهية بولاك ، ولكنها تقابل كلمة *dispositio*

عند (بعض) : من ، في طهية بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأروغاثون .

الفارابي ، كتابه العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤١ — ٤٣ : « وفي الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تسمى الجهات . والجهة هي اللفظة التي تقرر بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها ، وهي مثل قولنا : ممكن ، ضروري ، ومحمول ، وممتنع ، وواجب ، وقبيح ، وجميل ، وينبغي ، ويجب ، ويحتمل ، ويمكن ، وما أشبه ذلك » .

شرح الفارابي ، ص ١٦٣ : « والجهات هي الألفاظ التي إذا قرئت بالكلمة الوجودية ، وبما فيه قوة الكلمة الوجودية ، دلت على كيفية وجود المحمول للموضوع ... »

والجهات منها ما هي جهات أول ، ومنها ما هي جهات أخيرة . فالجهات الأخيرة ، مثل التي أحصيناها . والجهات الأول : انسان ، الممكن ، والضروري . وهناك أشياء كثيرة بعضها تضاف إلى الممكن ، كقولنا : محتمل ، ويجوز ، وأشياء أخرى تضاف إلى الضروري ، كقولنا : ممتنع ، ومحال ، وأشياء ذلك » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ١٧ : « الجهات ثلاث : واجب ، ويدل على دوام الوجود ، وممتنع ، ويدل على دوام عدم ، ويمكن ، ويدل على لا دوام وجود ، ولا عدم » .

ابن سينا ، محوّن الحكمة ، طهية بدوى ، ص ٥ : « جهات القضايا ثلاث : الواجب ، والممكن ، والممتنع . الواجب كقولك : الإنسان حيوان ، والممتنع كقولك : الإنسان جبر ، والممكن كقولك : الإنسان كاتب » .

لاحظ أن استعمال المؤنث ، ثلاثة ، في طهية بدوى ، خطأ ، والصواب : ثلاث .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٢ وما بعدها : « والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فحينئذ أنها نسبة ضرورة ، أولا ضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز . وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود ، وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود ، وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام لوجود ولا وجود ، وهي الجهة الممكنة ... » .

وإنما صارت ألفاظ الجهات جهتين ، لأنه إنما قصد بها أن تكون دلالتها مطابقة للوجود ، والموجود قسمان : إما بالقوة ، وإما بالفعل . والضروري يقال على ما بالفعل ، والمكن يقال على ما بالقوة .

فلننظر في المتقابلة منها أولا ، ثم في المتلازمة ، فنقول :

إنه قد يظهر في بادى الرأي أن حرف السلب ينبئ أن يوضع في أمثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة ، لامع المحمول كالحال في القضايا غير ذولت الجهات . وذلك أن سلب قولنا : الإنسان يوجد عدلا ، هو قولنا : الإنسان ليس يوجد عدلا ، لا قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا^(١) .

١ — دلالتها : بدلاتها د

٧ — أن : على د

٨ — لا (قولنا) : سقطت من د

— السامى ، البصائر النصيرية ، ص ٥٧ : « وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة ، دالة على هذه الأحوال الثلاثة ، سواء كانت دلالتها صادقة ، أى مطابقة للامر في نفسه ، أو كاذبة . وتلك اللفظة مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حيوانا ، ويتبع أن يكون الإنسان حجرا ، ويمكن أن يكون الإنسان كاتبا . وقد تخالف جهة القضية مادتها بأن يكذب اللفظ الدال عليها ، مثل قولك : يجب أن يكون الإنسان حجرا ، أو كاتبا . فان المادة بمنتهى في احدهما ، يمكن في الأخرى ، والجهة واحدة فيهما جميعا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ أ ٢٨ — ٢١ ب ٣ : $\epsilon\lambda\gamma\alpha\rho\tau\acute{\omega}\nu\sigma\upsilon\mu\pi\lambda\epsilon\kappa\omicron\mu\acute{\epsilon}\nu\omega\nu$: $\alpha\upsilon\tau\alpha\iota\delta\iota\lambda\lambda\acute{\eta}\lambda\alpha\iota\varsigma\alpha\nu\tau\acute{\iota}\kappa\epsilon\iota\nu\tau\alpha\iota\alpha\nu\tau\iota\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\varsigma,\theta\sigma\alpha\iota\kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\tau\omicron\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\kappa\alpha\iota\mu\eta\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\tau\acute{\alpha}\tau\tau\omicron\nu\tau\alpha\iota,\omicron\acute{\iota}\omicron\nu\tau\omicron\upsilon\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu\alpha\pi\acute{o}\varphi\alpha\sigma\iota\varsigma\tau\omicron\mu\eta\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu,\omicron\upsilon\tau\omicron\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\mu\eta\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu,\kappa\alpha\iota\tau\omicron\upsilon\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\lambda\epsilon\upsilon\kappa\omicron\nu\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu\tau\omicron\mu\eta\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\lambda\epsilon\upsilon\kappa\omicron\nu\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu,\delta\iota\lambda\lambda'\omicron\upsilon\tau\omicron\epsilon\acute{\iota}\nu\alpha\iota\mu\eta\lambda\epsilon\upsilon\kappa\omicron\nu\alpha\nu\theta\upsilon\rho\omega\pi\omicron\nu.$

— ت . ع . ١٨٧ ب ٨ — ١١ : « وذلك أنه إن كانت المقاضات في الأفاويل المولفة إنما

يكون العناد بينها بعضها لبعض فيا كان منها مبنيا على قولنا : موجود ، ولا موجود . ومثال ذلك أن سلب

وذلك أنه لما كان الإيجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فإن وضعنا أن سالب قولنا: الإنسان يوجد عدلا، قولنا: الإنسان يوجد لا عدلا، وجب، مثلا، في هذين القولين أن يقتسما الصدق والكذب على جميع الأشياء، حتى يجب إن كان قولنا في الخشبة، مثلا، أنها توجد إنسانا عدلا، كاذبا، فيكون الصادق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا^(١).

٢ — سالب قولنا: السالب لقولنا د // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان ف
، // الإنسان يوجد : يوجد الإنسان. ف
٤ — قولنا : سقطت من د // توجد : + إنسان ف
٥ — فيكون : أن يكون ف // توجد : + إنسان ف // لا
عدلا : + لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الإنسان [: + فقط د] ،
فقد يجب أن كان الصادق [: اتصاف د] أن الخشبة توجد لا عدلا أن الصدق [: يصدق ل] عليها
أن الخشبة إنسان لا عدلا . وذلك في غاية الاستحالة [: + هو د] : د ، ف

— قولنا : « يوجد إنسان » ، قولنا : « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا : « يوجد لا إنسان . وسلب
قولنا : يوجد إنسان عدلا ، قولنا : ليس يوجد إنسان عدلا ، لا قولنا : يوجد إنسان لا عدلا .
شرح القساري ، ص ١٦٦ : « يمتنع بالأقوال المؤلفات : الأقوال التي ربطت أجزاءها
بعضها ببعض . وذلك هي الأقوال الجائزة . فإن الرباط إنما يجعل فيها . وأما سائر الأقوال التي
ليست هي جائزة فإنها ليست يصرح فيها برباط ، مثل الأمر وما شاكل الأمر ، أو مثل الحدود والرسوم
وما شاكلها » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « ثم لما أدخلت رابطة المفعول ، وجب — إن أروث السلب —
أن تلحق حرف السلب بالرابطة . فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ، قولنا : زيد يوجد لا عادلا ،
بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا » .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٣ — : εἰ γὰρ κατὰ παντός ἡ κατάφασις : •
ἡ ἡ ἀπόφασις, τὸ εὖλον ἔσται ἀληθὲς εἰπεῖν εἶναι μὴ λευκὸν ἄνθρωπον.
— ت . ح . ١٨٧ ب ١١ — ١٣ : « لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب
= وإما السلب ، فقد يصدق إذا في الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا » .

وإذا كان حرف السلب إما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة، فقد يظن أن الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال ، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، أنه يمكن ألا يوجد .

غير أنه قد يظهر أنه يصدق على الشيء بعينه أن يقال فيه : إنه يمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد . ومثال ذلك أن ما هو ممكن أن ينقطع ، فهو ممكن ألا ينقطع ؛ وما هو ممكن أن يمشى ، فهو ممكن ألا يمشى . وذلك أن الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ، ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وألا يوجد .

ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على الصدق في شيء واحد ، فبين أنه ليس سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن ألا يوجد .

-
- | | |
|---------------------------------|-------------------------------------|
| ١ — وإذا : اذا د | // يوضع : الوضع د |
| ٣ — قولنا : قولنا د : سقطت من ف | // (الشيء) أنه : سقطت من د |
| ٥ — (هو) ممكن : يمكن د | // ينقطع : + فهو ممكن ألا ينقطع د |
| ٩ — فبين : تبين د | // أنه ليس ... ألا يوجد : سقطت من د |
-

== لاحظ أننا نجد في الأصل اليوناني أبسط ، بينما نجد « عدلا » في الترجمة العربية .
 فبحسب الفارابي ، ص ١٦٧ : « ثم بين أن قولنا : الإنسان يوجد لا عدلا ، ليس هو مناقضا لقولنا : الإنسان يوجد عدلا . لأن قولنا : يوجد عدلا ، كاذب على الخشبة . فلو كان قولنا : يوجد لا عدلا ، مناقضا له ، لكان يصدق في الخشبة أنها توجد لا عدلا . وجعل الدليل على أن الخشبة يكذب عليها قولنا : توجد لا عدلا ، أن « لا عدل » إما يصدق على « الإنسان » فقط ... فإن كانت الخشبة يصدق عليها أنها توجد لا عدلا ، فهي يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا . غير أنها لا يصدق عليها أنها توجد إنسانا لا عدلا ، فهي لا يصدق عليها أنها توجد لا عدلا . فإن كان قولنا : يوجد لا عدلا ، كاذبا على الخشبة ، فليس بمناقض لقولنا : يوجد عدلا . فإن حرف السلب إنما ينشئ أن يوضع أبداً مع قولنا : « يوجد » .

قارن أيضا ، المرجع نفسه ، ص ١٢٤ .

فإذ قد تبين أن حرف السلب في هذه القضايا ، أعني ذوات الجهات ، لا يلغى أن يوضع لا مع المحمول ، ولا مع الكلمة الوجودية ، فقد يجب أن يوضع مع الجهة ، فيكون سلب قولنا في الشيء : إنه يمكن أن يوجد ، قولنا : إنه ليس يمكن أن يوجد^(١) .

وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها . وذلك واجب .

فإنه كما أن في القضايا التي ليست بذات جهة إنما كنا نقرن حرف السلب بالشيء الذي يتنزل في الجمل منزلة الصورة ، وهي الكلمة الوجودية ، لا بالشيء الذي يتنزل منزلة المادة ، وهو المحمول ، كذلك هاهنا إنما يوضع حرف السلب

١ — فإذا قد تبين : سقطت من د

٦ — كذا : كان د . ٧ — يتنزل : نزل د

// الجمل : الجملة د : الجمل ف ، ل ٨ — يتنزل : نزل د

(١) أرسطر ١٢ ، ٢١ ب ١٠ — ٢٣ : τοῦ καὶ οὕτως πανταχοῦ , καὶ τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔσται τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι , ἀλλ' οὐ τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι . δοκεῖ δὲ τὸ αὐτὸ δύνασθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι· πᾶν γὰρ τὸ δυνατὸν τέμνεσθαι ἢ βαδίζειν καὶ μὴ βαδίζειν καὶ μὴ τέμνεσθαι δυνατὸν . λόγος δέ , ὅτι ἅπαν τὸ οὕτω δυνατόν οὐκ ἀεὶ ἐνεργεῖ , ὥστε ὑπάρξει αὐτῷ καὶ ἡ ἀπόφασις· δύνатаι γὰρ καὶ μὴ βαδίζειν τὸ βαδιστικὸν καὶ μὴ δριῦσθαι τὸ ὀρεατὸν . ἀλλὰ μὴν ἀδύνατον κατὰ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύεσθαι τὰς ἀντικειμένους φάσεις . οὐκ ἄρα τοῦ δυνατὸν εἶναι ἀπόφασις ἔστι τὸ δυνατὸν μὴ εἶναι . συμβαίνει γὰρ ἐκ τούτων ἢ τὸ αὐτὸ φάναι καὶ ἀποφάναι ἅμα καὶ κατὰ τοῦ αὐτοῦ , ἢ μὴ κατὰ τὸ εἶναι καὶ μὴ εἶναι τὰ προστιθέμενα γίνεσθαι φάσεις καὶ ἀποφάσεις . εἰ οὖν ἐκεῖνο ἀδύνατον , τοῦτ' ἔν ἐστὶ ἀίρετόν . ἔστιν ἄρα ἀπόφασις τοῦ δυνατὸν εἶναι τὸ μὴ δυνατὸν εἶναι .

في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذات
الجهات من المحمول ، وهي الجهة .

١ — الشيء : سقطت من د // يتنزل تنزل د // منزلة : بمنزلة د

// الكلمة الوجودية : سقطت من د

٢ — من : سقطت من د

== ث.ع. ١٨٧ ب ١٧ — ١٨٨ ٥ : « فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل
موضع ، فيلزم أن يكون أيضا سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : يمكن أن لا يوجد ، لا قولنا :
لا يمكن أن يوجد . غير أنه قد يظن أن قولنا : قد يمكن أن يوجد ، وقولنا : قد يمكن ألا يوجد ،
معنى واحد بعينه ... إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذا
سلب قولنا : قد يمكن أن يكون ، قولنا : قد يمكن ألا يكون ، لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب
معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه ، وإما أن تكون زيادة الواحق التي بها يصير القبول إيجاباً
أو سلباً ليس تلحق قولنا : يكون أو يوجد ، أو قولنا : لا يكون أو لا يوجد . فإذا كان الأول من
هذين ممكناً ، فيجب أن يكون الثاني مؤثراً . فالسلب إذاً لقولنا : يمكن أن يوجد ، إنما هو قولنا :
لا يمكن أن يوجد » .

فإذا (كان الأمر) : فإذا ، في مخطوط الأورفانون ، وشرح الفارابي ، ص ١٦٨ ، سطر ٢ .
ولكن القراءة الصحيحة وبما كانت « فإذا » بدلالة لا في النص اليوناني .

الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٢ — ٤٣ : « والقضايا التي تكون فيها
جهات تسمى ذات الجهات . وقد يكون منها موجبات وسوالب . والسلب إنما يحدث فيها : أما
في الشخصية والمهولة منها فحق رتب حرف السلب مع الجهة ، وأما في ذات الأسوار فمع السوء كقولنا :
زيد ينبغي أن يتكلم ، سلبه المقابل له : زيد ليس ينبغي أن يتكلم ، وقولنا : زيد يمكن أن يصير
حالمًا ، سلبه : زيد ليس يمكن أن يصير حالمًا ، وقولنا : الإنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، سلبه :
الإنسان ليس يمكن أن يوجد عادلاً . وأما في ذات الأسوار فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يمشي ،
يناقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يمشي ، وبضاده : ولا إنسان واحد يمكن أن يمشي . وكذلك في
الثلاثية : فإن قولنا : كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ، ينقضه : ليس كل إنسان يمكن أن يوجد عادلاً ،
وبضاده قولنا : ولا إنسان واحد يمكن أن يوجد عادلاً » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٣ : « كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في التفضية الشخصية ،
كان الواجب الطبيعي ، إن أردت السلب ، أن تقرر الحرف السالب بالمحمول . ثم لما أدخلت رابطة
المحمول وجب — إن أردت السلب — أن تلحق حرف السلب بالرابطة ، فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد
عادلاً ، قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ، فيكشف وتلك قد تكونان »

وذلك أن الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع ، صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة إلى المادة . ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة إلى الكلمة الوجودية : وذلك أنها قد تدل على كيفية وجود المحمول للوضوع ، كانت نسبتها أيضا إلى الكلمة الوجودية نسبة الصورة إلى المادة^(١) .

-
- ١ — لما سقطت من د
٢ — نسبتها بسببها د
٤ — قد سقطت من ف
-

— إذا كان زيد معدوما ، فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة ، فإنك متى أردت السلب ، يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم .

السارى : البصائر النعمرية ، ص ٥٧ : « وأما في السلب لحقه من جهة المعنى أن تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . وكذلك في جميع الجهات . لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً ، فيقال : يمكن أن لا يكون أحد الناس كاتباً . »

شرح الفارابى ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

(١) شرح الفارابى ، ص ١٧١ : « معنى أن نسبة الجهة إلى الكلم الوجودية كنسبة الكلم الوجودية إلى المحمول والموضوع . وكأن الكلم الوجودية هي التي تحد ويحصل الأمر المحمول من الأمر الموضوع ، كذلك الجهة تحصل حال الوجود ، أى حال هي . كما أن الكلم الوجودية كانت تحصل حال المحمول من الموضوع ، أى حال هي . »

ولما كان حرف السلب ليس يحصل مع المحمول ، ولا مع الموضوع ، بل كان يلبنى في الثلاثية أن يحصل مع التي تحصل حال المحمول من الموضوع ، كذلك في ذوات الجهة يلبنى أن يحصل مع التي تحصل حال الوجود ، أى حال هي . وذلك أن المحمول والموضوع نسبتها إلى الكلم الوجودية في الثلاثية كنسبة الكلم الوجودية إلى الجهات في المقدمات ذوات الجهات . وذلك أن المحمول والموضوع هما أمران مجزئهما كالمادة للكلم الوجودية .

وإذا كانت الـسبـتان واحدة ، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة ، فواجب أن يوضع هاهنا مع الـجـهـة . وبالجملـة فهو ظاهر بنفسه أن سلب قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس يمكن أن يوجد . إذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً . وأما قولنا : يمكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليست متناقضات ، بل متلازمات .

وكذلك سلب قولنا : يمكن أن لا يوجد ، وهي الممدولة المنكحة ، هو قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد^(١) .

٤ — وألا يوجد : + وأن لا يوجد د تكرر .

== وكذلك الكلم الوجودية كالمادة للجهات وذلك أن الجهات لما كانت تدل على كيفية الوجود ، والوجود يدل على كيفية حال المحول من الموضوع ، صار ما تدل عليه الجهة بالضرورة في الكلم الوجودية وما تدل عليه الكلم الوجودية كالصورة في المحول والموضوع . وحرف السلب لم يكن يقرن في الثلاثية بما هو كالمادة للكلم الوجودية ، بل بالذي هو كالصورة . كذلك ليس يقرن حرف السلب بالذي هو كالمادة في المقدمات ذوات الجهات ، بل بالذي هو في ذوات الجهة كالصورة . ولما كان اقتران حرف السلب بالذي هو كالمادة في الثلاثية يجعل المقدمة معدولة ، كذلك اقتران حرف السلب بالتي هي كالمادة في المقدمات ذوات الجهات .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٢١ ب ٢٤ — ٢٢ ، ٢١ أ ٢٤ : δύνατον μὴ εἶναι ἀποφασίς : οὐ τὸ δύνατον εἶναι , ἀλλὰ τὸ οὐ δύνατον μὴ εἶναι , καὶ τοῦ δύνατον εἶναι οὐ τὸ δύνατον μὴ εἶναι , ἀλλὰ τὸ μὴ δύνατον εἶναι — διὸ καὶ θεωλοῦνθεῖν ὅτι ὁρίζεται ἀλλήλαις αἱ τοῦ δύνατον εἶναι καὶ δύνατον μὴ εἶναι . τὸ γὰρ αὐτὸ δύνατον εἶναι καὶ μὴ εἶναι . οὐ γὰρ ἀντιφάσεις ἀλλήλων αἱ τοιαῦται , τὸ δύνατον εἶναι καὶ δύνατον μὴ εἶναι — ἀλλὰ τὸ δύνατον εἶναι καὶ μὴ .

دύνατον εἶναι οὐδέποτε ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἅμα ἀληθεύονται . ἀντίκεινται γὰρ . οὐδέ γε τὸ δύνατον μὴ εἶναι καὶ οὐ δύνατον μὴ εἶναι οὐδέποτε ἅμα ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀληθεύονται .

وسلب قولنا واجب أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، وسلب قولنا : واجب ألا يوجد ، وهى المصادرة الواجبة ، قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . وكذلك سلب قولنا : ممتنع أن يوجد ، قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد . وسلب قولنا : ممتنع أن لا يوجد ، قولنا : ليس بممتنع أن لا يوجد^(١) .

فهذه هى القضايا المتقابلة فى هذا الجدل .

١ — ٢ — أن يوجد ... واجب : سقطت من د تكرار كلمة واجب
٤ — ليس بممتنع : لا ممتنع ف : لا ممتنع ل

ث . ع . ١٨٨ — ١١١ — ١٧ : « فإن سلب قولنا : « يمكن أن يكون » ، قولنا : « لا يمكن أن يكون » . فأما سلب قولنا : « يمكن ألا يكون » ، فإنه قولنا : « لا يمكن ألا يكون » . وكذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضا من قبل أن ما كان ممكنا أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا : « يمكن أن يوجد » وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، فلا يصدقان معا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال ، لأنهما متقابلان . ولا قولنا أيضا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، يصدقان معا فى حال من الأحوال .

وقولنا لا يمكن ألا يوجد : سقطت من طيبة بدوى ، ولكنها راضعة فى مخطوط الأورفانوس ، كما أنها موجودة فى شرح الفارابى ، ص ١٧٢ ، سطر ٢١ — ٢٢ .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ٣١٢٢ ، ٨ : $\delta\iota\kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\tau\omicron\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$: $\alpha\pi\omicron\rho\iota\upsilon\mu\iota\varsigma\ \sigma\upsilon\ \tau\omicron\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$. $\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\tau\omicron\ \mu\eta\ \alpha\nu\alpha\gamma\kappa\alpha\iota\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$. $\kappa\alpha\iota\ \tau\omicron\upsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\sigma\upsilon\ \tau\omicron\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$, $\alpha\lambda\lambda\alpha\ \tau\omicron\ \mu\eta\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$. $\tau\omicron\upsilon\ \delta\epsilon\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$ $\tau\omicron\ \sigma\upsilon\kappa\ \alpha\delta\upsilon\nu\alpha\tau\omicron\nu\ \mu\eta\ \epsilon\iota\nu\alpha\iota$.

ث . ع . ١٨٨ — ١٧ : « وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجب ضرورة أن يوجد » ، ليس هو قولنا : واجب ضرورة ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس واجبا ضرورة أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « واجب ضرورة ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس واجبا ضرورة ألا يوجد » ، بأعضا سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، بل قولنا : « ليس ممتنعا أن يوجد » . فأما سلب قولنا : « ممتنع ألا يوجد » ، فإنه قولنا : « ليس ممتنعا ألا يوجد » .

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله :

أما الموجبة الممكنة البسيطة ، وهى قولنا : يمكن أن يوجد ، فإنه يلزمها
اثنان : السالبة الممتنعة ، مثل قولنا : ليس ممتنعا أن يوجد ، وسالبة الواجب ،
وهى قولنا : ليس واجبا أن يوجد .

وأما الموجبة الممكنة المعدولة ، مثل قولنا : يمكن ألا يوجد ، فإنه يلزمها
بحسب الأشهر والأحرف اثنان : إحداهما سالبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا :
ليس واجبا ألا يوجد ، والثانية سالبة الممتنع المعدولة ، وهى قولنا : ليس ممتنعا
أن لا يوجد ، وأما سالبة الممكن البسيطة ، وهى قولنا : ليس يمكن أن يوجد ،
فإنه يلزمها اثنان أيضا : إحداهما موجبة الواجب المعدولة ، وهو قولنا : واجب
ألا يوجد ، والثانية موجبة الممتنع البسيطة ، وهو قولنا : ممتنع أن يوجد .

وأما سالبة الممكن المعدولة ، مثل قولنا : ليس يمكن أن لا يوجد ، فإنه يلزمها
اثنان : إحداهما موجبة الواجب البسيطة ، وهى قولنا : واجب أن يوجد ،

-
- | | |
|---------------------------------------|--|
| ٣ — اثنان : اثنان ف | // ممتنعا : ممتنع د : ممتنع ف |
| ٥ — يمكن : يمكن ف | |
| ٦ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : احدهما ف |
| ٨ — الممكن : الممكنة د | |
| ٩ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : أحدهما ف // الواجب : الواجبة د |
| | // وهو : وهى د |
| ١٠ — موجبة : الموجبة د | |
| ١١ — سالبة الممكن : السالبة الممكنة د | |
| ١٢ — اثنان : اثنان ف | // احدهما : احدهما ف |

والثانية موجبة 'لمتنع' المعدولة : وهي قولنا : 'ممتنع ألا يوجد' .^(١)

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢٢ ، ١٤ — ٢٢ : καὶ αἱ ἀκολουθήσεις δὲ κατὰ λόγον : γίνονται οὕτω τιθεμένοις· τῷ μὲν γὰρ δυνάτον εἶναι τὸ ἐνδέχασθαι εἶναι ، καὶ τοῦτο ἀκρίτως ἀντιστρέφει ، καὶ τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι καὶ τὸ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι· τῷ δὲ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ μὴ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατὸν εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον εἶναι τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον εἶναι ، τῷ δὲ μὴ δυνατὸν μὴ εἶναι καὶ μὴ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι καὶ τὸ ἀδύνατον μὴ εἶναι .

ث . ع . ١٨٨ ب ٥ — ١١ : « فاما الوازم فهكذا يجرى نسقها : إذا وضعت : يلزم من قولنا : « يمكن أن يوجد » ، قولنا : « محتمل أن يوجد » (وهذا يتعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولنا : « ليس ممكنا أن يوجد » ، وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد » . ويلزم قولنا : « يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « محتمل ألا يوجد » ، قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » ، وقولنا : « ليس ممكنا ألا يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن أن يوجد » ، قولنا : « واجب ألا يوجد » ، وقولنا : « ممنوع أن يوجد » . ويلزم قولنا : « لا يمكن ألا يوجد » ، وقولنا : « لا يمكن ألا يوجد » قولنا : « واجب أن يوجد » ، وقولنا : « ممنوع ألا يوجد » .

ذاك : ذلك ، في طهية بدوى .

ويلزمه : سقطت في شرح الفارابي ، ص ١٧٣ ، سطر ٢١

واجب (ألا يوجد) : ذكر الدكتور بدوى أن الكلمة ناقصة في الأصل ، وأن بولك أصلها ، ورضعها الدكتور بدوى بين قوسين . ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأروغانون ، ١٨٨ ب ٩ . ابن سينا ، النجاة ، ٢١ — ٢٢ : « المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات : طبقة هي هكذا : واجب أن يوجد ، ممنوع أن لا يوجد ، ليس بممكن (بالمعنى العام) أن لا يوجد . ونفائض هذه متماثلة أيضا ، مثل قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ليس بممنوع أن لا يوجد ، يمكن أن لا يوجد (العام لا الخاص) .

وطبقة أخرى هي هكذا : واجب أن لا يوجد ، ممنوع أن يوجد ، ليس يمكن أن يوجد (بالمعنى العام ، لا الخاص) . وكذلك نقائضها ، مثل : ليس بواجب أن لا يوجد ، ليس بممنوع أن يوجد ، يمكن أن يوجد (بالمعنى العام) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢١ : « إن المتلازمات منها ما يتعكس ، ومنها ما لا يتعكس . والمتماثلات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر . والتي لا تتماثل هي التي إذا وضع بعضها ، لمزم الآخر . وليس كذلك وضع الآخر ، لمزم الأول ... » .

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفحة ، والمتلازمات بعضها تحت بعض ،
فيأتي ذلك على هذا الرسم :

يمكن أن يوجد	ليس ممكنا أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ليس ممتنعا أن يوجد	ممتنع أن يوجد
يمكن أن لا يوجد	ليس ممكنا أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد
ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد ^(١)

٣ — ٨ — يمكن ... يوجد : نجد في د ترتيب الأمثلة كما يلي :

يمكن أن يوجد	ليس يمكن أن يوجد	يمكن أن لا يوجد
ليس يمكن أن لا يوجد	ليس واجبا أن يوجد	واجب أن لا يوجد
ليس واجبا أن لا يوجد	واجب أن يوجد	ليس ممتنعا أن يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس ممتنعا أن لا يوجد	ممتنع أن لا يوجد

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٢ - ٣٠ : $\theta\epsilon\omega\rho\epsilon\iota\sigma\theta\omega\ \delta\epsilon\ \epsilon\kappa\ \tau\eta\varsigma\ \psi\iota\pi\omicron\gamma\rho\alpha\phi\eta\varsigma$:
ὡς λέγομεν .

δυνατὸν εἶναι	οὐ δυνατόν εἶναι
ἐνδεχόμενον εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον εἶναι
οὐκ ἀδύνατον εἶναι	ἀδύνατον εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι	ἀναγκαῖον μὴ εἶναι
δυνατὸν μὴ εἶναι	οὐ δυνατόν μὴ εἶναι
ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι	οὐκ ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι
οὐκ ἀδύνατον μὴ εἶναι	ἀδύνατον μὴ εἶναι
οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι	ἀναγκαῖον εἶναι .

فإذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتمقينا، وجدنا قولنا : ممتنع ، وقولنا : ليس بممتنع ، يلزمان قولنا : ممكن ، وليس بممكن ، أعني أن النقيض منها يلزم النقيض ، أي الموجب فيها يلزم السالب . إلا أن ذلك على القلب ، أعني أن السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن ، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن^(١) .

٢ — منها : عنها د — ٣ — فيها : عنها د // السالب : أن ليس د

= ت . ع . ١٨٨ ب ١١ — ١٩ : « للتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي رسمه :

ممكن أن يوجد	ليس يمكننا أن يوجد
محمّل أن يوجد	ليس محمّلا أن يوجد
ليس ممثما أن يوجد	ممتنع أن يوجد
ليس واجبا أن يوجد	واجب ألا يوجد
ممكن ألا يوجد	ليس يمكننا ألا يوجد
محمّل ألا يوجد	ليس محمّلا أن يوجد
ليس ممثما ألا يوجد	ممتنع ألا يوجد
ليس واجبا ألا يوجد	واجب أن يوجد

نجد في ترجمة Edghill ، هامش ٢ ، التعليق التالي :

Aristotle here gives the wrong denial to οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι . Pacius explains that he is here following former logicians, in order to expose their false reasonings. In 22 b10 he points out the flaw and in 22 b 22 gives the correct table, exchanging the position of οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι and οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι .

عن سطر ٢٢ ب ١٠ ، انظر فيما يلي ص ١٧٤ ، هامش ١ ، من هذا الكتاب .

ومن سطر ٢٢ ب ٢٢ ، انظر فيما يلي ص ١٧٧ ، هامش ١ ، من هذا الكتاب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٢٣ — ٢٧ : τὸ μὲν οὖν ἀδύνατον καὶ οὐκ :

ἀδύνατον τῷ ἐνδεχομένῳ καὶ δυνατῷ καὶ οὐκ ἐνδεχομένῳ καὶ μὴ δυνατῷ ἀκολουθεῖ μὲν ἀντιφατικῶς ، ἀντιστραμμένως δὲ τῷ μὲν γὰρ δυνατὸν εἶναι ἢ ἀποφασίς τοῦ ἀδύνατου ἀκολουθεῖ ، τῷ δὲ ἀποφασίς ἢ κατὰφασίς τῷ γὰρ οὐ δυνατὸν εἶναι τὸ ἀδύνατον εἶναι κατὰφασίς γὰρ τὸ ἀδύνατον εἶναι ، τὸ δ' οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀπόφασίς .

فأما القضايا الواجبة فإن اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض ، بل الضد ،
أعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة ، وهي قولنا : واجب ألا
يوجد . وذلك أنه ليس سلب هذه المقدمة هو قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم
عن قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو لازم
عن قولنا : ممكن أن يوجد ، على ما وضع . وذلك أنهما قد يمكن أن يصدقاهما شيء
واحد بعينه . فإن ما هو واجب أن لا يوجد ، يصدق عليه ليس واجبا أن يوجد .
بل قولنا : واجب ألا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد ، الذي هو نقيض قولنا :
ليس واجبا أن يوجد .

- ٢ — ٣ — وهي قولنا : واجب ألا يوجد : سقطت من ل
٢ — هذه المقدمة هو : سقطت من ل // المقدمة : + التي د // هو : هي د
// ألا : أن د
٥ — على ما وضع : سقطت من ل
٦ — لا : سقطت من د
٦ — ٧ — يصدق ... أن يوجد : سقطت من د لتكرار كلمة يوجد

٨ — يوجد : + وإذا كان هذا هكذا ، فلم يلزم هاهنا النقيض للنقيض ، وإنما لزم النقيض
ضد النقيض ، أعني أنه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها
لازمة لموجبة الممكن . وإنما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا : واجب ألا يوجد .

== ت . ح . ١٨٨ ب ٢٠ — ١٨٩ أ : « فقولنا : ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، يلزمان قولنا :
ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، وقولنا : ممكن ، وقولنا : لا ممكن ، لزم مناقضة . إلا أن ذلك على
القلب . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ممكن أن يوجد ، سلب قولنا : ممكن أن يوجد . والذي يلزم سلب
ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، إنما هو قولنا : ممكن أن يوجد .
فإن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو إيجاب ، وقولنا : ليس ممكن ، سلب » .

مناقضة : المناقضة ، في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوف
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ : « بئني أن مناقضتي مقدمات الممتنع تلزمان مناقضتي مقدمات الممكن »
إلا أن ذلك على القلب . فإن السالطات للممتنع تلزم الموجبات من الممكنات . وموجبات الممتنع تلزم سواب
الممكن . وذلك في البسائط والمحدولات » .

والسبب في أن لزوم الممكنة السالبة البسيطة موجبة الواجب المعدولة ، ولزم
سالبة الممكن^(١) المعدولة موجبة الواجب البسيطة ، أن الممتنع هو ضد الواجب الوجود ،

١ — لزوم الزوم د // موجبة : الواجب ف // الواجب سقطت من ف

٢ — موجبة ... البسيطة سقطت من د // ان : لا د

(١) الفارابي ، كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٤٩ : « سالبة الممكن غير السالبة
الممكنة . فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان ، وتوجب الوجود ، كقولنا : كل إنسان لا يمكن أن
يوجد عالما . والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود . كقولنا : كل إنسان يمكن
أن لا يوجد عادلا » .

ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٠ : « وقال : إن سالبة الإمكان
غير السالبة الممكنة ، وبين معنى ذلك : هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود . وهذه هي التي لا تستعمل .
فإن استعملت فكذلك الحيوان للإنسان ليس بإمكان . والسالبة الأخرى المستعملة هي التي تسلب الإمكان
والوجود ، وهي على حد قوله تعالى : « ولا تقل لها أف » ، في أنه : إذا نهى عن الأخس ، فقد نهى
عن الأخر . وكذلك أيضا لما رفع الإمكان ، وهو أخس الوجود ، ارتفع الوجود بجميع أصنافه » .
شرح الفارابي ، ص ١٧٤ — ١٧٦ : « يعني أن متناقض الواجب ليس تلزمان متناقض الممكن ،
لا على جهة الاستقامة ولا على جهة القلب . بل إنما تتبع سالبة الواجب البسيطة موجبة الممكن البسيطة .
وموجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وسالبة الواجب المعدولة تلزم موجبة الممكن
المعدولة . وموجبة الواجب البسيطة تلزم سالبة الممكن المعدولة »

يعني أن الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة من الراجحات ، ضد المقدمة الراجبة البسيطة . وذلك أن قولنا :
واجب أن لا يوجد ، ضد قولنا : واجب أن يوجد . فسالبتنا الممكن تقيدها من مقدمات الواجب مقدمتان
وراجحتان متضادتان . وذلك أن موجبة الواجب المعدولة تلزم سالبة الممكن البسيطة . وموجبة الواجب البسيطة
تلزم سالبة الممكن المعدولة . وقوله : فأما المتناقضة فعل حماتها ، يعني تقيض الضدين ، كل واحد منهما
بمحال الضد . فإن قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب أن يوجد ، موضوع
بمحال قولنا : واجب أن لا يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن يوجد . وقولنا : ليس واجبا أن لا
يوجد ، موضوع بمحال قولنا : واجب أن يوجد ، وهو ضد قولنا : واجب أن لا يوجد .

وإن كانت قوتها في الضرورة قوة واحدة^(١).

فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة ، وكانت الممتنعة الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، لزم ضرورة أن يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيطة ، وهي الموجبة الواجبة المعدولة .

- ١ — في الضرورة قوة : سقطت من ف
- ٢ — فلما : وإذا د // الموجبة البسيطة : سقطت من ف
- ٣ — الموجبة البسيطة : سقطت من ف
- ٣ — ٤ — (الواجبة) البسيطة ... الواجبة : سقطت من د لتكرار الواجبة البسيطة .

== ثم ذكر أن السبب في أن صار ضد قولنا : واجب أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هو الذي يتبع سالبة الممكن البسيطة ، وهو ليس ممكناً أن يوجد ، بأن قال : إن سالبة الممكن البسيطة تلزمه باضطرار موجبة الممتنع البسيطة . والواجب دلالتيه في القول ودلالة الممتنع واحدة في أنهما ضروريان ، إلا أن ما يعرفه من حال الوجود يتضادان فيه . فان الواجب يعرف من حال الوجود ضد ما يعرفه الممتنع فهذا أراد بقوله : والسبب في أن اللزم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع والواجب قوتها واحدة بينهما . يعني أن السبب فيما يلزم موابل الممكن من مقدمات الواجب ليست الحال فيه كالحال في الممتنع والممتنع

وهذا الذي أراد بقوله : فالممتنع والواجب قد يدلان على معنى واحد معناه غير أن ذلك على جهة القلب . يعني أن الواجب والممتنع كلاهما ضروريان ، وكلاهما يدلان على دوام الوجود وعلى أزليته ، غير أن ذلك على جهة القلب . يعني متى دل أحدهما على الأزلية في الوجود ، دل الآخر على الأزلية في لا وجود . هذا معنى قوله : على جهة القلب .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ أ ٣٨ — ٢٢ ب ٥ : τὸ δ' ἀναγκαῖον πῶς, ὁπερὲν . : οὐκ ὅτι οὕτως ἔχει, ἀλλ' αἱ ἐναντίαι ἔπονται· αἱ δ' ἀντιφάσεις χωρὶς. οὐ γὰρ ἔστιν ἀπόφασις τοῦ ἀνάγκη μὴ εἶναι τὸ οὐκ ἀνάγκη εἶναι· ἐνδέχεται γὰρ ἀληθεύεσθαι ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμφοτέρως· τὸ γὰρ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι οὐκ ἀναγκαῖον εἶναι. αἴτιον δὲ τοῦ μὴ ἀκολουθεῖν τὸ ἀναγκαῖον ὁμοίως τοῖς ἐτέροις, ὅτι ἐναντίως τὸ ἀδύνατον = τῷ ἀναγκαίῳ ἀποδίδεται, τὸ αὐτὸ δυνάμενον .

ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة ، وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة الموجبة ، وجب أن يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة . لكن إذا تعقّب هذا ، فقد يظن أن الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع ، أعنى أن التقيض منها يلزم التقيض ، لكن على غير الجهة الأولى التي تبين وهما ، فيكون اللازم من قولنا : يمكن أن يوجد ، قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، الذي هو تقيض قولنا : واجب ألا يوجد ، اللازم عن قولنا : ليس يمكن أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا أن يوجد^(١) .

١ — الواجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف
٣ — الموجبة : سقطت من ف // الموجبة : سقطت من ف

٤ — يظن : ظن د

٥ — وهما : وضعها د

== ت . ع . ١٨٩ ٣ — ٩ . « فاما الواجب فينبى أن ننظر كيف الحال فيه ، فانه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذى يتبع فيه إنما هو الأضداد . وأما المناقضة فعل حيا لها ... وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعا فى المعنى الواحد بعينه : فان ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب فى أن الزوم فى ذلك ليست الحال فيه كالحال فى الآخر أن الممتنع حقه فى القول بضد الواجب . وإن كان الممتنع والواجب قوتها واحدة بعينها » .

(فأما) الواجب : كتب فوقها فى خطوط الأورغانون : يعنى الضرورى . ولكننا نجد فى طبعى بولاك وبدوى : يعنى الضرورى ، قد كتبت بعد كلمة الواجب .

وأما (المناقضة) : فأما ، فى طبعة بدوى وفتح الفسارابى . ولكن القراءة واضحة فى خطوط الأورغانون .

(١) أرسلو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٥ — ١٠ : εἰ γὰρ ἀδύνατον εἶναι , ἀναγκαῖον τοῦτο οὐκ εἶναι ἀλλὰ μὴ εἶναι· εἰ δὲ ἀδύνατον μὴ εἶναι , τοῦτο ἀνάγκη εἶναι· ὥστε εἰ ἐκείνα ὁμοίως τῷ δυνατῷ καὶ μὴ , ταῦτα εἰς ἐναντίας , ἐπεὶ οὐ σημαίνει γὰρ ταῦτὸν τὸ τε ἀναγκαῖον καὶ τὸ ἀδύνατον , ἀλλ' ὥσπερ εἴρηται , ἀντιστραμμένως .

ويكون اللازم عن قولنا : ممكن ألا يوجد ، من الواجب ، قولنا : ليس واجبا أن يوجد ، لا قولنا : ليس واجبا ألا يوجد ، كما فرضناه في الوضع الأول .
فأما كيف يظهر أن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، لا قولنا : ليس بواجب أن يوجد .

فلأنه يترتب على بيان أن قولنا : ممكن أن يوجد ، هو لازم عن قولنا : واجب أن يوجد .

٣ — فأما : رأيا د // يظهر : سقطت من د // عن : سقطت من د
٤ — بواجب : واجب د // بواجب : واجب د
٥ — لازم : اللازم د

١٨٩ — ٩١ — ١٣ : « وذلك أن ما كان ممثلا أن يوجد ، فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ، وما كان ممثلا ألا يوجد ، فواجب أن يوجد . فقد يجب ، إن كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا يمكن ، أن تكون هذه على الضد . فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه . غير أن ذلك على جهة القلب » .

ألا يوجد : سقطت من شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٣ .

ممكن ولا يمكن : يمكن ولا يمكن ، في شرح الفارابي ، ص ١٧٥ ، سطر ١٤ — ١٥ .

قارن ترجمة Edghill :

For when it is impossible that a thing should be, it is necessary, not that it should be, but that it should not be, and when it is impossible that a thing should not be, it is necessary that it should be. Thus, if the propositions predicating impossibility or non — impossibility follow without change of subject from those predicating possibility or non — possibility, those predicating necessity must follow with the contrary subject; for the propositions "it is impossible" and "it is necessary" are not equivalent, but, as has been said, inversely connected.

فأما كيف يتبين هذا ، فبما أقوله .

وذلك أن قولنا : واجب أن يوجد ، إما أن يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، أو قولنا : ليس ممكنا أن يوجد . لأن قولنا : ممكن أن يوجد ، وليس ممكنا أن يوجد ، متناقضان . والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء . فإن لم يصدق عليه قولنا : ممكن أن يوجد ، فسيصدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد . لكن إن صدق عليه قولنا : ليس بممكن أن يوجد ، صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، إذ كان هذا يلزم قولنا : ليس يمكن أن يوجد . وإذا صدق عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، لزم عن ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ممتنعاً أن يوجد . وذلك خلف لا يمكن . فإذن الصادق على قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد . لأنه إذا كذب أحد النقيضين ، صدق الآخر .^(١)

- | | |
|------------------------------|-------------------------|
| ١ — يتبين : تبين د | // أقوله : قوله د |
| ٢ — (عليه) قولنا : سقطت من د | ٣ — ممكنا : ممكن د ، ف |
| ٥ — فسيصدق : فيصدق د | ٦ — بممكن : يمكن د |
| ٧ — يمكن : ممكن د | ٩ — ممتنع : ممتنع ف ، ل |
| ١٠ — لأنه : لأن د | |

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٠ ب ١ — ١٤ : τὸ ἀδύνατον οὕτως καὶ εἶναι τὸ εἰ δυνατόν ἀναγκαῖον ἀντιφάσεις· τὸ μὲν γὰρ ἀναγκαῖον εἶναι δυνατόν εἶναι· εἰ γὰρ μή, τὴ ἀπόφασις ἀκολουθήσει· ἀνάγκη γὰρ τὴ φάναι ἢ ἀποφάναι· ὥστ' εἰ μὴ δυνατόν εἶναι, ἀδύνατον εἶναι· ἀδύνατον ἄρα εἶναι τὸ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἄτοπον .

ت . ح . ١٨٩ ، ١٣ — ١٧ : « أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع الذي وضعناه . وذلك أن ما كان واجبا أن يوجد ، فممكن أن يوجد . وإن لم يكن كذلك ، فمسلبه يلزم ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فان لم يكن ممكنا أن يوجد ، فممتنع أن يوجد . فالذي هو واجب إذاً أن يوجد ، ممتنع أن يوجد : وذلك خلف » .

وإذا تقرر أن قولنا : ممكن أن يوجد ، يلزم قولنا : واجب أن يوجد ،
فأقول : إن اللازم عن قولنا : ممكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، هي
السالبة المعدولة ، التي هي قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد . برهان ذلك أنه لا يخلو
أن يكون اللازم عن ذلك ، أقوى من الممكنة البسيطة الموجبة ، سالبة الواجب
البسيطة ، أو موجبة الواجب البسيطة ، أو موجبة الواجب المعدولة ، أو سالبة
الواجب المعدولة .

فإن كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعنا ، وهي قولنا : ليس بواجب
أن يوجد ، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة البسيطة ،
لزم أن يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها ، وهي السالبة البسيطة .

لأنه يأتي القول هكذا :

-
- ٣ — (أن) لا : سقطت من د
٥ — (موجبة) الواجب : الواجبة ل // (موجبة) الواجب : الواجبة ل
٨ — لازمة : لازم د
-

= (وذلك) أن : سقطت من مخطوط الأورغانون ، ١٨٩ ، ١٤١ . ولكنها موجودة في شرح
الفارابي ، ١٧٧ ، ٩٠ .

لاحظ الخطأ المطبعي الذي وقع في طبعة بدوي ، ص ٩١ ، إذ نجم - فمكن بدلا من « لممكن » ،
كما نجد في ص ٩٢ ، « إذا » بدلا من « إذا » . كما أن جملة « لممتنع أن يوجد » ، قد سقطت من
طبعة بدوي ، ولكنها موجودة في مخطوط الأورغانون وفي طبعة بولاك ، ويقابلها في الأصل اليوناني :
ἀδύνατον εἶναι

أوجب : مخطوط الأورغانون : واجب في شرح الفارابي ، ص ١٧٧ ، سطر ١٦٠ .
خلف : كتب فوقها في مخطوط الأورغانون : محال شنع .

توجد علامة استفهام بعد كلمة ἀντιπαρσεν في النص اليوناني في طبعة الأكاديمية الملكية البروسية ،
تريبد كلبه وضعت في الترجمة العربية في طبعة بدوي ، ولكنها غير موجودة في ترجمة Edghill ،
ولا في شرح الفارابي .

ما كان واجبا أن يوجد، فممكن أن يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ،
فليس واجبا أن يوجد . فإذا ما كان واجبا أن يوجد ، فليس واجبا أن يوجد .
هذا خلف لا يمكن . فإن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معا^(١) .

وإذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة ، فلم يبق أن يلزم عنها إلا موجبة
الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، أو سالبة الواجب المعدولة .

لكن موجبة الواجب البسيطة ، أو المعدولة ، ليس تصديق واحدة منها مع
الموجبة الممكنة . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد ، فهو ممكن أن يوجد ، وألا

١ — فممكن : فممكن د

٣ — فيما : فيما ل

٥ — الواجب : الموجب ف // المعدولة : + لاكن موجبة الواجب
البسيطة أو المعدولة أو سالبة الواجب المعدولة ل

٦ — منها : منها ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٤ — ١٧ : ἀλλὰ μὴν τῷ γε δυνατόν εἶναι τὸ οὐκ ἀδύνατον εἶναι ἀκολουθεῖ, τούτῳ δὲ μὴ ἀναγκαῖον εἶναι ὥστε συμβαίνει τὸ ἀναγκαῖον εἶναι μὴ ἀναγκαῖον εἶναι, ὅπερ ἄτοπον.

— ت. ح. ١٨٩ أ ١٧ — ١٩ : « وأيضاً فإن قولنا : « ممكن أن يوجد » ، يلزمه قولنا :
« ليس ممكناً أن يوجد » ، ويلزم هذا قولنا : « ليس واجباً أن يوجد » . فيجب من ذلك أن يكون
ما هو « واجب أن يوجد » ، « ليس واجباً أن يوجد » . وذلك خلف » .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٨ ، سطر ٢٥ — ٢٨ : « فإن كان
ما هو ممكن أن يوجد يلزمه قولنا و يصدق عليه قولنا : ليس بواجب أن يوجد ، ثم ضرورة أن يكون
ما هو واجب أن يوجد ليس بواجب أن يوجد ، فيصدق على الشيء نقضه ، وذلك محال » .

يوجد . وما هو ممكن أن يوجد ، وألا يوجد ، فليس هو واجباً أن يوجد ،
ولا واجب أن ألا يوجد . وذلك بين بنفسه ^(١) .

فإذا كان واجباً أن يلزم واحد من قضاياء الواجب الأربعة الممكنة البسيطة
— وقد تبين أن الثلاثة منها ليس يلزمها — فلم يبق أن تكون اللازمة لها
إلا قولنا : ليس بواجب ألا يوجد ، وهي سائلة الواجب المعدولة .

١ — واجباً : واجب ف

٣ — الواجب : الواجب د

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ١٧ — ٢٢ : « ἀλλὰ μὴν οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ، οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . τῷ μὲν γὰρ ἀκολουθεῖ τῷ δυνατόν εἶναι ، οὐδὲ τὸ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . τῷ μὲν γὰρ ἀμφοῖν ἐνδέχεται συμβαίνειν ، τούτων δὲ διότερον ἐν ἀληθείᾳ ἢ ، οὐκέτι ἔσται ἕκτερον ἀληθὲς . ἀμὰ γὰρ δυνατόν εἶναι καὶ μὴ εἶναι . εἰ δ' ἀνάγκη εἶναι ἢ μὴ εἶναι ، οὐκ ἔσται δυνατόν ἀμφοῖν . »

— ت.ع . ١٨٩ / ١٩ — ١٨٩ ب ١ : « رأينا فانه ليس يلزم قولنا : « واجب أن يوجد » قولنا : « ممكن أن يوجد » ، ولا قولنا : « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول بالممكن قد يتفق فيه الأمران جميعاً . وأما هذان فأيهما كان صادقا ، لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد ، فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . بالممكن : الممكن ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في خطوط الأرفقانون .

شرح الفارابي ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « وقال أرسطوطاليس : قولنا : يمكن أن يوجد ، لا يلزمه قولنا : واجب أن يوجد ، ولا قولنا : واجب أن لا يوجد . وذلك أن القول بالممكن يتساوى فيه أن يوجد وأن لا يوجد . وذلك أن ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن لا يوجد . وأما واجب أن يوجد وواجب أن لا يوجد ، فأيهما كان صادقا ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع الباقين ، وهو ممكن أن يوجد وأن لا يوجد . ففى أى موضع صدق فيه قولنا : واجب أن يوجد ، لم يصدق معه : ممكن أن لا يوجد . وأى موضع صدق فيه : واجب أن لا يوجد ، لم يصدق فيه : يمكن أن يوجد . وأى هذين صدق ، لم يمكن أن يصدق معه مجموع الباقين . فإذا قولنا : واجب أن يوجد ، واجب أن لا يوجد ، ليس ولا واحد منهما لازم لقولنا : يمكن أن يوجد . »

وذلك واجب أيضا ، لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا
ان غير الممكن يلزم الواجب . فإنه قد يلزم قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ليس
واجبا ألا يوجد ، إذ كانا يصدقان معا على شيء واحد ^(١) .

٢ — كانا : كان ل

(١) أرسطو ، ١٣ ، ٢٢ ب ٢٢ — ٢٨ : λείπεται τοίνυν τὸ οὐκ ἀναγκαῖον . τοῦτο γὰρ ἀληθὲς καὶ κατὰ τοῦ
μὴ εἶναι ἀκολουθεῖν τῷ δυνατόν εἶναι . τοῦτο γὰρ αὕτη γίνεται ἀντίφασις τῇ ἐπομένῃ τῷ οὐ
ἀναγκαῖον εἶναι . καὶ γὰρ αὕτη γίνεται ἀντίφασις τῇ ἐπομένῃ τῷ οὐ
δυνατόν εἶναι . ἐκεῖνη γὰρ ἀκολουθεῖ τὸ ἀδύνατον εἶναι καὶ ἀναγκαῖον
μὴ εἶναι ، οὗ ἢ ἀπόφασις τὸ οὐκ ἀναγκαῖον μὴ εἶναι . ἀκολουθοῦσιν τε
ἄρα καὶ αὗται αἱ ἀντιφάσεις κατὰ τὸν εἰρημένον τρόπον ، καὶ οὐδὲν
ἀδύνατον συμβαίνει τιθεμένων οὕτως .

— ت . ج . ١٨٩ ب ٢ — ٦ : « فقد بقى إذاً أن يكون الذى يتبع قولنا : « يمكن أن يوجد » ،
إنما هو قولنا : « ليس واجبا ألا يوجد » . فان هذا قد يصدق أيضا مع قولنا : « واجب أن
يوجد » . وذلك أنه يصير قبيضا للقول اللازم لقولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . فانه قد يلزم هذا
القول قولنا : « ممتنع أن يوجد » ، وقولنا : « واجب ألا يوجد » الذى سلبه : « ليس واجبا ألا
يوجد » . فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضا على هذا الوجه الذى وصفناه . وإذا وضعت كذلك ، لم يلحق
ذلك شيء محال » .

(ليس) يمكن : يمكن ، فى طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورفانون .
وإذا (وضعت) : فإذا ، فى شرح الفارابى ، تحقيق كوتش وماورو ، ص ١٧٨ سطر ٥ — ٥ .
ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورفانون

شرح الفارابى ، ص ١٧٧ وما بعدها ، ولا سيما ص ١٧٩ : « فقد بقى إذاً أن يكون الذى يتبع
أن نجعل لازما لقولنا : يمكن أن يوجد ، من مقدمات الواجب ، إنما هو قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد .
ويشذ ذلك أيضا أن يرتفع لزوم المحال الذى لزم من الوضع الأول . فان قولنا : ليس واجبا أن لا يوجد ،
قد يصدق على قولنا : واجب أن يوجد . وذلك أنه يقتضى ضد : واجب أن يوجد . فان قولنا : ليس
واجبا أن لا يوجد ، ساق مناقض لقولنا : واجب أن لا يوجد ، الذى هو ضد قولنا : واجب
أن يوجد » .

لكن قد يعرض شك فيما بيننا، أن قولنا : ممكن أن يوجد، يلزم عن قولنا :
واجب أن يوجد . وذلك أنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يلزمه . ونقيضه إما أن
يكون قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، وإما قولنا : يمكن ألا يوجد . لكن إن لزمه
قولنا : ليس ممكنا أن يوجد ، لزم المحال المتقدم الذى فرغنا من ذكره . وإن لزمه
قولنا : يمكن أن لا يوجد، لزم أن يكون ماهو واجب أن يوجد، يمكن ألا يوجد .
وذلك خلف لا يمكن .

فهذا القول يجب عنه أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا :
يمكن أن يوجد^(١) .

٢ — وذلك : + غير د	// ونقيضه : فنقيضه د
٣ — لزمه : لزم د	
٤ — لزمه : لزم د	• — (قولنا) يمكن : يمكن ف
٧ — واجب : يجب د	// قولنا : سقطت من ف
٨ — يمكن : يمكن ف	

(١) أرسطو، ١٣ ٢٢ أ ب ٢٩ — ٣٣ : ἀπορήσεις δ' ὅτι τις εἰ τῷ : ἀναγκαῖον εἶναι τὸ δυνατόν εἶναι ἔπεται. εἰ τε γὰρ μὴ ἔπεται, ἡ ἀντίφρασις ἀκολουθήσει, τὸ μὴ δυνατόν εἶναι· καὶ εἰ τις ταύτην μὴ φήσεις εἶναι ἀντίφρασιν, ἀνάγκη λέγειν τὸ δυνατόν μὴ εἶναι· ἀπερὶ ἀμφοῖν ψευδῆ κατὰ τοῦ ἀναγκαῖον εἶναι.

— ت. ح. ١٨٩ ب ٦ — ١٠ : «ولعل الإنسان أن يشك فيقول : هل يلزم قولنا : «واجب أن يوجد» ، قولنا : يمكن أن يوجد ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه ، فنقيضه يتبعه ، وهو قولنا : « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل : إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول : إن نقيضه قولنا : « يمكن ألا يوجد » . والقولان جهما كاذبان فإيا وجوده واجب » .
شرح الفارسي ، ص ١٨٠ : « هذا هو القول الذى كان صحيح أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد » .

لكن إذا فرضنا أن اللازم عنه قولنا : ممكن أن يوجد ، وكان الشيء الذى يمكن فيه أن يوجد ، يمكن فيه ألا يوجد ، فقد يلزم أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يمكن أن يوجد ، وألا يوجد . وذلك خلف لا يمكن^(١) .

وإذا كان القول الأول يوجب أن يكون اللازم عن قولنا : واجب أن يوجد ، قولنا : ممكن أن يوجد ، والثاني يبطل أن يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه ، فبين أنه يجب أن يكون ما أثبت القول الأول من طبيعة الممكن أنه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثانى .

٣ — أن يوجد و : سقطت من د

٧ — غير : سقطت من د // نفاه : اخاه د

(١) أرسلو ، ١٢ ، ٢٢ ب ٣٣ — ٣٦ : ἀλλὰ μὴν πάλιν τὸ αὐτὸ εἶναι : δοκεῖ δυνατόν τέμνεσθαι καὶ μὴ τέμνεσθαι καὶ εἶναι καὶ μὴ εἶναι , ὥστε ἔσται τὸ ἀναγκαῖον εἶναι ἐνδεχόμενον μὴ εἶναι . τοῦτο δὲ ψεῦδος .
= ت. ج . ١٨٩ ب ١٠ — ١٢ : « غير أنا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد بهيـه يمكن أن يقطع ،
والأ يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ، فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد ، يحتـمل
ألا يوجد . وهذا أيضا باطل » .
لاحظ المبر الذى وقع فى طبعه بدوى ، إذ نجد : وألا يقطع . والقراءة الصحيحة هى : وألا يُقطع
τέμνεσθαι وهو مبنى للفعول .
فان ترجمه Edghill :

At the same time, it is thought that if a thing may be cut it may also not be cut, if a thing may be it may also not be, and thus it would follow that a thing which must necessarily be may possibly not be; which is false.

شرح الفارابى ، ص ١٨٠ — ١٨١ : « يريد أن يبطل بهذا القول ما كان مطأء أولا من أن قولنا : يمكن أن يوجد ، لازم لقولنا : واجب أن يوجد ... » .

فالممكن إذن يقال على أكثر من معنى واحد . وذلك أيضا بين بالاستقراء .
فإنه يظهر أنه ليس كل ما يقال : إنه ممكن أن يفعل كذا ، أو يقبل ، ففيه قوة
على ألا يفعل ، وعلى أن يفعل .

وذلك أن الأشياء التي نقول إن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين :
إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة ، وإما قوى ليست
مقرونة بنطق ، مثل تسخين النار ، وتبريد الثلج .

فأما القوى المقرونة بالنطق ، فإن فيها قوة على أن تقبل الأضداد ، أعني أن
تفعل ، وألا تفعل . ومثال ذلك : المشي . فإن في الإنسان قوة أن يمشي ،
وألا يمشي ، على السواء .

وأما القوى التي ليست مقرونة بنطق ، فإن فيها قوة على أحد الأضداد فقط .
ومثال ذلك : النار ، فإنها إنما فيها قوة على أن تسخن فقط ، لا على أن

٢ — يفعل : يقول د

٣ — أن يفعل : أن لا يقبل د

٤ — مقرونة : مفردته د

٥ — مقرونة : مفردته د

٨ — (ألا) : سقطت من د // قوة : + على ف

١٠ — القوى : القوة د // فإن : + ما ف // فيها : + هو ف

١١ — (قوة) على : أعني د

لا تسخن إلا بالعرض . وذلك إما عند ما لا تجسد موضوعا يقبل السخونة ، وإما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذى لها بالطبع فى ذلك الموضوع^(١) .

٢ — لها : منها د // الموضوع : الموضع ل

(١) أرسطو ، ١٣ : ٢٢ ب ٣٦ — ٢١٢٣ : τὸ πᾶν τὸ δύνατον ἢ εἶναι ἢ βαδίζειν καὶ τὰ ἀντικείμενα δύναται, ἄλλ' ἔστιν ἐφ' ᾧ οὐκ ἀληθές, πρῶτον μὲν ἐπὶ τοῦ μὴ κατὰ λόγον δυνατέων, ὅσον τὸ πῦρ θερμαιντικὸν καὶ ἔχει δύνανται ἄλογον. αἱ μὲν οὖν μετὰ λόγου δυνάμεις αἱ αὐταὶ πλειόνων καὶ τῶν ἐναντίων, αἱ δ' ἄλογοι οὐ πᾶσαι, ἄλλ' ὥσπερ εἴρηται, τὸ πῦρ οὐ δύνατον θερμαίνειν καὶ μή, οὐδ' ὅσα ἄλλα ἐνεργεῖ ἀεὶ.

ت ٥٠ . ١٨٩ ب ١٢ — ١٨ : « فنقول : إنه ليس كل ما هو ممكن . أنه يوجد ، أو أن يمشى ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك . بل ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . وأول ذلك فى الممكنة التى ليست قواها بنطق . ومثال ذلك : « النار » فإنها تسخن كل ما لقيته ، وقوتها ليست بنطق . فالقوى التى تكون بنطق هى واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ، ولأضدادها . فأما القوى التى ليست بنطق ، فليس كلها كذلك . لكن الأمر على ما قلنا فى النار . وذلك أنه ليس يمكننا أن نحرق ، ولا لنحرق . وكذلك غيرها مما يفعل دائما » .

هو ممكن : كتب فوقها فى مخطوط الأورغانون : أى فى قوته .

(النار) فإنها : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة فى مخطوط الأورغانون وفى طبعة بولاك . ابن باجه ، من كتاب العبارة ، تحقيق محمد سليم سالم ، ص ٥٧ : « فكل النار التى من شأنها أن تحرق المشيم ما لم يمتق فعلها عنه عائق ، كالماء مثلا » .

شرح الفارابى ، ص ١٨١ : « يقول : إنه ليس كل ما قيل عليه إنه ممكن أن يوجد كذى ، أو يكون كذى ، ففيه إمكان لمقابل ذلك الشئ . بل ها هنا أشياء يقال فيها إنها يمكن أن توجد بحال ، ولا يصدق فيها أن يقال يمكن أن لا توجد بتلك الحال . وتلك الأشياء كثيرة .

وأول ما يذكره من تلك الأشياء فى الممكنة التى ليست القوى فيها نطقا ، ولا قواها مقرونة بنطق . ومثال ذلك النار . فإن فيها قوة بها تسخن . وبذلك القوة يقال فيها إنها ممكنة أن تسخن . والقوى التى فى الأجسام منها ما هى قوى تفعل بها فى غيرها . ومنها ما هى قوى تقبل بها الفعل عن غيرها . ولأجل تلك القوى التى بها تفعل ، أو تتفعل ، يقال فيها إنها ممكنة أن تفعل ، أو تتفعل .

والقوى التى بها تفعل الأجسام ، أو تتفعل : منها ما هى نطق ، أو مقرونة بنطق ، ومنها ما ليست هى بنطق ولا مقرونة بنطق . . . » .

وقد يوجد في القوى المتفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء ،
 وإذا كان هذا هكذا ، فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء
 المتقابلة . ولا أيضا الممكن مما يقال بتواطؤ ، حتى يكون نوعا واحدا ، بل
 اسم الممكن يقال باشتراك الاسم . وذلك أنا قد نقول : "ممكّن"
 فيما هو موجود بالفعل . وقولنا فيه : إنه ممكن ، إنما هو بمعنى أن هذه الحالة الموجودة
 له بالفعل قد كانت ممكنة له . وإلا لم يكن ليقبلها . وهذا قد يقال وإن لم
 يتقدم الإمكان فيه الفعل بالزمان ، إن وجد شيء بهذه الصفة ،

ومنه ما يقال فيه : « إنه ممكن » ، بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل ،
 وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها ، فاسدة كانت ، أو غير
 فاسدة .

إلا أنه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة ، فحدوثه واجب . مثل طلوع
 الشمس غدا .

١ — المتفعلة : المتفعلة د // الناطقة ، لاطقة ف

٢ — وإذا : فإذا د

٣ — له : سقطت من د

٤ — بالفعل : بالفعل د

٥ — بالزمان : بالزمان د

١١ — ما : سقطت من د // الفاسدة : فاسدة ف

وما كان منه في الأشياء الفاسدة، فليس كونه واجباً .^(١)

(١) أرسطر ١٣ ، ١٢٣ ، ٣ — ١٢ : $\epsilon\nu\alpha\iota$ μέντοι δύναται καὶ τῶν κατὰ : τὰς ἀλόγους δυνάμεις ἅμα τὰ ἀντικείμενα δέξασθαι . ἀλλὰ τοῦτο μὲν τούτου χάριν εἴρηται , ὅτι οὐ πᾶσα δύναμις τῶν ἀντικειμένων , οὐδ' ὅσαι λέγονται κατὰ τὸ αὐτὸ εἶδος . $\epsilon\nu\alpha\iota$ δὲ δυνάμεις ὁμώνυμοί εἰσιν . τὸ γὰρ δυνατόν οὐχ ἀπλῶς λέγεται , ἀλλὰ τὸ μὲν ὅτι ἀληθὲς ὡς ἐνεργεία ὢν , οἷον δυνατόν βαδίζειν ὅτι βαδίζει , καὶ ὅλως δυνατόν εἶναι ὅτι ἤδη ἔστι κατ' ἐνεργείαν ὃ λέγεται εἶναι δυνατόν , τὸ δὲ ὅτι ἐνεργήσεις ἄν , οἷον δυνατόν εἶναι βαδίζειν ὅτι βαδίσαι ἄν . καὶ αὕτη μὲν ἐπὶ τοῖς κινητοῖς ἔστι μόνως ἢ δύναμις .

— ت . ع . ١٨٩ ب ١٨ — ١٩٠ أ : « إلا أن بعض الأشياء بما قوته بغير نطق ، قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل ما المتقابلات ، وإنما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو للأشياء المتقابلة ، ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه . وإن كان بعض الإمكان مشتركاً في الاسم . وذلك أن الممكن ليس هو ما يقال على الإطلاق ، بل منه ما يقال حقاً ، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن الماشي يمكن له لأنه يمشي . وبالجملة : قولنا في الشيء إن كذا يمكن له ، لأنه بالفعل بالحال التي يقال إنها يمكنه ، ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء : إنه قد يمكن أن يمشي ، لأن من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها » .
مشتركا : مشترك ، في طبعة بولاك وفي الأصل .

(ليس) هو : مقطعت من طبعة بدرى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١١٩ — ١٢٠ : « لكن المعلم الأول قد أودأ إلى المعنى الذي ذهبنا إليه . ولنعمبر عنه كما يلزم ، حتى تفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كل ما يقال له يمكن أن يوجد أو يمشي ، فوجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمنا لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك يمكن أن لا يوجد . فان ما هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل . فان الأشياء التي تكون الممكنة فيها بمعلقة بقوة لا تعلق فيها ولا اختيار فانها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا ، ويسمى بها نحو أمر واحد . هذا إذا كانت القوة فاعلية . وأما إذا كانت القوة استعدادية فلا يتمين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا . وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا . بل إن تمطلت ، ولم يكن قابل واجتياح ، لم تكن تفعل . ومع ذلك فوسمى حال الفاعل إمكانا ، وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم ، إذا كان =

وأما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة . وهذا الصنف من الممكن هو الذى يلزم الواجب . وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب ، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة .

لكن قد يشبه أن يقال : إن الممكن ، إذ كان أم من الواجب ، وذلك أنه قد يقع على الواجب وغير الواجب ، فقد يجب أن يكون لازماً عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص ، أعنى على جهة ما يلزم الحيوان الإنسان^(١) .

١ — المتحركة : الحركة د : متحركة ف

هـ — إذ : إذا د

= يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقرى على أن يمشى وهو لا يمشى . فالأول يقال على الفعل ، والآخر على القوة . والذى بالفعل تشترك فيه الأليات والمتغيرات ، والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن نفهم أنه ليس يجب من قوله : يقال عليه ، أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله : يقال عليه ، هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ... » .

قارن : شرح الفارابى ، تحقيق كرتش ومارو ، ص ١٨٤ — ١٨٦

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٢١٢٣ — ١٨ : *ἐκείνη δὲ καὶ ἐπὶ τοῖς ἀκινήτοις .* *ἄμφοι δὲ ἀληθὲς εἶπεῖν τὸ μὴ ἀδύνατον εἶναι βαδίζειν ἢ εἶναι , καὶ τὸ βαδίζειν ἢ εἶναι καὶ ἐνεργοῦν καὶ τὸ βαδιστικόν . τὸ μὲν οὖν ὅτι δύνατον οὐκ ἀληθὲς κατὰ τοῦ ἀναγκαίου ἀπλῶς εἶπεῖν , θάτερον δὲ ἀληθὲς , ὥστε ἐπεὶ τῷ ἐν μέρει τὸ καθόλου ἐπεται , τῷ ἔξ ἀνάγκης ὅντι ἐπεται τὸ δύνασθαι εἶναι , οὐ μέντοι πᾶν .*

= ت . ح . ١٩٠ ٢ ٨ — : « فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . »

والقول : بأنه يمكن أن يمشى ، وأنه يمشى ، صادقان فيما هو دائم يمشى ويفعل ، وفيما من شأنه المشى . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه ، فليس صادقاً إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة .

وأما على الوجه الآخر فإنه صادق . فإذ كان الكلى لاحقاً بالجزئى ، فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن . =

قال :

وإذ قد تبينت أنحاء الممكن ، فقد يجب أن نضع الأول الذى تقع إليه المقايضة فى هذا اللزوم قولنا : واجب أن يوجد ، ليس واجبا أن يوجد . إذ كان

٢ — وإذا وإذا د

دائب : هذه هى قراءة مخطوط الأورفانون ، ولكن بدون نقط أو همزة ، ولهذا نجد ما فى شرح الفارابى ، ص ١٨٧ ، سطر ١٠ : دايپ .

ولكن بولاك ظن أن الدال راء ، ولهذا قرأ : أرايت . كما أن الدكتور بدوى ظن كذلك أن الدال راء ، فغيرها إلى دال ، قائلا إن الصياغة ترجح ما افترضه . ولكن القراءة واضحة فى مخطوط الأورفانون . وقد استخدم الفارابى كلمة : « دايپ » أكثر من مرة فى شرحه ، ص ١٨٥ : لأنه دائب يمشى ، ص ١٨٩ : دائب يتحرك ، ص ١٨٧ : دائب يمشى ويفعل (يفعل فى طبعة كوتش وماو) . وهذا المثل منقول حرفيا من الترجمة العربية .

يمشى ويفعل : بالفعل ، فى طبعة بدوى ، ويفعل فى شرح الفارابى .

ولكن كلا من βαδίζων , ενεργῶν امم فاعل جماد وهما معطوفان ، وقد نقل المترجم العربى الكلمة βαδίζων بلفظة يمشى ، فن الديقى أن ينقل الكلمة ενεργῶν بلفظة يفعل ، قارن ترجمة Edghill : is walking and is actual

لاحقا : لاحق ، فى مخطوط الأورفانون .

انظر : شرح الفارابى ، ص ١٨٦ — ١٩٠

وقارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٠ : « ثم قال : ولكن الكلى محمول على الجسدى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن الممكن معنى يفهم منه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون شظيا بالمقايضة إلى الواجب ، والواجب جزئى تحته ، وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع . والواجب بعض ما ليس بممتنع » .

انظر تعليق Edghill فى ترجمته ، هامش ٢ :

Just as, if the species may be predicated of a certain thing, the genus or universal may also be predicated, so, if necessity is predicated of an event, possibility may also be predicated, provided that sense of the word which includes the negative possibility be rejected .

هذا هو المبدأ لهذه كلها ، ثم تتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا
الباقية .

قال :

وهذا شيء قد فعل في كتاب القياس ، فأرجى الأمر إلى ذلك
الموضع^(١) .

وإنما كان الواجب هو المبدأ لهذه ، لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية
الموجودة بالفعل ، على مائتين في العلوم النظرية .

ولما كانت الأشياء الأزلية أقدم ، وجب أن تكون الأشياء التي هي بالفعل
أقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة ، وبالقوة تارة ، ولذلك بعض الموجودات
توجد بالفعل ، دون القوة ، مثل الموجود الأول . وبعضها بالفعل تارة ، والقوة
تارة ، وهي الأشياء الكائنة الفاسدة . وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن

١ - هذه : هذه د // من : سقطت من د

٤ - فأرجى : فأرجا ل : فلزجى ف

٧ - النظرية : الفكرية ف

٩ - (وبالقوة) تارة : كتب أولاً في المتن تارة في د ثم ضرب عليها وكتب « أخرى »
في الهامش .

١٠ - والقوة : وبالقوة د

(١) أرسطو : القياس ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٩٤ (٣٦ ب ٢٨ وما بعده) .

ت . ع . - ٨٤ ب وما بعدها طبعة بدوى ، ص ١٦١ وما بعدها .

..تفارقها، مثل الحركة . وبالجملة : وجود الغير المنتهى من جهة ماهو غير متناه ،
على ما تبين أيضا في العلم الطبيعي^(١) .

١ — المنتهى : متناه ف

٢ — تبين : بين ل

(١) أرسطو، ١٣، ٢٣، ١٨ — ٢٦ : *καὶ ἔστι δὴ ἀρχὴ ἴσως τὸ ἀναγκαῖον* : *καὶ μὴ ἀναγκαῖον πάντων ἢ εἶναι ἢ μὴ εἶναι*، *καὶ τὰλλα ὡς τοῖτοις ἀκολουθοῦντα ἐπισκοπεῖν δεῖ*. *φανερὸν δὴ ἐκ τῶν εἰρημένων ὅτι τὸ ἐξ ἀνάγκης ὢν κατ' ἐνέργειάν ἐστιν*، *ὥστε ἐκ πρότερον τὰ αἰθια*، *καὶ ἡ ἐνέργεια δυνάμειος πρότερον*. *καὶ τὰ μὲν ἄνευ δυνάμειος ἐνέργειαί εἰσιν*، *οἷον αἱ πρῶται οὐσίαι*، *τὰ δὲ μετὰ δυνάμειος*، *ὡς τῇ μὲν ἰρύσει πρότερον τῇ δὲ χρόνῳ ὕστερον*، *τὰ δὲ οὐδέποτε ἐνέργειαί εἰσιν ἀλλὰ δυνάμειος μόνον*.

— ت.ع. ١٩٠ — ١٥ : « ومعنى أن يكون أيضا مبدؤها كلها قولنا : « واجب » ،
وقولنا : « ليس واجبا أن يوجد ولا يوجد » . ثم ينبغي أن نتأمل كيف لزوم سائر تلك الباقية لهذه .
وقد ظهر ما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء
الأولية أقدم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة .
ومثال ذلك : الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ؛ وهذا الأشياء هي بالطبع أقدم . فأما بالزمان فأنها
« أشد تأثرا » وبعضها ليست في حال من الأحوال بالفعل ، بل إنما هي قوى فقط » .
مبدؤها : مبدؤها في مخطوط الأورغانون ، ومبدؤها في طبعة بولاك ، ومبدؤها في شرح الفارابي .
واجبا : واجب ، في مخطوط الأورغانون .
كيف : « > يكون < » في طبعة بدوى ولكنها غير موجودة في مخطوط الأورغانون ولا في شرح
الفارابي ولا في طبعة بولاك .

ليست : ليس ، في طبعة بدوى .

ويوجد في طبعة بولاك بعد كلمة فقط : [الفصل الخامس] وقد وضعت بين قوسين ، ولا توجد طبعا
في مخطوط الأورغانون .

قوى : قوة ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة جدا في مخطوط الأورغانون .
شرح الفارابي ، محقق كوتش وماور ، ص ١٩١ — ١٩٣ : « وهذه أشياء خارجة عن صناعة
المناطق . وقد استقصى أمرها أرسطوطاليس في المقالة الثامنة من كتاب مابعد الطبيعة . وهي أيضا مع —

فهذه جملة ماتكلم به في القضايا ذات الجهات .

١ — 'تكلم : يتكلم د

— ذلك أشياء خامضة . وكثير منها غير بين الوجود . إلا أن أرسطو ليس وضعا وضعا ، وفيها بين القدماء اختلاف شديد متفاوت .

ولكن يمكن أن يقع الالتباس في كثير من هذه الأشياء بالاستقراء . فانه قسم الأشياء الموجودة كلها لثلاثة أقسام : بفعل منها ما هو بالفعل دون القوة ، وبفعل منها ما هو بالقوة دون الفعل ، وببعضها جعلها حينها بالقوة وحينها بالفعل . فن هذه الثلاثة : الأول والثاني يحتاجان إلى براهين ، وهما من الأشياء البعيدة جدا . وأما القسم الثالث فانه يمكن أن يبين أمره بالاستقراء ...
وقوله : بعض الأشياء بالفعل دون القوة ومثال ذلك الجواهر الأول ، فهذا أيضا من الأشياء الغامضة . ومثاله أغض جدا ... » .

يقول Edghill في تعليقاته على ترجمته ، هامش ١ :

The argument is this : the necessary is actual ,
the necessary is also a first principle , i- e- eternal ,
that which is eternal is prior ,
∴ the actual is prior to the potential .

وفي هامش ٢ : يفسر الجواهر الأول بالإله والعقول التي تحرك الأجسام السارية . قارن : ما بعد الطبيعة ، أ ٦ ، و ١٠٥٠ ب ٣ — ١٩

وفي هامش ٣ : والمتأخرة في الزمن هي τὰ ὑστερότερα : قارن : ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٩ ب ١٠ — ١٠٥٠ أ ٢٣ .

وفي هامش ٤ : يشير إلى ما بعد الطبيعة ، ث ١٠٤٨ ب ٩ — ١٧ .

الفصل الخامس

قال :

ولما كانت الأقاويل المتقابلة : إما متقابلة بالإيجاب والسلب ، وإما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهى الأقاويل التى محمولاتها متضادة ، وكانت توجد فى التى محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التى من جهة الإيجاب والسلب التى تقدم القول فيها ، فقد يجب أن ننظرها هنا أى هذه الأقاويل أشد تضادا ، وأبعد تباينا فى الاعتقاد : هل المتضادة على طريق الإيجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد ؟ مثال ذلك أن قولنا : كل إنسان عدل ، يقابله قولان :

أحدها : ولا إنسان واحد عدل ، وهو المقابل على جهة السلب .

والثانى قولنا : كل إنسان جائر ، وهو المقابل على جهة الضدية .

فأى هذين هو أشد مضادة لقولنا : كل إنسان عدل ، هل قولنا :

١ — الفصل الخامس : فصل ل : ترك فراغ فى د

٢ — التى : الذى ف .

١٠ — ولا إنسان : ولا إنسان د

إنه إذا كانت الألفاظ إنما تدل على المعاني القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما ، واعتقاد ضده ، أو اعتقاد شيء ما ، واعتقاد سلبه ، فيبين أنه إنما يقال في القول إنه ضد للقول ، أو مقابل له ، من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس : إما باعتقاد الضد ، أو باعتقاد السلب .

وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ينبغي أن ننظر أي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق ، أو الكاذب : هل اعتقاد ضده ، أو اعتقاد سلبه ؟^(١)

٢ — الذهن : + من ذلك د

٦ — التباين : المباشرة ف

(١) أرسله ، ١٤ ، ٢٣ ، ٢٢ — ٣٩ : $\epsilon\lambda\gamma\acute{\alpha}\rho\tau\acute{\alpha}\mu\acute{\epsilon}\nu\epsilon\nu\tau\eta\varphi\omega\nu\eta\iota$: $\delta\iota\alpha\nu\omicron\lambda\iota\varsigma$, $\epsilon\kappa\epsilon\iota\delta\epsilon\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\delta\acute{o}\xi\alpha\eta\tau\omicron\upsilon\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon$, $\omicron\iota\omicron\nu\acute{\omicron}\tau\iota\pi\acute{\alpha}\varsigma\delta\epsilon\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\delta\iota\kappa\alpha\iota\omicron\varsigma\tau\eta\pi\acute{\alpha}\varsigma\delta\epsilon\nu\theta\rho\omega\pi\omicron\varsigma\acute{\alpha}\delta\iota\kappa\omicron\varsigma$, $\kappa\alpha\iota\epsilon\pi\iota\tau\omicron\nu\epsilon\nu\tau\eta\varphi\omega\nu\eta\kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\nu\alpha\nu\acute{\alpha}\gamma\eta\delta\mu\omicron\iota\omega\varsigma\epsilon\chi\epsilon\iota\nu$. $\epsilon\lambda\delta\epsilon\mu\eta\epsilon\kappa\epsilon\iota\eta\tau\omicron\upsilon\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\upsilon\delta\acute{o}\xi\mu\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\epsilon\iota\pi\iota\nu$, $\omicron\upsilon\delta\epsilon\eta\kappa\alpha\tau\acute{\alpha}\rho\alpha\sigma\iota\varsigma\tau\eta\kappa\alpha\tau\alpha\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\iota\epsilon\iota\sigma\alpha\iota\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha$, $\delta\lambda\lambda'\eta\epsilon\iota\lambda\eta\mu\acute{\epsilon}\nu\eta\delta\iota\phi\omicron\varphi\alpha\sigma\iota\varsigma$. $\omega\sigma\tau\epsilon\sigma\kappa\epsilon\pi\tau\acute{\epsilon}\omicron\nu\pi\omicron\iota\alpha\delta\acute{o}\xi\alpha\delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma\psi\epsilon\upsilon\delta\epsilon\iota\delta\acute{o}\xi\eta\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha$, $\pi\acute{o}\tau\epsilon\rho\omicron\nu\eta\tau\eta\varsigma\delta\iota\phi\omicron\varphi\acute{\alpha}\sigma\epsilon\omega\varsigma\eta\eta\tau\omicron\upsilon\epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\omicron\nu\epsilon\iota\nu\alpha\iota\delta\omicron\epsilon\delta\iota\kappa\omicron\upsilon\sigma\alpha$.

= ت . ع . ١٩٠ — ١٩١ ب هـ : « فانه إن كان ما يخرج بالصوت تابعا لازما لما

يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدا لاعتقاد إنما هو اعتقاد ضده . ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر . فواجب ضرورة أن يكون أيضا الحال في الإيجابين اللذين يخرجان بالصوت ، في ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد ، لم يكن أيضا الإيجاب هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي ومثله . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أي اعتقاد حق هو الاعتقاد للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبه ، أو اعتقادنا وجود ضده ؟ » .

يقوم : تقدم ، في شرح القاراب ، ص ١٩٦ ، سطر ٨

ضده : ضد ، في طبعة بدوى .

قارن : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « والحق فيها أن كونه جائرا أخذ عنادا في طبيعة الأمر لكونه عادلا من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا أو لفظا فان =

ومثال ذلك : إذا اعتقدنا في شيء ما أنه خير ، وكان ذلك عقدا صادقا ،
 مثل اعتقادنا في الحياة أنها خير ، فيكون إذن ها هنا عقدا كاذبا
 مقابلان له ، أحدهما : أنها شر ، والآخر : أنها ليست بخير . فأى من هذين
 الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذى هو في غاية المضادة في الدهر للاعتقاد
 الصادق الذى هو قولنا : الحياة خير : هل اعتقادنا أنها شر ، أو اعتقادنا أنها
 ليست بخير ؟ فنقول :^(١)

١ — أنها : أنه د .

٢ — المضادة : التضاد د — هل : بل د

— السالب أشد عنادا وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر
 من حيث الحكم ، والحكم إما قول أو عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه المعانيدات من حيث
 هي معتقدة .

شرح الفارابي ، ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(١) أرسطو ١٤ ، ٢٣ ، ٢٩١ — ٢٣ — ٢ : λέγω δὲ ὁδὸς. ἔστι τις ὁδὸς ἀληθείης : τὸ ἀγαθὸν ὅτι ἀγαθόν, ἀλλή δὲ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ψευδής, ἑτέρα δὲ ὅτι
 κακόν. ποτέρα δὴ τούτων ἐναντία τῇ ἀληθείᾳ; καὶ εἰ ἔστι μία, καθ' ὅποτέραν ἢ ἐναντία;

= ت . ج . ١٩٠ ب . ٨ : « وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عقد صادق في خير ، وهو
 أنه خير ؛ وعقد آخر كاذب ، وهو أنه ليس بخير ؛ وعقد غيره وهو أنه شر . فأى هذين ، ليت شعري !
 هو ضد العقد الصادق ؟ وإن كانا واحدا ، فالمضادة في أيهما هي ؟ »

وإن كانا : وإن كان ، في طبقى بدوى وبولاك ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانون .
 بعد جملة ، وإن كانا واحدا ، نجد في طبقى بدوى وبولاك : أى إن كان ، متاهما واحدا . ولا وجود
 لمثل هذه الإضافة في مخطوط الأورفانون ولا في شرح الفارابي .
 أيهما هي : أيهما هو ، في طبعة بدوى .

شرح الفارابي ، لتحقيق كوتش وماور ، ص ١٩٨ : « يعنى وإن كانا جميعا كاذبين ، فأيهما هو
 الغاية في الميائة . أو إن كانا جميعا مقابلين له ، فأيهما أشد مقابلة » .

إن التضاد الموجود في الاعتقاد ، أصفى الذى في غاية التباين فيه سببه التضاد الموجود خارج النفس في المواد ، فهل يجب أن يكون ما كان من الأشياء أكثر تضاداً خارج النفس هو أشد تضاداً في الاعتقاد ، أم لا ؟ فنقول :

لأنه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضاداً في الاعتقاد من الشيطان اللذين يتضادان بمضادة واحدة ، أو كانا مع ذلك غير متضادتين في الاعتقاد ، بل أكثر ذلك هما متلازمان ، مثل اعتقادنا أن الحياة خير ، والموت شر . فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس . فبين أنه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس ،

٢ — ما : سقطت من د

٣ — أم لا : سقطت من ف

٤ — بمضادتين : مضادتين د

٥ — بمضادة : بمضادة ه // أو : ر ف : ان د

٧ — متضادان : متضادين ف

— ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٥ : « فليكن مقد في خير أنه خير ، ومقد فيه أنه ليس بخير ، ومقد فيه أنه شر . ولعلم أن كون المقد منسوباً إلى ضدين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه شر ، وإلى مقابلين كالتقيضين ، كما يعتقد في موسى أنه خير ، وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند المقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد ، حتى يكون المقدان متنافيين . فليعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير . أى الاعتقادين في نفسه أحد عنادا ؟ »

لا حط أن كلمة هذه وإلا يلحقها في الأصل اليوناني كلمة $\delta\epsilon\iota\chi\eta\iota$:

إذ لو كان سببه ، لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس أخرى أن يكون مضاداً في الاعتقاد .^(١)

١ — مضادة : مضادة د

٢ — مضاداً : مضادة د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣ — ٤ : τὸ μὲν δὴ τοῦτο οἶσθαι τὰς ἐναντίας : ٤

δόξαις ὁρᾶσθαι , τῷ τῶν ἐναντίων εἶναι , ψευδὸς .

ث . ع . ١٩٠٠ ب ٨ — ٩ : « فنقول : إن ظننا أن العقدين المتضادين إنما يحدان

بأنهما لشيئين متضادين ، باطل » .

لشيئين : لسبيين ، في طبقى بدوى وبرلاك . ولكن لشيئين هي القراءة الموجودة في شرح الفارابي ،

ص ١٦٩ ، سطر ١٤ . وليس في مخطوط الأورطون نقط أو همزة .

فان ترجمة Edghill :

It is an error to suppose that judgements are to be defined as contrary in virtue of the fact that they have contrary subjects .

فان ترجمة هارولد ب . كوك (مجموعة لويب) ، ص ١٧٣ :

To fancy that contrary judgements are those that have contrary subjects is to take an erroneous view .

وقارن ترجمة بارتلي ساتلير ، ج ١ ، ١٤ ، بند ٤٥ ص ١٩٩ — ٢٠٠ :

Ce serait se tromper beaucoup que de croire que les pensées contraires sont déterminées par cela seul qu'elles s'appliquent aux contraires .

وقارن الترجمة اللاتينية التي اصطلح بها يوليوس باكيوس ، طبعة الأكاديمية البروسية ، ج ٣ ، ١٢ ب :

Si quis igitur putet hoc definiri contrarias opiniones, quod contrariorum sint, falso id putet .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « معنى أن ظننا أن الاعتقادين المتضادين إنما يوصفان بأنهما

محمولين أو موضوعين متضادين ، أو بأن يوجب محمولان متضادان لموضوعين متضادين ، ظن كاذب » .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٩٩ : « ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التمام الأول

احتجاج البنية ، ويكون إنما قصد في الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد

في الالتهابات ، بل يجب أن تكون الأمور متناهية حتى يجوز أن تكون مضادة في الاعتقادات » .

وإذا كان ذلك كذلك ، فما كان مضاده في الاعتقاد من قبل المواد ، فهو أخرى ألا يكون هو المضاد بإطلاق في الاعتقاد . وأما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الإيجاب والسلب فليس ذلك موجوداً فيه من قبل غيره ، بل من قبل ذاته ، ومن قبل حالة موجودة فيه من الدهن . والذي التضاد فيه من قبل ذاته أخرى من أن يكون متضاداً من الذي التضاد فيه من قبل غيره . وأيضا فإنه إذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء أنه خير ، وكان عقدا صادقا ، فإنه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق . مثل : أن يكون عندنا فيه أنه شيء آخر مما ليس هو موجودا له ، أو أنه ليس بشيء آخر مما هو موجود له . فان الاعتقادات هي بغير نهاية ^(١) . وإنما الاعتقاد الذي

-
- ١ — وإذا كان ذلك كذلك . سقطت من ل // مضاد : مضادة د
 // من : سقطت من د
 ٤ — والذي : فالذي ف
 ٨ — موجودا : موجود ف
-

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٧ — ١٣ : εἰ δὴ ἔστι μὲν τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι : ἔστιν ἀγαθὸν δοῦν , ἄλλη δ' ὅτι οὐκ ἀγαθόν , ἔστι δὲ ἄλλο τι ὃ οὐκ ὑπάρχει οὐδ' οἶόν τε ὑπάρχει , τῶν μὲν δὴ ἄλλων οὐδεμίαν τιτέον , οὔτε ὕσαι ὑπάρχειν τὸ μὴ ὑπαρχόν δοξάζουσιν οὐθ' ὕσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον (ἄπειροι γὰρ ἀμφοτέραι , καὶ ὕσαι ὑπάρχειν δοξάζουσι τὸ μὴ ὑπάρχον καὶ ὕσαι μὴ ὑπάρχειν τὸ ὑπάρχον) .

ت . ح . ١٩٠ ب ١١ — ١٥ : « إذا كان ما هنا عقد في خبر أنه خير ، وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس هو موجودا ولا يمكن أن يوجد — فليس يلزم أن يرفع الضد واحدا من تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، أو أنها موجودة بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعا بالانهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقاد فيها ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيها هو موجود أنه غير موجود » .

يصاد ذلك اعتقاد فيه المتضاد واحد ، وهو الاعتقاد الذي نرى أنه يقتسم الصديق والكذب دائما مع الاعتقاد الأول . وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرضان جزئي نقبض في المطلوب^(١) ، ثم تقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة : أى منهما هو الصادق ، وأى منهما هو الكاذب ؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن أن يكذبا معا على الموضوع

— فاذا : في مخطوط الأورفانون وفي شرح الفارابي ص ٢٠٢ سطر ١٤ ، وفي طبعتي بدوى وبولاك نجد أن القراءة هي : فاذا ، ولكن هذا خطأ بدلالة *if : Edghill* : فارد ترجمة : ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ : « فان هاهنا أمور لانهاية لها يصحح أن تسلب عن الخير والعدل ، مثل أنه ليس بطائر ، وليس بحجر ، وليس بماء ، فيكذب إيجابها . وأما أمور يصحح إيجابها عليه لانهاية لها ، مثل أبيض ، ويقعد ، ويقبل . فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية . وأما المسلوقة عنه فيغير نهاية . فلا ينبغي أن ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير . أو غير مضاد له . فانها لا تنتهي » .

شرح الفارابي . ص ٢٠٢ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٤ — ٦ : *τοῦ γὰρ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθὸν καὶ τοῦ κακοῦ ὅτι κακὸν ἢ αὐτῇ ἴσως καὶ ἀληθῆς ἔσται, εἴτε πλείους εἴτε μία ἔστιν. ἐναντία δὲ ταῦτα.*

— ت . ج . ١٩٠ ب ٩ — ١١ : « وذلك أن الاعتقاد في خير أنه خير ، والاعتقاد في شر أنه شر خلق أن يكون واحدا بعينه ، بل هو حق : واحدا كان ، أو أكثر من واحد . وهذان متضادان غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشيئين متضادين لبعضين فهما ضدان ، بل واحدا بعينه من قبل أنهما بحال تضاد » .

واحد (بعينه) : ذكر في طبعة بدوى ، ص ٩٦ هامش ٣ ، أنها « واحد » في الأصل ، ولكن القراءة في المخطوطة واضحة .

وهذان ... فهما ضدان : سقطت من طبعة بدوى ، ولكنها موجودة في اليسار في هامش مخطوط الأورفانون . انظر : شرح الفارابي ، تحقيق كوتش وماور ، ص ٢٠٠ ، سطر ٢ — ٣ .

شرح الفارابي ، ص ١٩٩ : « وذلك أن الاعتقاد في العدل أنه خير والاعتقاد في الجور أنه شر خلق أن يكون كل واحد منهما لازما عن الآخر بعينه . بل هما صادقان متضادان ، كان أحدهما لازما عن الآخر بعينه . فان كان أحدهما لازما عن الآخر ، أو كان كل واحد منهما له حياله صادقا ، من غير أن يلزم صدق أحدهما عن الآخر ، ويمكن أن يجتمعا جميعا في اعتقاد واحد ، ورأى واحد » .

الواحد بعينه ، أو يصحدها معا ، فليس يمكن أن تقع بينهما الشبهة والحيرة ، ولا يحملان جزئى نقيض فى المطلوب على أن الحق فى أحدهما محصل الوجود فى نفسه ، وإن لم يكن عندنا محصلاً^(١) .

= المرجع نفسه ، ص ٢٠٠ : « وقوله : » غير أنه ليس من قبل أنهما يوجدان لشئين متضادين هما متضادان ، يعنى ان الاعتقادين يكونان متضادين ، ليس لأجل أنهما يوجدان لمادتين متضادتين ، بل من قبل أنهما فى أنفسهما بحال تضاد . وذلك أن الاعتقادين إنما يصيران اعتقادين متقابلين ، من جهة تأليفهما . وأما تضادهما فى موادهما ، فهو تضاد آخر عارض فيهما ، لا من جهتهما » .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٢ ب ١٣ — ١٥ : ἀλλ' ἐν ὅσῃς ἐστὶν ἡ ἀπώστη . αὗται δὲ εἰσὶν εἰς ὧν αἱ γενέσεις ἐκ τῶν ἀντικειμένων δὲ αἱ γενέσεις , ὥστε καὶ αἱ ἀπώται .

= ت . ع . ١٩٠ ب ١٥ — ١٧ : « بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة وما منه يكون أيضا التكون . والتكون إنما يكون من المقابلات . فمن هذه إذا تدخل الشبهة » .

تأرن ترجمه Edghill :

Those judgements must rather be termed contrary to the true judgements, in which error is present. Now these judgements are those which are concerned with the starting points of generation, and generation is the passing from one extreme to its opposite; therefore error is a like transition .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٦ — ١٢٧ : « ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله . والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه . فانه وإن كان الخبير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشير . وكان الطائر يتألفه ، والشرير يتألفه ، فإن أحدهما قد يكون منه التكون ، والاخر لا يكون منه التكون . أما الذى يكون منه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير . وأما الذى لا يكون منه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هى فى المقابل كالشرير والطائر . وذلك الشبهة أن العبد فيه أنه مادل ، هل يضاه العبد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق جداً لما قبل فى الكلام الأول ... » .

وبين أن الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب . وذلك أن الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود ، والفساد من موجود إلى غير موجود .

وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الأضداد فهو أقل ضدية في الاعتقاد ، إذ كان العدم أشد مقابلة للوجود من الضد ، للضد ، لأن الضد موجود ما . ولذلك ليس يكون التكون من موجود إلا بالعرض^(١) . وأيضا فإن العقد الذي يكون بالسلب يقتضى رفع الاعتقاد الموجب

١ — وبين : وأيضا بين ف // الوجود : الموجود ل
٤ — التغير : التغير ف . — من مثل د

(١) عن المتقابلات τὰ ἀντικείμενα ، انظر : أرسطر ، مابعد الطبيعة ، د ١٠ ،

١٨٠١٠١٨ — ٢٣ :

^٢ Ἀντικείμενα λέγεται ἀντίρρασις καὶ τὰναντία καὶ τὰ πρὸς τι καὶ στέρησις καὶ ἕξις καὶ ἕξ ὄν καὶ εἰς ἃ ἔσχατα, ὅσον αἱ γενέσεις καὶ φθοραί.

شرح الفارابي ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ : « عندى أن هذه حجة أخرى ، وإن كان ظاهر لفظه يجعله جزأ من الجهة التي سلفت . ومعناه أن التضاد في الاعتقادات إنما شأه أن يكون في الاعتقادين اللذين تقع الشبهة فيهما ، حتى تعرض الحيرة للإنسان منهما ، والتشكك الذي يوقع الحيرة . فان وجدنا متقابلين اثنين يمكن أن تقع الشبهة في كل واحد منهما ، والحيرة بين كل اثنين من المتقابلين ، فالذي تقع فيه الشبهة أكثر والحيرة أشد ، يلزم أن يكون هو أشد تضادا » .

المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧ : « . . . فانه يعنى بالتكون حدوث وجود للشيء . فان الموجود الحادث الوجود إنما يتكون أولا من لا وجوده . وذلك أنه كان قبل حدوث وجوده غير موجود . وكثيرا ما يتكون من ضده » .

المرجع نفسه ، ص ٢٠٥ : « وقد يمكن أن يكون أراد بالتكون هاهنا حدوث الاعتقاد الصادق عن الصدق ، لا من كذب مقابله . وذلك لأجل أنه قال : ما تقع فيه الشبهة ما منه أيضا يكون المتكون . يريد بالشبهة التشكك . فان التشكك إذا وقع في شيء ما ، هل هو الصادق أم مقابله ، فان حدوث العلم بالصادق منهما قد يكون من كذب مقابله . وإنما قال ما تقع فيه الشبهة هو ما منه أيضا يكون التكون . إنما قال ذلك لأن تكون العلم بصدق الصادق من كذب المقابل الآخر إنما يكون أبدا في وقعت الشبهة فيه والتشكك » .

بذاته، إذ كانت ماهية السلب إنما تقتضى ارتفاع الإيجاب الذى هو محاك للشئ
الموجود . وأما اعتقاد ضد المحمول فى الشئ الذى اعتقد فيه وجود المحمول ،
فليست تقتضى ماهيته رفع الإيجاب، إذ كان ليس حدوث الضد فى الموضوع يقتضى
بجوهره رفع ضده المقابل له ، وإنما هو شئ يعرض عن حدوثه فى الموضوع ،
أعنى أن يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه . مثال ذلك أن ارتفاع الحرارة عن
الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب إلى البرودة بالقصد الثانى ، أو بالعرض .
وذلك أن الارتفاع هنا إنما هو حادث عن وجود . والارتفاع فى السلب
إنما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات . والذى يلزم منه ارتفاع الإيجاب
بالذات هو أخرى بالضدية الموجودة فى الاعتقاد من الذى عنه يكون الارتفاع
بالعرض ، أو بالقصد الثانى ، وهو أتم مضادة وأشد . فإن كان الضدان هما^(١)

٣ — محاك : محاكها ف

٤ — رأما : أما د

٥ — شئ : الشئ د

٦ — وجود : وجود بالعرض د // فى السلب : بالسلب د

٨ — والذى : فالذى ل // منه : عنه ف

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ١٥ — ٢٢ : αἰ οὖν τὸ ἀγαθὸν καὶ ἀγαθὸν καὶ οὐ κακὸν ἐστὶν , καὶ τὸ μὲν καθ' ἑαυτὸ τὸ δὲ κατὰ συμβεβηκός (συμβέβηκε γὰρ αὐτῷ οὐ κακὸν εἶναι) , μάλλον δὲ ἐκάστου ἀληθείης ἢ καθ' ἑαυτό , καὶ ψευδούς , εἴτε καὶ ἀληθείης . ἡ μὲν οὖν ὅτι οὐκ ἀγαθὸν τὸ ἀγαθὸν τοῦ καθ' ἑαυτὸ ὑπάρχοντος ψευδούς , ἡ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τοῦ κατὰ συμβεβηκός . ὥστε μάλλον εἶναι ψευδούς τοῦ ἀγαθοῦ ἢ τῆς ἀποφάσεως ἢ ἡ τοῦ ἐναντίου δόξα . διαψευστὰ δὲ μάλιστα περὶ ἑκάστον = ὁ ἦεν ἐναντίαν ἔχων δόξαν .

المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض أشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده الموجود خارج النفس . فمن البين أن اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للإيجاب بإطلاق . وأيضا فإن الاعتقاد في الشيء الذي هو خير أنه شر هو اعتقاد يلزمه

١ — المضادة : المتضادة د

// ضده : ضد د

٢ — المضادة : المتضادة د

٣ — المضاد : المتضاد د

— ت.ع. ١٩٠ ب ١٧ - ٢٣ : « فاذ كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشر ، وكان الأول له بذاته ، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عرض له أن يكون ليس بشر ، وكان المقعد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان المقعد في خير ما أنه ليس بخير عقدا باطلا لأمر ذاتي ، والمقعد فيه أنه شر عقدا باطلا لأمر عرضي — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخور أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده » .

خيرا : خير ، في الأصل وفي شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢٠ .

ابن سينا ، الصبغة ، ص ١٢٧ : « فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا . وإذا قلنا : إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق بأمر له في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فان الخير خير لذاته . وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر خير ذاته ، مبين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فاثبات الخير يتم عليه بذاته . وسلب الشر إنما يتم له بغيره . وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء ، لا من الدواخل في الذات » .

(وذلك) أنه (إنما عرض) : سقطت من شرح القارابي ، ص ٢٠٧ ، سطر ٢١

(وكان المقعد) الذاتي : الثاني ، في شرح القارابي ، ص ٢٠٧ سطر ٢٢ .

شرح القارابي ، ٢٠٨ : « ثم أردف ذلك بحجة أخرى : وهو أنه ابتداء فبين أن إيجاب ضد المحمول في ذلك الموضوع يلزم عنه ضرورة سلب المحمول عن الموضوع . وذلك بين بنفسه . ويمكن تكشف بيان بنفسه بالاستقراء . ويتبين ذلك أيضا من قبل أن سلب المحمول أهم من إيجاب ضد المحمول » .

اعتقاد آخر وهو أنه ليس بخير . وأما الاعتقاد فيما هو خير أنه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر ، أعنى أنه شر . ولو كان ذلك كذلك ، لما وجد اعتقاد مضاد في الأشياء التي ليس لها ضد . فإذا اعتقاد السلب هو أعم مضادة للإيجاب من اعتقاد الضد وهو المضاد بذاته ، إذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد ، والتي ليس لها ضد^(١) . فإنه يجب أن يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للإيجاب هو الاعتقاد الموجود مضاداً في كل موضع ، لا في موضع دون موضع . فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو

٦ — موضع : موضوع د // موضع : موضوع د // موضع : موضوع د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٢٢ — ٢٧ : τὰ γὰρ ἐναντία τῶν πλεῖστον διαφερόντων περὶ τὸ αὐτό. εἰ οὖν ἐναντία μὲν τούτων ἡ ἐτέρα, ἐναντιωτέρα δὲ ἡ τῆς ἀντιφάσεως, διήλκον ὅτι αὕτη ἐν εἰ ἑναντία. ἡ δὲ τοῦ ὅτι κακὸν τὸ ἀγαθὸν συμπελεγμένη ἐστὶ καὶ γὰρ ὅτι οὐκ ἀγαθὸν ἀνάγκη ἴσως ὑπολαμβάνειν τὸν αὐτόν.

— ت . ج . ١٩١ ا ١ — ٤ : « وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضد هو أحد هذين . وكان النقيض أشد مضادة ، فن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يحظر بiale أيضا فيه أنه ليس بخير » .

فأما (الاعتقاد) : رأما ، في شرح الفارابي ، ص ٢٠٨ ، سطر ٢٣ .

فهو (لا محالة) : هو ، في شرح الفارابي ص ٢٠٨ ، سطر ٢٦ .

— فاذ : هذه هي القراءة الموجودة في مخطوط الأرمغانون ولكننا نجد εἰ في الأصل اليوناني

من ضد المتضادات ، انظر : أرسطو ، المقولات ، ١٥ ا ٦ — ١٨ :

ἐοίκασιν δὲ καὶ τὸν τῶν ἄλλων ἐναντίων ὁρισμὸν ἀπὸ τούτων ἐπιφάρεῖν· τὰ γὰρ πλεῖστον ἀλλήλων διεστηκότα τῶν ἐν τῷ αὐτῷ γένει ἐναντία ὁρίζονται .

موضع دون موضع ، إذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص . ولذلك إذا وجد الخاص وجد العام ، وليس ينعكس ذلك ، أعنى إذا وجد العام أن يوجد الخاص . فإن كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب ، فواجب أن يكون المضاد في كل موضع هو السلب ، أعنى الذى في الغاية^(١) .

١ - (دون) موضع : موضع د — المضاد : المتضا د

== ت . ع . طهية بدوى ، ص ٢٠ ؛ ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ - ٤٨ : « ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد لسائر المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يجدون المتضادات بأنها التى بعدها بعضها من بعض غاية البعد ، ويجمها جنس واحد » .
فان : ابن رشد ، تلخيص المقولات ، طهية Bouyges ، ص ٤٧ ؛ ابن سينا ، المقولات ، مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور ، ص ٢٢ (فى أسفل الصفحة) .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٨ - ١٢٩ : « وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا اعتقدت فى العدل الذى عرفته ، وتحققته فى نفسه أنه خير ، لا احتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس شر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يمرض له . وليس يحتاج فى إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البنية ، بل الصدق الذاتي إنما ينمقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا العقد بقدين : أحدهما أنه شر ، والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم إلى إلا أن يتضمن أنه ليس بخير . فان الكذب المقابل للصدق العرضى لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتى . فإنه إن لم أخطري بالى أن العدل الذى عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكننى أن أقضى عليه بأنه شر ، وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل خير ، وأن ذلك حق ، حين أجعله شر على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق . وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه ، يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقيم ، وهو قريب مما أوردهناه أولا وفى قوله » .

شرح الفارابى ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(١) أرسلو ، ١٤٤ ب ٢٣ - ٢٢ : $\epsilon\tau\iota\ \delta\epsilon\ ,\ \epsilon\iota\ \kappa\alpha\iota\ \epsilon\pi\iota\ \tau\omega\upsilon\upsilon\ \delta\epsilon\lambda\lambda\omega\upsilon\varsigma$: $\delta\epsilon\tau\ \epsilon\chi\epsilon\iota\nu\ ,\ \kappa\alpha\iota\ \tau\alpha\upsilon\tau\eta\ \delta\iota\delta\omicron\upsilon\epsilon\iota\ \kappa\alpha\lambda\omega\varsigma\ \epsilon\iota\sigma\eta\sigma\theta\eta\alpha\iota\ .\ \eta\ \gamma\acute{\alpha}\rho\ \pi\alpha\nu\tau\alpha\chi\omicron\upsilon\ \tau\omicron\ \tau\eta\varsigma\ \delta\iota\kappa\alpha\sigma\tau\epsilon\omega\varsigma\ \eta\ \sigma\upsilon\delta\alpha\mu\omicron\upsilon\ .\ \delta\iota\sigma\iota\varsigma\ \delta\epsilon\ \mu\eta\ \epsilon\iota\sigma\tau\iota\nu\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \pi\epsilon\rho\iota\ \tau\omicron\upsilon\tau\omega\upsilon\ \epsilon\iota\sigma\tau\iota\ \mu\epsilon\nu\ \psi\epsilon\upsilon\delta\eta\varsigma\ \eta\ \tau\eta\ \delta\iota\lambda\eta\theta\epsilon\iota\ \delta\iota\kappa\alpha\iota\mu\epsilon\nu\eta\ ,\ \sigma\iota\omega\n\ \delta\ \tau\omicron\n\ \delta\iota\kappa\alpha\sigma\tau\epsilon\omega\upsilon\ \sigma\upsilon\kappa\ \delta\iota\kappa\alpha\sigma\tau\epsilon\omega\upsilon\ \sigma\iota\lambda\omicron\mu\epsilon\nu\omicron\varsigma\ \delta\iota\epsilon\psi\epsilon\upsilon\sigma\tau\alpha\iota\ .\ \epsilon\iota\ \sigma\upsilon\n\ \alpha\upsilon\tau\alpha\iota\ \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha\ ,\ \kappa\alpha\iota\ \alpha\iota\ \delta\epsilon\lambda\lambda\alpha\iota\ \alpha\iota\ \tau\eta\varsigma\ \delta\iota\kappa\alpha\sigma\tau\epsilon\omega\varsigma\ .$

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير
 هما اعتقادان صادقان ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، أو فيما هو خير أنه ليس
 بخير هما اعتقادان كاذبان . فأى عقد ، ليت شعري ! ، هو المضاد لاعتقادنا فيما
 ليس بخير أنه ليس بخير ، الذى هو عقد صادق ؟ فإنه لا ينخلو ذلك من ثلاثة

١ — ليس بخير أنه خير . أو فيما : هو شر أنه ليس بشئ وما د

— ت. ح. ١٩١ أ ٩٤ — « وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ،
 فقد يرى أن ما قيل في ذلك صواب . وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد التقيض هو الضد في كل
 موضع ، وإما ألا يكون في موضع من المواضع ضداً . والأشياء التى ليس يوجد فيها الضد أصلاً ، فإن
 الكذب فيها إنما هو العقد المماند للحق . ومثال ذلك من ظن بأنسان أنه ليس بأنسان ، فقد ظن ظناً كاذباً .
 فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدان ، فسائر الاعتقادات إنما الضد فيها هو اعتقاد التقيض . »
 الضدان : الضدين ، طبعة يدوى .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٩ : « رجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها مقابلات من
 باب التناقض ، وليس يوجد لجميها مقابلات من موجبات تحمل الضد . فإنا إذا قلنا : كذا مرجح ،
 وجدنا بالزائد أنه ليس بمرجح ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المرجح . فها هنا المماند هو السالب دون
 الموجب المضاد المحسول . وحجت للقضية موجب مضاد ، فالسالب أيضاً معاند ، فكل قضية موجبة
 لها من السانب معاند ، وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية
 الموجبة ، من حيث هى موجبة وعناء الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة . »

شرح الفارابى ، ص ٢١٠ — ٢١٥ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٢ — ٣٧ : $\epsilon\tau\iota \delta\mu\omega\iota\omega\varsigma \epsilon\chi\epsilon\iota \eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon$: $\epsilon\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon\sigma\iota\varsigma$ $\eta \tau\omicron\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \kappa\alpha\iota \eta \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon\sigma\iota\varsigma$. $\epsilon\tau\tilde{\iota} \sigma\upsilon\kappa \tau\omicron\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon \delta\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\sigma\upsilon\sigma\iota\varsigma$ $\delta\lambda\eta\theta\epsilon\iota \sigma\upsilon\sigma\eta \delta\acute{o}\xi\eta \tau\iota\varsigma \delta\upsilon\kappa \epsilon\tau\eta \eta \delta\upsilon\alpha\lambda\epsilon\iota\alpha$; $\sigma\upsilon \gamma\alpha\rho \delta\eta \eta \lambda\acute{o}\gamma\omicron\upsilon\sigma\sigma\alpha \delta\tau\iota \kappa\alpha\kappa\iota\acute{o}\nu$.

— ت. ح. ١٩١ أ ١٠ — ١٣ : « وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير
 أنه ليس بخير يجرى على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير . والعقد فيما
 ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقد حق . أى عقد ، ليت شعري ! ،
 هو ضده ؟ فإنه ليس يجوز أن يقال : إن ضده اعتقاد أنه شر . »

شرح الفارابى ، ص ٢١٥ .

أحوال : أحدها أن يكون المضاد له اعتقاد ضده ، وهو العقد فيما ليس بخير أنه شر ، والثاني أن يكون المضاد سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير أنه ليس بشر ، والثالث أن يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير أنه خير . فأما اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد ، وذلك أنه قد يمكن أن يصدقا معا . فإن كثيرا من الأشياء مما ليس بخير هي شر . وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضا باعتقاد مضاد له ، إذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد . فإن الحظ يصدق فيه أنه ليس بخير ولا شر . وبالمجمل ما ليس شأنه أن يتصف بواحد من هذين الضدين .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير أنه خير .

وإذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير أنه ليس بخير هو اعتقادنا فيه أنه خير .

فإذن المضاد الذي في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير أنه خير هو اعتقادنا فيه أنه ليس بخير ، لا اعتقادنا فيه أنه شر . لأنه إن كان الإيجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب ، فواجب أن يكون منه في غاية البعد .

١ — المقصد : القصد د

٢ — بشر : بخير ف // فأما اعتقاد : فاعتقاد د

١٣ — المضاد الذي : المضادة التي ف

١٤ — لاعتقادنا : لاعتقادنا د

وإذا كان ذلك كذلك، وكان الضد إنما له ضد واحد، فالمضاد للإيجاب
الذى فى الغاية هو السلب^(١).

قال :

ولا فرق فى هذه المثالات التى استعملنا ها هنا من القضايا المتضادة من جهة
السلب والإيجاب بين أن يلفظ بالموضوع فيها معرّفا بالالف واللام، أو يلفظ به
مسورا بالسور الكلى. فإن الألف واللام قد قلنا إنها قد تدل على ما يدل عليه
السور الكلى. فلا فرق على هذا المفهوم أن تقول إن ضد العقد فيما هو خير أنه

٥ — به : سقطت من د

٧ — حل : كتب أولا « حل » ثم ضرب عليها ، ركتب فوقها « فى » فى د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٣ ب ٣٧ — ٢٤ : ٣١ أ : $\alpha\mu\alpha \gamma\alpha\rho \alpha\nu \pi\omicron\tau\epsilon \epsilon\lambda\eta \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma$ ، $\sigma\upsilon\delta\epsilon\pi\omicron\tau\epsilon \delta\epsilon \delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma \delta\lambda\eta\theta\epsilon\iota \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha$ ' $\xi\sigma\tau\iota \gamma\alpha\rho \tau\iota \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon\nu \kappa\alpha\iota\acute{o}\nu$ ، $\omega\sigma\tau\epsilon \epsilon\nu\delta\epsilon\chi\epsilon\tau\alpha\iota \alpha\mu\alpha \delta\lambda\eta\theta\epsilon\iota\varsigma \epsilon\iota\nu\alpha\iota$. $\sigma\upsilon\delta$ ' $\alpha\upsilon\tau\eta \delta\tau\iota \sigma\upsilon \kappa\alpha\iota\acute{o}\nu$ ' $\delta\lambda\eta\theta\eta\varsigma \gamma\alpha\rho$ $\kappa\alpha\iota \alpha\upsilon\tau\eta$. $\alpha\mu\alpha \gamma\alpha\rho \kappa\alpha\iota \tau\alpha\upsilon\tau\alpha \delta\iota\nu \epsilon\lambda\eta$ ، $\lambda\epsilon\iota\pi\epsilon\tau\alpha\iota \sigma\upsilon\nu \tau\eta\tau\omega \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon$ $\epsilon\iota\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon\nu \epsilon\nu\alpha\nu\tau\iota\alpha \tau\eta \tau\omega\upsilon \mu\eta \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon \delta\tau\iota \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon\nu$ ' $\psi\epsilon\upsilon\delta\eta\varsigma \gamma\alpha\rho$ $\alpha\upsilon\tau\eta$. $\omega\sigma\tau\epsilon \kappa\alpha\iota \tau\eta \tau\omega\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon \epsilon\iota\tau\iota \sigma\upsilon\kappa \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon\nu \tau\eta\tau\omega\upsilon \delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon \delta\tau\iota$ $\delta\gamma\alpha\theta\iota\delta\upsilon\nu$.

ث.ع. ١٩١ ١٣ — ١٨ : « وذلك أنه قد يمكن فى حال من الأحوال أن يصدق ما

من قبل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم فى ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ، ولا ضده
أنه ليس بشر . فإن هذا أيضا صدق . فقد بين إذا أن يكون ضد العقد فيما ليس بخير العقد أنه ليس
بخير العقد فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون أيضا ضد العقد فيما
هو خير أنه خير العقد فيما هو خير أنه ليس بخير » .

(ان يكون) أيضا : سقطت من طبعة يدوى .

(هو خير أنه) خير : سقطت من طبعة يدوى .

(٢) شرح القارائى ، ص ٢١٧ : « فإت العبارة من الموضوع الذى يحمل المحمول على جميعه

مبارتان : إحداهما أن يصرح فيها بسور كلى ، والأخرى أن لا يصرح بسور كلى ، ولكن تكون العبارة =

ليس بخير ، أو نقول إن ضد العقد في كل ما هو خير أنه ولا واحد منه
(١)
خير .

== عنه بألف ولام التعريف . فالف لام التعريف إنما تدل على تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مطلقة . فاذا كان كذلك ، فلا فرق بين أن تكون العبارة عن موضوع كل قضية بتعريف سور كل أو بألف لام التعريف ، فإن كليهما إنما يدلان على أن الحكم كل ، وعلى أن المحمول محمول على جميع الموضوع . ولا فرق بين أن نصرح بمعنى السور في الاعتقاد ، وبين أن نؤخذ تلك الطبيعة — من حيث هي تلك الطبيعة — مدلولاً عليها بألف لام التعريف .

فإن ما يقول سائر في التعليق على هذا الموضوع ، ١٢٤ أ ٧٤ ، فصل ١٤ ، بند ١١ ، ص ٢٠٣ :
ἐὶ καθόλου τὸ ἀγαθόν = ت . ح . : « الذي يعقد الخير على المعنى الكلي »

Si le bon est pris universellement . Averroes remarque ici qu'

en arabe l' article al suffit pour rendre l' expression universelle .

ولكن ابن سينا يمارض هذا الرأي قائلاً : كتاب العبارة : ص ٥٢ : « واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور عما يغلط في كثير من المواضع ، حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور ، بأن كتبها . كما أنك تقول : « إن الأبيض أبيض بالضرورة » فتقبله قبلها . فإن قلت : « كل ما يوصف به بأنه أبيض فإنه أبيض بالضرورة » لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين » .

(١) أوسطه ، ١٤ ، ٢٤ أ ٢٤ — ٢٤ ب ١ : « φανερόν δὲ ὅτι οὐδὲν διολίσσει οὐδὲν »
ἐν καθόλου τιθώμεν τὴν κατάφασιν ἢ γὰρ καθόλου ἀποφασίς ἐναντία
ἔσται , ὅσον τῇ δόξῃ τῇ δοξαζούσῃ ὅτι πᾶν θ ἂν ἢ ἀγαθὸν ἀγαθόν ἔστιν
ἢ ὅτι οὐδὲν τῶν ἀγαθῶν ἀγαθόν . ἢ γὰρ τοῦ ἀγαθοῦ ὅτι ἀγαθόν , ἐὶ
καθόλου τὸ ἀγαθόν , ἢ αὐτὴ ἔστι τῇ ὅτι θ ἂν ἢ ἀγαθὸν δοξαζούσῃ ὅτι
ἀγαθόν . τοῦτο δὲ οὐδὲν διαφέρει τοῦ ὅτι πᾶν θ ἂν ἢ ἀγαθὸν ἀγαθόν
ἔστιν . ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τοῦ μὴ ἀγαθοῦ .

= ت . ح . : ١٩١ أ ١٨ — ١٩١ ب ٢ : « ومن الين أنه لا يسرى في ذلك ، وإن جعلنا
الإيجاب كلياً ، وذلك أن الضد يكون حينئذ السلب الكل . ومقال ذلك أن ضد العقد أن كل ما هي »

وذلك أن الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد إنما يوجد في النفس
للمعنى الكلى . فإن كان ما يخرج باللفظ دليلاً على ما في النفس من الاعتقادين
المضادين ، فمن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ إنما هو السلب في اللفظ لذلك
المعنى الكلى بعينه الذى دل عليه الإيجاب ، إذا دل على ذلك المعنى الكلى في الإيجاب
والسلب باللفظ الكلى ، وهو السور . ومثال ذلك أن ضد قولنا : كل إنسان
خير ، قولنا : ولا إنسان واحد خير ، ونقيضه : ليس كل إنسان^(١) خيراً .

١ — المضاد : المضاد د

٦ — خيراً : خير ف

— خير فهو خير ، المقدم أنه ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن المقدم في الخير أنه خير — الذى
يعقد الخير على المعنى الكلى — هو المقدم بعينه في أى خير كان أنه خير . ولا فرق بين هذا وبين المقدم
أن كل ما كان خيراً فهو خير . وعلى هذا المثال يجرى الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

يعقد (الخبر) : يعقل ، في شرح الفارابى ، ص ٢١٨ سطر ٦ . وفي مخطوط الأورفانوس من
المريح أنها « يعقل » . ولكن الكلمة تقابل : δοξαζούση — .

شرح الفارابى ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ١ — ٦ : ὥστε εἴπερ ἐπὶ δόξης οὕτως ἔχει ، εἰσὶ δὲ αἱ ἐν τῇ φωνῇ καταφάσεις καὶ ἀποφάσεις σύμβολα τῶν ἐν τῇ
ψυχῇ ، διήλον ὅτι καὶ καταφάσει ἐναντία μὲν ἀπόφασις ἢ περὶ τοῦ
αὐτοῦ καθόλου ، ὅσον τῇ ὅτι πᾶν ἀγαθὸν ἀγαθὸν ἢ ὅτι πᾶς ἀνθρώπος
ἀγαθὸς ἢ ὅτι οὐδὲν ἢ οὐδεὶς ، ἀντικατασκευάζει δὲ ὅτι ἢ ὅτι πᾶν ἢ ὅτι πᾶς .

— ت.ع . ١٩١ ب ٢ — ٧ : « فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجرى هذا المجرى ، وكان الإيجاب
والسلب في اللفظ دلائل لما في النفس ، فمن البين أن ضد الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه
على الحكم الكلى . ومثال ذلك أن ضد قولنا : « كل خير فهو خير » ، أو قولنا : « كل إنسان نظير » ،
قولنا : « ولا خير واحد » ، أو قولنا : « ولا إنسان واحد » . فإما نقيضه فقولنا : « ليس كل
خير » ، أو « ليس كل إنسان < خيراً > » .

دلائل : دلالات ، في طبعة بولاك : دليل ، في شرح الفارابى ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

لما : ما ، في طبعة بدوى . ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورفانوس . فارد : شرح الفارابى ،
ص ٢١٩ ، سطر ١٤ .

وهو بين أن الاعتقادات التي قيل فيها ما هنا إنها متضادة أنه ليس يمكن أن تكون الاعتقادات الصادرة ، إذ كان ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق ، ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ، ولا لفظ مناقض للفظ ، إذا كان كلاما يدلان على معنى هو في نفسه حق ، بل الاعتقادات المتضادة إنما هي في المتقابلات بالإيجاب والسلب . ومن تلك في المتناقضة وفي المتضادة في المادة الضرورية . وذلك أن كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيها ، كما قيل ، أن تصدقا معا وهي المهملات ، وما تحت المتضادين . وأما المتضادة فليس يمكن فيهما أن تصدقا معا في شيء واحد

١ — وهو : اذ هو د

٢ — ضد الحق : ضد الحق د // ولا : لا ل // ولا اعتقاد : ولا اعتقاد د

٣ — مناقض : متناقض د

٤ — فيهما : فيها ف : مقطعت من د

فقولنا : < فهو > قولنا ، في طبعة بدوى ، ولكن القراءة واضحة في مخطوط الأورغانون . قارن شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ .
< خيرا > : غير موجودة في طبعة بولاك ، ولا في مخطوط الأورغانون .
في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ٢ — ٣ : « فأما نقضه فقولنا ليس كل خير فهو خير ، وليس كل إنسان خير » .

شرح الفارابي ، ص ٢١٩ : « فانه لما بين أن المضاد في الاعتقاد هو السلب دون اعتقاده وجوب ضده ، وأن اعتقاد سلب الشيء هو المضاد لاعتقاده وجوده ، وكان الإيجاب والسلب في اللفظ إنما يستفيد القضاء من جهة دلالتها على المتضادين ، فن البين أن ضد الإيجاب في اللفظ هو السلب في اللفظ لذلك المحمول هو من ذلك الموضوع بعينه ، بحكم كل نعرض فيه بالسور الكل . أو فعمل مكانه ألف لام التعريف » .

المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ : « معنى لنقض قولنا : كل خير فهو خير ، قولنا : ليس كل خير فهو طير . ونقض قولنا : كل إنسان طير ، قولنا : ليس كل إنسان خيرا » .

بعينه ، ولا يمكن فيهما أن يكذبا معا في المادة الضرورية ، إذا كان لا يتعري الموضوع منها^(١) .

١ — فيهما : فيها د

٢ — منها : منها ل : + وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب . والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وسلم تسليما ل : وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب والحمد لله على ذلك كثيرا ف : وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب باقتضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب د

(١) أرسطو ، ١٤ ، ٢٤ ب ٦ — ٩ : ἀληθὴν δὲ ὅτι καὶ ἀληθὴς ἀληθὴς :

οὐκ ἐνδέχεται ἐναντίαν εἶναι οὔτε δόξαν οὔτε ἀπόφασιν . ἐναντία μὲν γὰρ αἱ περὶ τὰ ἀντικείμενα , περὶ ταῦτα δὲ ἐνδέχεται ἀληθεύειν τὸν αὐτόν . ἓνα δὲ οὐκ ἐνδέχεται τὰ ἐναντία ὑπάρχειν τῷ αὐτῷ .

— ت . ح . ١٩١ ب ٧ — ١٠ : « ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق :

لا رأى لرأى ، ولا نقيض لنقيض . فان وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس يمكن أن يوجد معا في شيء واحد بعينه . »

نجد في شرح الفارابي ، ص ٢٢٠ ، سطر ١٢ — ١٣ : ضد الحق ولا رأى لرأى .

شرح الفارابي ، ص ٢٢٢ : نفس هذا وأكله فتم له القول في فرضه . فبذلك يتبين أن هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . بل كان يكون الكتاب ناقصا لو لم يكن فيه هذا الفصل . ولهذا يبدو أن يكون الأمر ، كما ظهروا ، أن هذا الفصل ليس هو لأرسطو ، ليس . فان كلامه فيه مشا كل لكلامه في سائر أجزاء هذا الكتاب . وأنه يبدو أن يكون قد ترك ما ضروريته في هذا الكتاب أشد من ضرورية كثير مما تقدم .

ابن سينا ، العبارة ، ص ١٢٤ : « وقد اعتيد أن يفتقر هذا الفن من المنطق بشيء ليس للنطق ، من حيث هو منطق ، إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية » .

شرح الفارابي ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ : « فن البين أن هذا الفصل هو ضروري في هذا الكتاب . ولا يمكن تصحيح القياس ولا في الفلسفة ، ولا في الجدلي بغير معرفة هذه . وأنه مع ذلك هو كمال الغرض في هذا الكتاب . فلذلك قال قد كتب من قبل إن هذا الفصل لا ينطبع له » .

— المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ : « وأما ما حكى من أن أفلاطون يخالفه في هذا ، وأنه يرى خلاف ذلك بما وجد له من قوله في كتاب السياسة [الجمهورية ، ٤٩١ د ، أمونيوس هيرمياح ، كتاب العبارة ، ص ٢٥٣ ، ٢٥ ، طبعة Busse] : أن الشر هو أشد مضادة للخير من مضادة ما ليس بخير ، فانه لم يرد به مضادته في الاعتقاد ، ولا في اللفظ . وإنما أراد به مضادته له في الوجود . وذلك أن الخير إذا زال ولم يخلفه شر لم يكن من ذلك الشيء الذي زال عنه الخير فعل الشر . . . الجور أشد مضادة للعدالة من لا عدالة للعدالة . والشر أشد مضادة للخير مما لا فيه خير للخير » .

بجمهورية أفلاطون . ترجمة دكتور فؤاد زكريا ، ص ٢١٦ : « إذ أن الشر أشد إضرارا بما هو خير منه بما ليس بخير » .

اسماء الأعلام

التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو ١٠٧

أسماء الكتب التي وردت بالكتاب

صفحة

أرسطو المقولات ٣٠

القياس ١٧٧، ١١٥، ١٠٧

البرهان ٤٣

الجدل ١٢٨

السفسطة ٥٤

الخطابة ٤٣

الشعر ٤٣، ٣٨

النفس ١٤

دليل الكتاب

اشترك اللفظ : ٧١	(١)
الأشياء الكائنة الفاسدة : ١٧٧	الاتفاق : ٨٢، ٧٦
أشياء متحركة : ١٧٣	أجناس الألفاظ ذوات الجهات :
أشياء غير متحركة : ١٧٥	١٤٧، ١٤٥
أشياء غير فاسدة : ١٧٤، ١٧٣	الإرادة : ٨٦
أشياء ممكنة : ٧٥	الاستطاعة : ١٧١
الاعتقاد : ١٨٩، ١٨٧، ١٨٦	الاسم : ١٨، ١٦، ١١
١٩٢، ١٩٠	مفرد : ١٨
الألف واللام : ١٩٦، ٦٦، ٦٥، ٦٤	بسيط : ١٩
الألفاظ دالة على المعاني التي في النفس :	مركب : ١٩، ١٨
١٢	محصل : ١١٨، ٢٢
أمر : ٤٢	غير محصل : ١١٨، ٢٢
الأمور المستقبلية ضرورية : ٧٩	مصرف : ٢٤
الإيجاب : ١٤٨، ١٢٥، ١٢٤، ١١١	غير مصرف : ٢٤
١٩٨، ١٩٦	مشترك : ١٣٠، ١٢٩
الإيجاب والسلب : ١٨٦، ١٧٠	متواطىء : ١٣١
(ب)	مترادف : ١٢٤
البسيطة : ١١٩، ٩٧	مستقيم : ٢٦
	مائل : ٢٦
	اشترك الاسم : ٥٣

(خ)	(ت)
الخاص : ١٩٣	تبدل الترتيب : ١٢٠، ١٢١، ١٢٢
الخشبة : ١٤٨	التقابل : ١٠٢، ١١٨
الخط : ١٢	التقييد : ١٤٠، ١٤١، ١٤٢
خلف : ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠	تواطؤ : ١٢، ١٨، ٢٠
(د)	توهم : ١٤٣
الرابطه : ٤٩، ١٢٠، ١٤٧	(ث)
الرابطه نسبه : ٤٩	الثاني محصور في الأول : ١٣٩
الرابطه والزمان : ٤٩	(ج)
هو = كرابطة : ٤٩، ٥٠	جهة : ١٤٥، ١٥١
رباط : ٤٩	الجواب الجدل : ١٢٧
روية : ٨٣، ٨٥، ٨٦	(ح)
(ز)	حد الإنسان : ١٢٤
الزمان : ٣٢	الحروف : ١٢، ٣٨
الحاضر : ٣٣، ٣٤	حرف السلب : ١٠٩، ١١٠، ١١١
(س)	١١٣، ١١٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
السلب : ١١، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥	حرف العدل : ١١١، ١١٤، ١١٦
١٩٣، ١٩٦، ١٩٨	الحركة : ١٨٧
السلب والإيجاب متقابلان : ٥٣	الحكم : ١١، ٥٠
السالب : ٥٣، ٥٣	الحكم والإيجاب : ٥١، ٥٣
السالية الممكنة البسيطة : ١٦١	الخط : ١٩٥
	الجل بالعرض : ١٣٨

العدم : ١٠٩ ، ١١٤	سالية الممكن المعدولة : ١٥٥ ، ١٦٠
العدميات : ١٠٠	١٦٢
المقد : ١٩٤ ، ١٩٥	السائل : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٩
العلم الطبيعي : ١٧٨	السؤال الجدل : ١٢٧ ، ١٣٠
العلوم النظرية : ١٧٧	السؤال على طريق التعليم : ١٣٠
عزرايل : ١٧	سور : ٥٧ ، ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨
عتقاء : ١٧	كلي : ٥٧
(ق)	جزئي : ٥٧
القضايا : ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٦	(ص)
القضايا أصناف : ٦٢ ، ١٤٥	صدق : ١٥
القضايا ذوات الجهات : ١٤٥ ،	الصغرى من الشكل الأول : ١١٥
١٤٩ ، ١٧٩	الصورة : ١٥٢
القضايا غير ذوات الجهات : ١٤٥ ،	(ض)
١٥٠	الضروري : ٨١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٠
الثلاثية : ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،	١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
١٤٩	ضروري الوجود : ١٤٥
الثنائية : ٩٦ ، ١١٠ ، ١٤٩	العدم : ١٤٥
الشخصية : ١١٤	(ط)
قضايا الواجب الأربعة : ١٦٧	طلوع الشمس : ١٧٣
قلب : ١٥٨	(ع)
قوة فاعلة : ١٧١	الماس : ١٩٣
قوة مقرونة بنطق : ١٧١	
قوة ليست مقرونة بنطق : ١٧١	

(۴)

المادة : ١٥٢

المتضادة : ٥٨ ٠ ٦ ٠ ٦ ٣ ٠ ٦ ١٨ ٠

6 1A7 6 1A8 6 1A9 6 1A5

1996-1997

المضادان : ١١٧

ما تحت المتضادة ، ٦٣

المتلازمان : ١٨٤

المتلازمات : ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨

102 6103 6 187 6 120

القضايا المتقابلة : ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ،

6102612961276127697

6 1996 1A. 6 1V. 6 10V

أصناف المتقالات : ستة : ٦٠

المناقضة : ٥٩

مصنفان : ۵۹

متناقضات : ۱۶۴۶۱۵۳۶۹۲۶۸۲

المتناقضات تقسم الصدق والكذب :

75

المحمول : ٤٤٦ ٦٧ ٨٠ ١٢٠ ٤

1406127

المحمولات التي تصدق فرادى: ١٣٢،

155

قوة منفعة : ١٧٣

قول : ۴۱۶۱۱

واحد : ٥٠

کثیر : ۴۵

قول تام : ۴۲

غير تام : ۴۲ .

جائزہ ۴۲، ۴۳، ۴۹

خیر جازم : ۴۲ ، ۴۳

قول جازم بسیط : ۴۳

قول جازم مرگب : ۴۳

(ك)

کذب : ۱۵

الكلمة : ١١ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦

۲۹ : محصلة

غير محصاة : ٢٩ ٠ ٣٢ ٠ ٩٤

٣٢ : مصرفة

غير مصرقة : ۳۲

۳۷ : الکلم

الكلم الوجودية : ٣٧ ١٠٩٦

(J)

اللازم : ١٦٣

لغة الحيوان : ٢١

للفظة الوجودية ١٤٧، ١٥٠، ١٥٠، ١٥٠

لفظ مشترك : ۱۲۶ ۱۲۷.۶

المهمات : ١١٢٠ ١٠٠٠ ٦٤٠ ٥٧ :	المحمولات التي تصدق بمجموعة ١٣٢٠ :
موجبة الممتنع المعدولة : ١٥٦	١٣٣
الموجبة الممكنة البسيطة : ١٥٥	المحمولات الكثيرة التي تحمل على
الموجبة الممكنة المعدولة : ١٥٥	موضوع واحد : ١٣١
الموجبة الواجبة البسيطة : ١٦٠	المجيب : ١٢٩
موجبة الواجب المعدولة : ١٦٠	المضاد : ١٩١ ، ١٩٠
الموجبة الواجبة المعدولة : ١٦١	المعاني : ١٣ ، ٥٥ ، ١٨٢
الموجود : ١٤٧	المعاني كلية : ٥٥ ، ٥٧
الموجود الأول : ١٧٧	المعاني شخصية (جزئية) : ٥٥ ، ٥٧
الموجود قسمان بالقوة وبالفعل : ١٤٧	المعدولة : ١٠٠ ، ١١٩
الموضوع : ١٤٩ ، ٦٧ ، ١٠٩ ، ١٢٠	المقابل : ١٨٠
١٤٥	المقاييس العملية : ٤٦ ، ٤٧
(ب)	المقاييس الشرطية : ٤٦
النقيض : ١٥٨	الملكية : ١١٤
نهي : ٤٢	الممتنع : ١٤٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠
(ج)	الممتنع ضد واجب الوجود : ١٦٠
الواجب : ١٧٧	الممتنعة المعدولة الموجبة : ١٦٣
الواجب أولى : ١٧٧	الممتنعة الموجبة البسيطة : ١٦١
واجب الوجود : ١٦٠	الممكن : ٨٩ ، ٩١ ، ١٤٥ ، ١٤٧
	١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦
	الممكنة السالبة البسيطة : ١٦٠

فهرس لكتاب

صفحة	
١١	الفصل الأول
١٨	القول في الاسم
٢٧	القول في الكلمة
٤٠	الكلام في القول
٥٥	الفصل الثاني
٩٦	الفصل الثالث
١٤٥	الفصل الرابع
١٨٠	الفصل الخامس
٢٠٣	أسماء الأعلام
٢٠٣	أسماء الكتب
٢٠٥	دليل الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٢٠٩ لسنة ١٩٧٨
الترقيم الدولي 2 / 586 / 201 / 977 ISBN

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٨/٨ / ٣٣٠٠)

